هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

1443 - 1444هـ (2022)م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

cma.org.sa

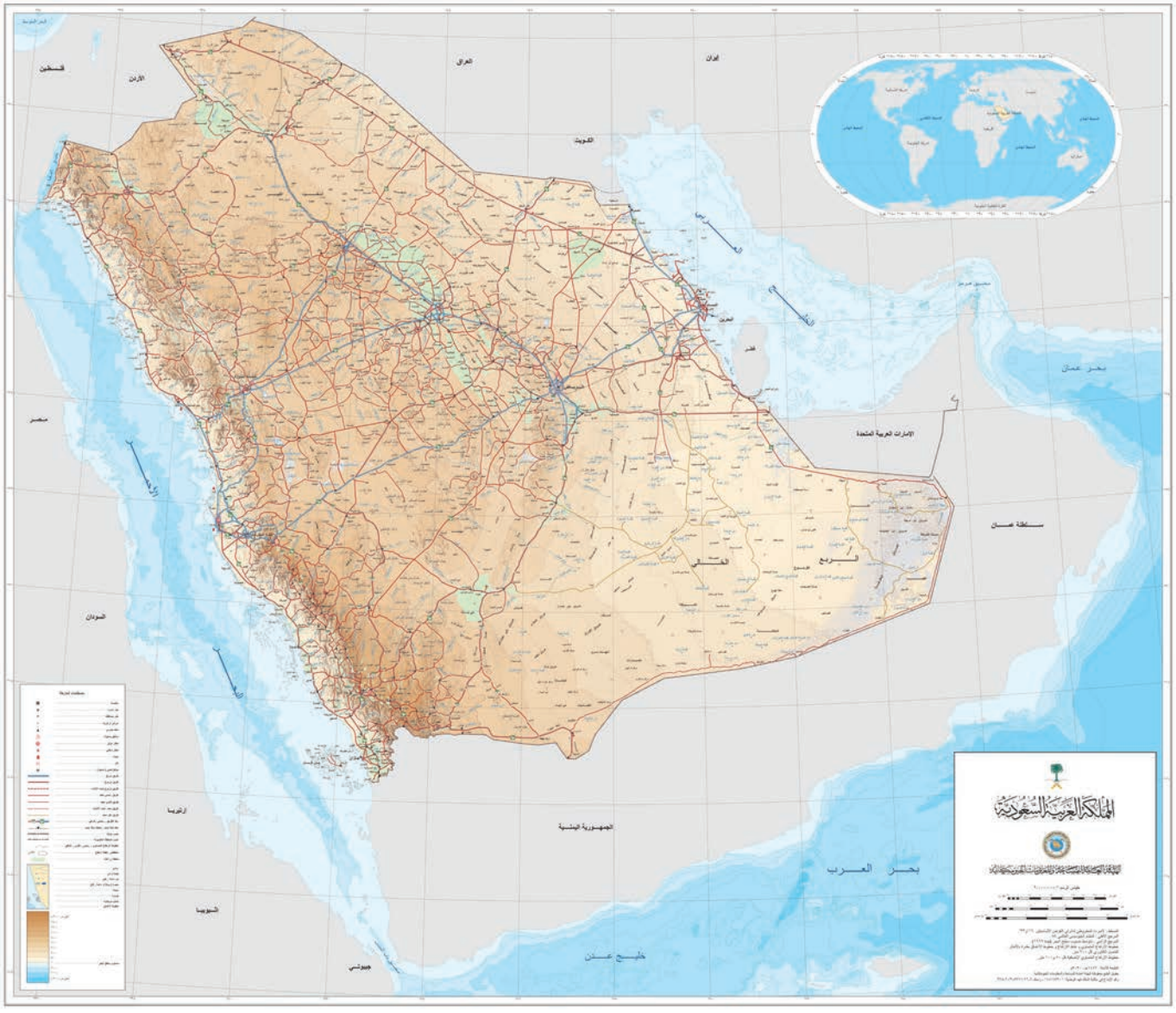
المملكة العربية السعودية
فلسطين
الأردن
العراق
إيران
الكويت
البحرين
قطر
الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان
مصر
السودان
إريتريا
الصومال
جيبوتي
الجمهورية اليمنية
بحر العرب
بحر عمان
خليج عدن
البحر الأحمر
الربع الخالي
الدرع العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز *
رئيساً

* صدر الأمر الملكي رقم(أ/582) وتاريخ 1442/10/22هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 26 / 10 / 1442هـ.

الأستاذ

يوسف بن حمد البليهد

نائباً للرئيس

الأستاذ

أحمد بن راجح الراجح

عضواً

الأستاذ

خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضواً

الأستاذ

خالد بن محمد الصليع

عضواً

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك, الولايات المتحدة الأمريكية	2003م
درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م
الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)	2008م

الخبرة العملية:

رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية	2006 - 2016م
مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة	2004 - 2006م
مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية	1999 - 2004م
وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني	1996 - 1999م

العضويات:

رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
دبلوم عال، برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية	2002م
درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	2000م

الخبرة العملية:

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية	2016م
مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2015 - 2016م
مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية	2010 - 2015م
مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2005 - 2010م
باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي	2002 - 2005م

العضويات:

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.
رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.
رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.
رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.	1991م
درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1986م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - فبراير 2023م
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة، هيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.	2005 - 2009م
مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف العام على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).	1999 - 2005م
مستشار معالي الوزير، وزارة العمل.	1998 - 1999م
عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية.	1986 - 1998م

العضويات:

رئاسة/ عضوية سابقاً للعديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.
رئيس سابق للجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
نائب رئيس سابق للجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
رئيس سابق للجنة الإشرافية على الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.
رئيس سابق للجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
عضو سابق في اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.	1999م
درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1995م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.	2013 - 2017م
مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.	2006 - 2012م
مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.	2004 - 2005م
عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي.	1995 - 2004م

العضويات:

رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة - المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
عضو لجنة المكافآت والترشيحات – هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر – هيئة السوق المالية.
عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن محمد الصليع

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
زمالة إدارة المخاطر (CRMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE) – الولايات المتحدة الأمريكية.	2008م
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) الولايات المتحدة الأمريكية.	1990م
دبلوم اقتصاد وإدارة – المعهد الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية.	1985م
درجة البكالوريوس في المحاسبة – جامعة الملك سعود.	1983م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - فبراير 2023م
المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.	2016 - 2017م
رئيس المراجعة الداخلية - شركة الاتصالات السعودية.	2006 - 2015م
إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية.	1986 - 1988م
مدير التدقيق والاستشارات المالية - صندوق التنمية الصناعية السعودي.	1983 - 2005م

العضويات:

رئيس لجنة المراجعة - مؤسسة الإسكان التنموي الأهلية.
عضو سابق في مجلس المديرين – شركة كوكا كولا السعودية.
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة الأندلس العقارية.
عضو سابق في لجنة المراجعة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي.
عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمحاسبة.
رئيس سابق للجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.
عضو سابق في لجنة معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
رئيس لجنة المراجعة سابقاً في عدد من شركات المساهمة المدرجة- وغير المدرجة (شركة أكواباور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة اليتكو).
عضو لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).

واســتناداً إلى ما نص عليه نظام السوق المالية في المادة السابعة منه من أن مجلس الهيئة يعين بأمر ملكي، فقد صدر الأمر الملكي الكريم رقم (53597) تاريخ 1444/8/6هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة ليكون على النحو الآتي:

معالــي الأســتاذ/ محمــد بــن عبداللــه القويــز	**رئيســاً**
ســعادة الأســتاذ / يوســف بــن حمــد البليهــد	**نائباً للرئيس**
ســعادة الأســتاذ / خالــد بــن عبدالعزيــز الحمــود	**عضــواً**
ســعادة الدكتــور / وليــد بــن محمــد العيســى	**عضــواً**
ســعادة الأســتاذ / عبدالعزيــز بــن عبدالمحســن بــن حســن	**عضــواً**

وفيما يلي السيرة الذاتية المختصرة لأعضاء مجلس الهيئة الجُدد:

مجلس هيئة السوق المالية

الدكتور وليد بن محمد العيسى

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

دكتوراه محاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	2009م
ماجستير إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلس، الولايات المتحدة الأمريكية.	2003م
دبلوم مالية، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2001م
دبلوم إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2000م
بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	1997م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	فبراير 2023م - حتى الآن
العضو المنتدب، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.	2019م - 2023م
الرئيس التنفيذي للاستثمار، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.	2016م - 2019م
أستاذ محاسبة مشارك، كلية الدراسات العليا الإدارية، باريس، فرنسا.	2009م - 2016م
مساعد باحث، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	2004م - 2009م
مهندس كهربائي، الشركة السعودية للبتروكيماويات، الجبيل	1997م - 2000م

العضويات:

رئيس لجنة المراجعة، هيئة السوق المالية.
عضو مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية.
رئيس مجلس إدارة سابق، شركة طيبة القابضة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
رئيس مجلس إدارة سابق، شركة العقيق للتنمية العقارية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، شركة مكارم المعرفة للضيافة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، شركة الغراء العالمية للتطوير العقاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية، مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة، شركة سابك للمغذيات الزراعية، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الاستثمار ولجنة المراجعة، شركة أصيله للاستثمار، الرياض، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة ولجنة الترشيحات، شركة واحة الألياف الزجاجية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة السعودية للضيافة التراثية (نُزل)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة، الشركة العربية للمناطق السياحية (أراك)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة و لجنة الترشيحات والمكافآت، شركة هرفي للخدمات الغذائية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

دبلوم برنامج المواءمة الاستراتيجية، مدرسة سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة.	2020م
بكالوريوس القانون، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.	1991م
التدريب على رأس العمل في بنك ليمان برذرز الاستثماري (لندن 1999م) – وباركليز كابيتال (لندن 2001م) – وسيتي بنك (نيويورك 1998م).	

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	فبراير 2023م - حتى الآن
رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للتأمين.	2018م – 2023م
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – شركة كريديت سويس العربية السعودية.	2010م – 2019م
عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة رنا للاستثمارات.	مارس 2010م – يونيو 2010م
الرئيس التنفيذي – الشركة العربية المالية	2008م – 2009م
نائب الرئيس ورئيس الخزانة والاستثمار – بنك مسقط، المملكة العربية السعودية.	2006م – 2008م
مساعد مدير عام، رئيس قسم الاستثمارات البديلة – مجموعة سامبا المالية	1994م – 2006م
متعامل في وحدة إدارة الشركات – بنك الرياض.	1992م – 1994م

العضويات:

نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية – هيئة السوق المالية
عضو سابق في مجلس الإدارة – مجموعة الفيصلية القابضة.
عضو سابق في مجلس الادارة – السعودي الفرنسي كابيتال.
عضو سابق في مجلس الإدارة – السوق المالية السعودية (تداول).
رئيس سابق للجنة الحوكمة والمطابقة والالتزام، ورئيس سابق للجنة المراجعة – السعودي الفرنسي كابيتال.
رئيس سابق للجنة المخاطر، وعضو سابق في لجنة السياسات والإشراف، ولجنة الاستثمار – السوق المالية السعودية (تداول).
رئيس سابق للجنة الاستثمار، وعضو سابق في لجنة الترشيحات والمكافآت – الشركة العالمية للتأمين.
عضو سابق في اللجنة الاستشارية – هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة المراجعة –البنك العربي الوطني.

أُعد هذا التقرير لتحقيق التـــزام الهيئة بأعلى معايير الشـــفافية، ورغبةً منهـــا في إطـــلاع العموم على أعمالها خلال العـــام المنصرم، واســـتجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن «يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية الســـابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة». وقد رُوعي في منهجية إعداد التقرير تلبية متطلبات دليل إعداد التقارير الســـنوية للأجهزة العامة*، بما ينطبق منها على الهيئة.

* تنفيذاً للأمر السامي رقم (25819) تاريخ 1443/04/23هـ، المشار فيه إلى اعتماد دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة، وأن يحل محل قواعد إعداد التقارير السنوية التي يتعين على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى رفعها ابتداءً من السنة المالية 1443-1444هـ (2022م).

المقدمة

أولاً: كلمة الرئيس.

ثانياً: نشأة الهيئة.

ثالثاً: المهام الأساسية للهيئة.

رابعاً: الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة.

خامساً: الملخص التنفيذي.

سادساً: التعريفات.

سابعاً: هيكل الهيئة التنظيمي.

كلمة الرئيس

يسرني في التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام 1443-1444هـ (2022م) أن أضع بين أيديكم خلاصة أنشطة الهيئة في الجوانب التنظيمية والتطويرية للسوق المالية في هذا العام.وقد حرصنا كما في كل عام أن يكون عرض التقرير مدعوماً بالأرقام والحقائق، ليعكس ما نصبو إليه في هيئة السوق المالية وفقاً لخطتنا الاستراتيجية من مستهدفات طموحة لتصبح السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم مستلهمين روح (رؤية المملكة 2030) الواعدة بمشيئة الله بالخير والرفاهية لوطننا الغالي.

وسط تحديات اقتصادية خلال عام 2022م ألقت بظلالها على الأسواق المالية العالمية كافة كان أبرزها ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً، ضاعفت الهيئة جهودها لتحقق عدة مستهدفات كان لها الأثر الإيجابي في السوق المالية والمتعاملين بها؛ فقد تقدم ترتيب المملكة في 9 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي الإداري (IMD) لعام 2022م، في حين حافظت على ترتيبها في 3 مؤشرات.

ومما يزيدنا فخراً، تحقيق السوق المالية السعودية للمرتبة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في مؤشر حقوق المساهمين. وإسهاماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تسهيل التمويل وتنويع قنوات الاستثمار المحلي واصلت الهيئة عملها لتعميق

السوق المالية وتحفيز تنوع المنتجات وأدوات التمويل البديلة، فقد شهدت السوق المالية السعودية هذا العام تحقيق رقم تاريخي غير مسبوق في عدد الطروحات والإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية، إذ طُرح جزء من أسهم 37 شركة للاكتتاب العام في السوقين الرئيسية والموازية بقيمة قاربت 40مليار ريال واكتمل 13 طرحاً لأسهم حقوق أولوية، و 57 طرحاً خاصاً، ليبلغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 67.4 مليار ريال. وقد شهدت السوق المالية السعودية في عام 2022م أول حالة طرح عام أولي مزدوج ومتزامن في سوق الأسهم السعودية (تاسي) وسوق أبوظبي المالي. . كذلك سُجلت أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، وقد انعكست تلك الطروحات العامة والإدراجات المباشرة في زيادة عدد الإدراجات لتبلغ 49 إدراجاً بنهاية عام 2022م.

وانعكاساً لجاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين الأجانب، شهدت السوق المالية ارتفاعاً في ملكية الأجانب لتصل إلى مستويات قياسية، إذ بلغ صافي الاستثمار للمستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية نحو 184 مليار ريال عام 2022م. ويعد معدل تزايد الاستثمارات الأجنبية خلال عام 2022م هو الأعلى منذ انضمام السوق إلى مؤشرات الأسواق الناشئة في عام 2019م، كذلك بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م، لتمثل نحو 14.2% من إجمالي قيمة الأسهم الحرة . وفي جانب صناديق الاستثمار، وافقت الهيئة على الطرح العام لـ 22 صندوقاً استثمارياً، كان من بينها 9 صناديق أسهم وصندوقان عقاريان متداولان وصندوقان مغلقان متداولان و صندوق مؤشر متداول واحد. وقد شهد عام 2022م ارتفاع عدد المشتركين في صناديق الاستثمار بنسبة 26.2% مصحوباً بزيادة عدد الصناديق بنسبة 25.0%.

وإيماناً بالدور التمويلي الكبير الذي يمكن أن تؤديه سوق الصكوك وأدوات الدين، استمرت الهيئة في اهتمامها وتطويرها لهذه السوق كقناة رئيسية للتمويل في المملكة للقطاعين العام والخاص، فارتفع حجمها كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي ليبلغ 32% في نهاية عام 2022م مقارنةً بنحو 29% بنهاية العام الماضي، وارتفع حجم الأموال المجمعة من طرح الصكوك وأدوات الدين ليبلغ 53.9 مليار ريال مسجلاً رقماً قياسياً تاريخياً لطروحات الصكوك وأدوات الدين. وتم تفعيل ربط سوق الصكوك وأدوات الدين مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يورو كلير) بهدف المساهمة في تسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي. ولغرض توسيع قاعدة

المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي في سوق الصكوك وأدوات الدين، أطلقت شركة مركز مقاصة الأوراق المالية "مقاصة"خدمة المقاصة المركزية لاتفاقيات إعادة الشراء (Repo). ومن جانب آخر، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، وبلغ عدد هذه الصناديق 4 صناديق بنهاية عام 2022م، بحجم أصول تقدَّر بنحو 543 مليون ريال، ويأتي إطلاق هذه الصناديق بهدف تحسين وتنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة، وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة كالشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بإنجازات الهيئة لعام 2022م في مجال تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية، أقرّ مجلس الهيئة لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، وتعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية. كذلك قطعت الهيئة شوطاً كبيراً في مراجعة اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، إذ صدر نظام الشركات الجديد بتاريخ 1443/12/1هـ الموافق 2022/6/30م، بهدف تعزيز البيئة التنظيمية للشركات وتيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، وتحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات، وتكريس العمل المؤسسي، والمساهمة في استدامة الكيانات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية مستدامة، إضافةً إلى تلبية احتياجات ومتطلبات قطاع ريادة الأعمال، وتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كذلك اعتمد مجلس الهيئة القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، بالإضافة إلى لائحة مؤسسات السوق المالية.

وتأكيداً على اهتمامها بحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، حرصت الهيئة على إنهاء الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2022م، فأنهت الإجراءات اللازمة لـ 112 قضية من أصل 123 قضية واردة خلال العام، ونُفذ 56 قرار عقوبة ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها من أصل 75 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وعالجت الهيئة 11,354 شكوى من أصل 12,118 شكوى وردتها في عام 2022م عبر القنوات الرسمية لاستقبال الشكاوى، وبلغ إجمالي مبالغ التعويضات المحكوم بها في القضايا المدنية (الحق الخاص) الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية نحو 1.8 مليار ريال، وبلغ عدد المعوضين 1,294 في عام 2022م وقد تكاملت تلك الأعمال مع الأنشطة التواصلية والتوعوية التي نفذتها الهيئة بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة المالية بالتنسيق الدائم مع الشركاء كافة في السوق المالية والقطاع المالي. كذلك طورت الهيئة النظام التقني المستحدث لحماية المستثمر عبر موقعٍ إلكتروني مخصص لهذا الغرض لتقديم الشكاوى أو البلاغات أو طلبات الانضمام لدعاوى جماعية أو طلبات تعويض مالي للمستثمرين المتضررين الصادر بحقهم قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية القاضي بالتعويض.

واستمراراً لأدوار الهيئة الإشرافية والتطويرية لقطاع مؤسسات السوق المالية، أصدرت 16 قرار ترخيص جديد لمؤسسات سوق مالية خلال عام 2022م ، وتابعت التزام قطاع مؤسسات السوق المالية بالمتطلبات الاحترازية لضمان استقراره المالي، وقد واصل القطاع المحافظة على متانته المالية، فبلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال 2.11 متجاوزاً المعدل الموصى به وفق مقررات بازل، وبلغت رؤوس الأموال المدفوعة لمؤسسات السوق 17,5 مليار ريال، مرتفعةً بنسبة 6.3% عن العام السابق. وحققت إيردات وأرباح مؤسسات السوق المالية أرقاماً قياسية لعام 2022م إذ بلغت 12.2 مليار ريال و 6.1 مليار ريال على التوالي.

و لمواكبة النهضة الرقمية الكبيرة التي تشهدها المملكة ولتحقيق نقلة نوعية في مستوى خدمات ومنتجات التقنية المالية، اعتمدت الهيئة في عام 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، الذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. كذلك رخصت الهيئة لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية منها سبعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريح واحد لنموذج تمويل الملكية الجماعية، وقد بلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2022م 29 تصريحاً، وبلغ حجم الأموال المجمعة من خلال منصات التمويل الجماعية 139.3 مليون ريال في عام 2022م. وفي سياق ذي صلة، أعلنت الهيئة عن بدء استقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية وبناء كيانات اقتصادية تدعم نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني ولفتح قنوات جديدة للتمويل والاستثمار.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعبّر عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على دعمهما للهيئة أيدهما الله، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو، وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين لصدور الأمر الملكي بإعادة تشكيل مجلس هيئة السوق المالية، كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة، والجهاز التنفيذي، والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة كافة، وجميع الشركاء في القطاع المالي.

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

لا إله إلا الله محمد رسول الله

نشأة الهيئة

أُنشـئت هيئة السـوق الماليـة بموجب نظام السوق الماليـة الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/30) وتاريـخ 1424/6/2هـ الموافـق 2003/7/31م، وترتبـط مباشـرةً برئيـس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالـي والإداري، وتضطلـع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعـد والتعليمات اللازمـة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامســة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المســؤولة عن إصدار اللوائح والقواعــد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

تنظيم الســوق المالية وتطويرهــا، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملــة في تــداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلــة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

تنظيــم إصــدار الأوراق الماليــة ومراقبتهــا والتعامل بها.

تنظيــم ومراقبة أعمــال ونشــاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس ، أو تلاعب.

تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

الترخيص في تأسيس منشآت ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:

مؤسســات البنية الأساســية في الســوق المالية

مؤسسات السوق المالية

الشركات المدرجة في السوق المالية

المتداولين والمتعاملين في السوق المالية

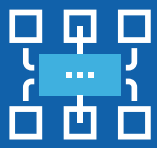

الصناديق الاســتثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي في السوق المالية

المنشآت ذات الأغراض الخاصة

مقدمي منتجــات التقنيــة المالية المصرح لهم من الهيئة

شركات ووكالات التصنيف الائتماني

مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة

المخلص التنفيذي

يستعرض التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م) أهم منجزات الهيئة لعام 2022م؛ إذ حققت الهيئة مستهدفاتها في خطتها الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م، وكان من تلك المنجزات زيادة وتيرة الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية على نحو غير مسبوق وإطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة، وتنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً، والربط مع مركز إيداع الأوراق المالية (يوروكلير)، واعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية دعماً للتقنية المالية، وإتاحة صناعة السوق في السوق المالية السعودية. وقد صاحب ذلك ارتفاع قياسي في ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية.

اضطلاعاً بمسؤوليتها في تنظيم السوق المالية، اعتمدت الهيئة خلال عام 2022م لائحة تنفيذية جديدة، واثنتين من التعليمات الجديدة، وعدّلت سبعاً من اللوائح التنفيذية والقواعد والتعليمات ذات العلاقة.

وعلى صعيد تعميق السوق المالية، شهدت السوق المالية هذا العام تحقيق رقم تاريخي في عدد الطروحات والإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية إذ شهدت السوق المالية السعودية زخماً في طروحات الشركات، فتم طرح جزء من أسهم 37 شركة للاكتتاب العام في السوقين الرئيسية والموازية بقيمة 40 مليار ريال، كما اكتمل 13 طرحاً لأسهم حقوق أولوية و57 طرحاً خاصاً، ليبلغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 67.4 مليار ريال. وفي ذات السياق، سُجلت أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية. وقد بلغ عدد الإدراجات خلال عام 2022م 49 إدراجاً.

وعملت الهيئة خلال عام 2022م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز تطور سوق الصكوك وأدوات الدين، من تعديل لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ووافقت على طلبات طرح عام لصكوك وأدوات دين، واعتمدت الإطار التنظيمي للطرح العام لأدوات الدين القابلة للتبديل.

وانطلاقاً من اهتمام الهيئة بتمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق وعملياتها. وبلغت عدد صناديق التمويل المباشر بنهاية عام 2022م 4 صناديق، وبحجم أصول مدارة تقدر بحوالي 543 مليون ريال.

واستمراراً لأداء دورها الرئيس في حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها لـ 112 قضية من أصل 123 قضية ورادة، ونفذت 56 قرار عقوبة ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها من أصل 75 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية خلال عام 2022م.

واعتمدت الهيئة عام 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية والذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمكّن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. أيضاً تم الإعلان عن بدء استقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية. وصرحت الهيئة في عام 2022م لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية؛ منها سبعة تصاريح ممنوحة لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح ممنوحة لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح ممنوحة لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريح واحد ممنوح لنموذج تمويل الملكية الجماعية، وقد بلغ عدد التصاريح القائمة 29 تصريحاً عام 2022م. وقد واصلت مؤسسات السوق المالية أدائها الإيجابي إذ حققت أرقاماً قياسية لعام 2022م بواقع إيرادات بلغت 12.2 مليار ريال وأرباح قاربت 6.1 مليار ريال.

وتأكيداً لأهمية التوعية والثقافة الاستثمارية في مجال الأوراق المالية، بثت الهيئة أكثر من 2,200 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي، وأصدرت أكثر من 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها على موقعها الإلكتروني، وعقدت أكثر من 40 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، وأطلقت أكثر من 80 حملة تواصلية خلال عام 2022م، وعقدت 43 ورشة عمل منجزة للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للّوائح والتنظيمات الجديدة، كذلك نظمت 84 لقاءً مؤسساتياً مع أصحاب المصلحة في السوق المالية للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي يمكن تطويرها.

هذا واستمرت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع الشركاء والمنظمات النظيرة في محيطها المحلي والإقليمي و الدولي، وتقدمت نتائج مؤشرات السوق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر في عام 2022م. وسعت الهيئة لمد جسور التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز دور البحث العلمي وزيادة تغطية السوق المالية السعودية من خلال الأجندة البحثية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 20 مقترحاً بحثيا في عام 2022م، وتم اعتماد 4 مقترحات منها.

49 متدرباً/متدربة

عدد الملتحقين ببرنامج الهيئة لتأهيل الخريجين السعوديين المتفوقين (التدريب على رأس العمل).

68 طالب/طالبة

عدد الملتحقين ببرنامج الهيئة للتدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة.

41 مقعداً

عدد مقاعد منسوبي الهيئة في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية.

9 مؤشرات من أصل 12 مؤشراً

عدد المؤشرات الدولية المرتبطة بالسوق المالية التي ارتفع ترتيب المملكة فيها (كتاب التنافسية العالمي السنوي).

10.18 مليون مكتتب

عدد المكتتبين الأفراد عبر قنوات الاكتتاب المختلفة.

55.5 مليار ريال

إجمالي مبلغ اكتتابات الأفراد في الأسهم (قبل رد الفائض).

44.0 مليار ريال

إجمالي الأموال المجمعة من الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين.

525.3 مليار ريال

إجمالي قيمة الإصدارات للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

743.4 مليار ريال

إجمالي قيم الأصول المدارة.

478.2 مليار ريال

إجمالي قيم أصول صناديق الاستثمارات العامة والخاصة.

%13.0

نسبة ارتفاع قيم أصول المحافظ الخاصة المدارة.

543 مليون ريال

حجم الأصول المدارة لصناديق التمويل المباشر.

%329.7

نسبة ارتفاع عدد المنشآت ذات الأغراض الخاصة القائمة المرخص لها من الهيئة.

139.3 مليون ريال

إجمالي حجم الأموال المجمعة من خلال منصات تمويل الملكية الجماعية.

42,353 تنبيهاً

عدد تنبيهات نظام الرقابة «سمارت».

28,228 تواصلا

(اتصال هاتفي/بريد إلكتروني/ قنوات التواصل الاجتماعي) تلقى مركز الاتصال في الهيئة.

1,653 بلاغاً

عدد بلاغات المستثمرين التي تسلمتها الهيئة.

12,118 شكوى

عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة.

11,354 شكوى

عدد الشكاوى التي سويت.

1,294 مستثمراً

عدد المعوضين بمبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

1,751 مليون ريال

مبالغ التعويضات المحكوم بها والصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

التعريفات

الهيئة	هيئة السوق المالية.
المجلس	مجلس هيئة السوق المالية.
النظام	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2هـ، ونظام الشركات.
اللوائح التنفيذية	أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام النظام.
صاحب الصلاحية	مجلس الهيئة/ رئيس مجلس الهيئة.
الرئيس	رئيس مجلس الهيئة.
السوق	الســوق الأساســية أو نظام التداول البديل. وتشمل حيث يسمح سياق النص بذلك أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو مسؤول، أو تابع، أو وكيل يمكن أن يكلّف في الوقت الحاضر بالقيام بأيٍ من وظائف السوق. وعبارة «في السوق» تعني أي نشاط يتم من خلال أو بواسطة التجهيزات التي توفرها السوق.
السوق الأساسية	سوق مرخص لها في مزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.
السوق الرئيسية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
السوق الموازية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الثامن من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
صانع السوق	مؤسســة سوق مالية مرخص لها في نشاط التعامل تقوم بإدخال أوامر بيع وشراء لأوراق مالية بشكل مستمر لغرض توفير السيولة لتلك الأوراق المالية وفقاً لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.
طلب إدراج	يعني في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة أي طلب يقدم للسوق لإدراج أوراق مالية من أي نوع.
الإدراج	إدراج الأوراق المالية في الســوق سواء في السوق الرئيسية أو الســوق الموازية، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك- تقديم طلب إلى السوق لإدراج الأوراق المالية.
التسجيل والطرح	تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب للهيئة للتسجيل وقبول الإدراج.
التسجيل	تسجيل الأسهم لدى الهيئة، أو-حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب للهيئة لتسجيل الأسهم لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.
الاستحواذ	صفقة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة.
الاندماج	صفقة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروضاً عليها مدرجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: 1) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق. 2) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق. 3) إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها).
إشعار الطرح الخاص	الإشــعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجــب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة العاشــرة من قواعد طــرح الأوراق المالية والالتزامات المســتمرة، ويُقصد به لأغراض لائحة صناديق الاســتثمار: الإشــعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرات الفرعية (1 و2 و3)من الفقرة (أ) من المادة الحادية والثمانين من لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة إلى الصناديق الخاصة، وبالنسبة إلى الصناديق الأجنبية، الفقرات الفرعية (1و2 و3)من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتسعين من لائحة صناديق الاستثمار.
صندوق الاستثمار	برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.

صندوق الاستثمار العقاري	برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري المتداول	صندوق اســتثمار عقاري تُتداول وحداته في السوق الرئيسية أو الســوق الموازية، ويتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطــورة تطويراً إنشــائياً، قابلة لتحقيق دخلٍ دوريٍ وتأجيري، وتوزِّع نســبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً علــى مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.
مالك الوحدات	الشخص الذي يملك وحدات في صندوق الاستثمار أو صندوق الاستثمار العقاري تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.
منشأة ذات أغراض خاصة	منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
نشرة الإصدار	الوثيقة المطلوبة لطرح أوراق مالية طرحاً عاماً أو طرحاً في الســوق الرئيسية أو الموازية بموجب النظام وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
الوظائف واجبة التسجيل	أي وظائف تحدد أهلية وجوب تأديتها من شخص مسجل لدى الهيئة.
وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها	الشــخص الاعتباري المؤسس في المملكة والمرخص له في ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني وفقاً لأحكام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، أو وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية المرخص لها.
العضو التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية لمؤسسة السوق المالية ويشارك في الأعمال اليومية لها.
العضو المستقل	يُقصد به في لائحة مؤسســات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة والخمسين من لائحة مؤسسات السوق المالية. ويُقصد به في أســواق ومراكز إيداع الأوراق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير التنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، بما في ذلك عدم وجود أي أعمال أو قرابة أو علاقة أخرى تؤدي إلى تعارض في المصالح فيما يتعلق بالسوق أو مركز الإيداع، أو إدارة أو أعضاء أي منهما، إضافة إلى عدم وجود أي من هذه العلاقات خلال السنتين السابقة لعضويته في مجلس الإدارة.
العضو غير التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسســات الســوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة مؤسســة السوق المالية ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
مقدم طلب التسجيل مكتب المحاسبة أو المحاسب القانوني	يقصد بمقدم طلب التســجيل مكتب المحاسبة أو المحاســب القانوني: الذي يقدم طلب التسجيل لممارســة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. ويخضع مقدم طلب التسجيل لقواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة ابتداءً من تاريخ تقديم طلبه.
مكتب المحاسبة	الجهة التي تمارس عمليات المراجعة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة المراجعة، سواء أكانت مكتباً فردياً أم شركة مهنية.
المحاسب القانوني	الشــخص الطبيعي الذي يمارس عمليات المراجعة ويكون مسؤولًا عن عمليات المراجعة وأدائها والتوقيع على تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المحاسبة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
منتجات التقنية المالية	منتجات وخدمات ونماذج أعمال ابتكارات التقنية المالية.
تصريح تجربة التقنية المالية (التصريح)	تصريــح لتمكين مقدمي الطلبات من المشــاركة في مختبر التقنية الماليــة لتقديم وتجربة منتجات التقنية المالية المبتكرة ذات العلاقة بالســوق المالية ضمن ضوابط وأطر زمنية محددة.

هيكل الهيئة التنظيمي

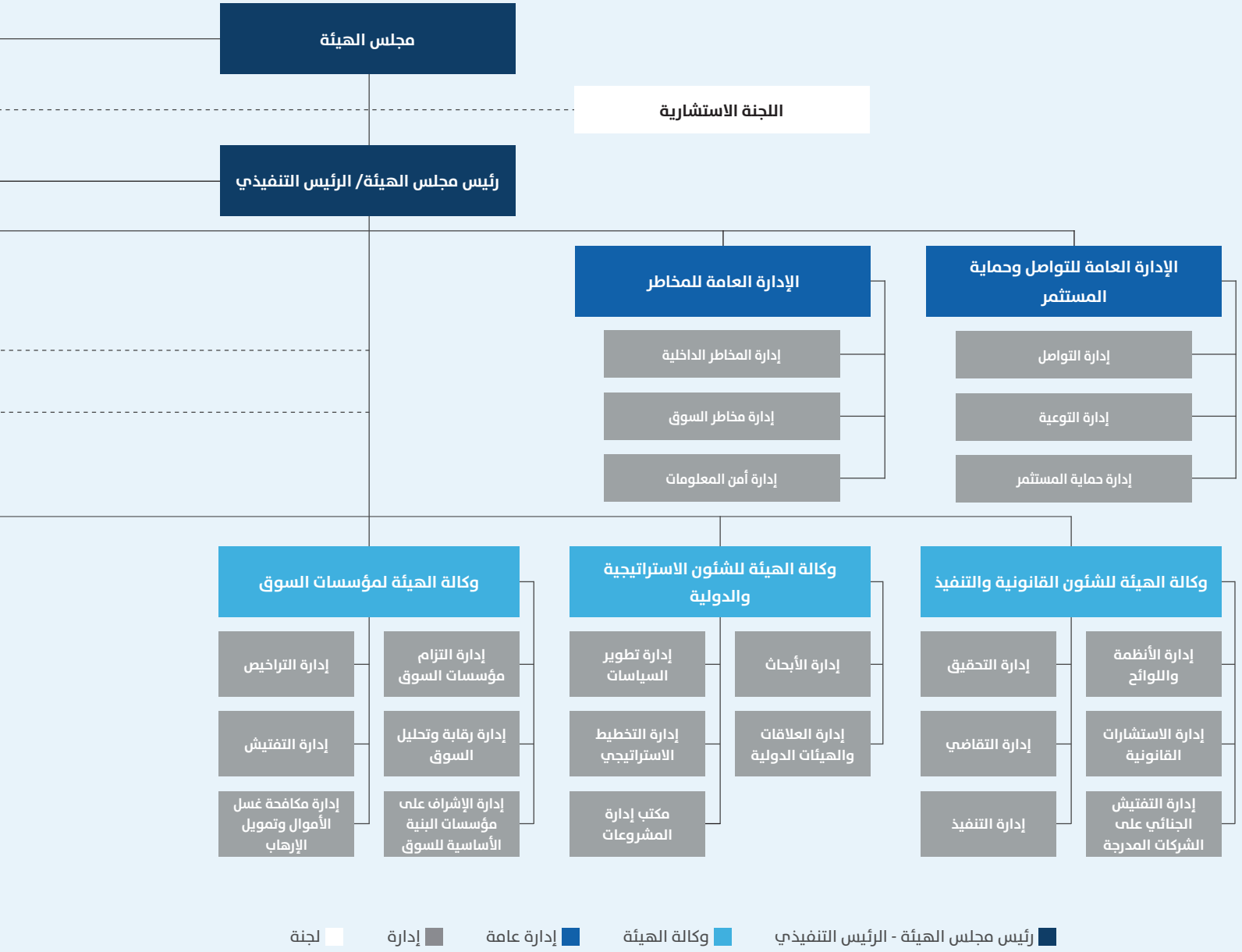

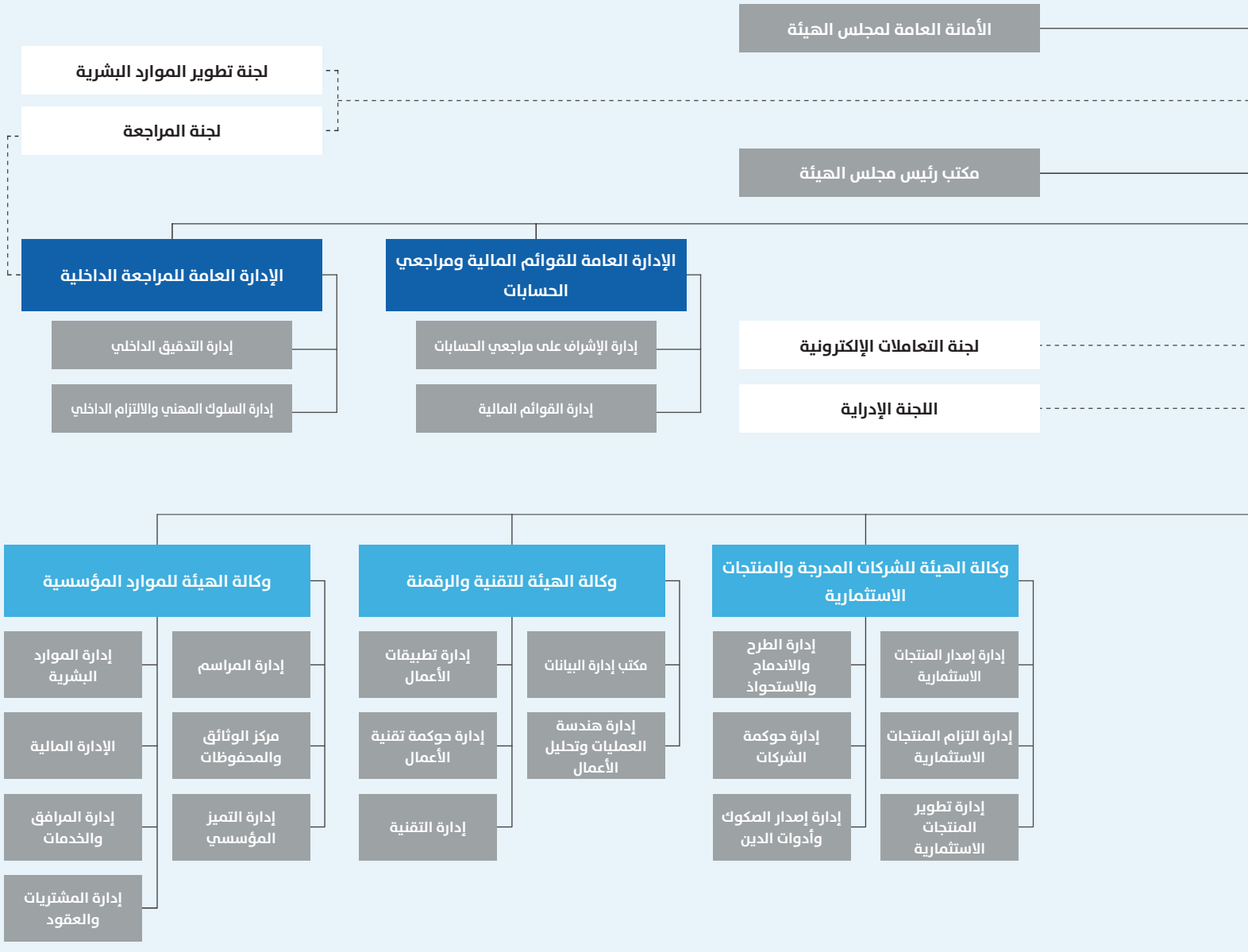
الأمانة العامة لمجلس الهيئة
لجنة تطوير الموارد البشرية
لجنة المراجعة
مكتب رئيس مجلس الهيئة
الإدارة العامة للمراجعة الداخلية
الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات
إدارة التدقيق الداخلي
إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي
إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات
إدارة القوائم المالية
لجنة التعاملات الإلكترونية
اللجنة الإدارية
وكالة الهيئة للموارد المؤسسية
وكالة الهيئة للتقنية والرقمنة
وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
إدارة الموارد البشرية
إدارة المراسم
الإدارة المالية
مركز الوثائق والمحفوظات
إدارة المرافق والخدمات
إدارة التميز المؤسسي
إدارة المشتريات والعقود
إدارة تطبيقات الأعمال
مكتب إدارة البيانات
إدارة حوكمة تقنية الأعمال
إدارة هندسة العمليات وتحليل الأعمال
إدارة التقنية
إدارة الطرح والاندماج والاستحواذ
إدارة إصدار المنتجات الاستثمارية
إدارة حوكمة الشركات
إدارة التزام المنتجات الاستثمارية
إدارة إصدار الصكوك وأدوات الدين
إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية

المحتويات

الباب الأول: التوجه الاستراتيجي للسوق المالية 49

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم 50

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م) 52

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي 54

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية 57

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م 58

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة 61

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب 62

الباب الثاني: أعمال الهيئة 65

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة 67

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية 95

الباب الثالث: تطورات السوق المالية 105

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية 107

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية 129

الباب الرابع: حماية المستثمر 145

الفصل الأول: توعية المستثمر 147

الفصل الثاني: الرقابة 153

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 157

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين 165

الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة 187

الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي 229

01

الباب الأول:
التوجه الاستراتيجي للسوق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021م - 2023م).

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.

رابعاً: حوكمة خطة الهيئة الاستراتيجية.

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2022م.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب.

الرؤية 2030

أن نُصبح السوق الرئيســية في الشرق الأوسط
ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم.

الرسالة

سوق مالية مُسّهلة للتمويل ...
ومحفزة للاستثمار ...
وداعمة للثقة ...
ومنبعاً للقدرات.

القيم

01

نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

02

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

03

نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

04

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

05

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد واخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م)

ترتكز الخطة الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول

تسـهيل التمويل: والذي يهدف إلى بناء سـوق مالية متقدمة ومنفتحـة على العالم، قادرة على جـذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

المحور الثاني

تحفيز الاسـتثمار: والذي تسـعى الهيئة من خلاله إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئـات المسـتثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسـهم في رفع جاذبيـة وكفاءة السـوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

المحور الثالث

تعزيـز الثقة: والذي يهدف إلى حماية المسـتثمرين في الأوراق المالية من الممارسـات غير العادلة والحد مـن المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاسـتقرار في السوق المالية.

المحور الرابع

بنـاء القـدرات: والذي تطمح الهيئة من خلالـه إلى دعم تطوير وتنافسية مؤسسات السوق المالية كجهة رئيسة في رفع قدرات قطاع الأوراق المالية ليصبح منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، بالإضافة إلـى رفع مسـتوى الوعي والثقافـة المالية الاسـتثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي المشاركين في السوق وإدراكهم له دور رئيس في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات.

ممكنات التنفيذ:

والذي يهدف إلى تعزيز التميز المؤسسي ورفع القدرات البشرية والكفاءة التشغيلية التي تمكن الهيئة من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح.

14 هدفاً استراتيجياً

+100 مبادرة

تتضمن هذه المحاور 14 هدفاً استراتيجياً، تُحقَّق من خلال أكثر من 100 مبادرة. وتسعى الهيئة من خلال خطتها الاستراتيجية إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسـط ومن أهم الأسواق المالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

الرؤية

أن تصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسـواق مالية في العالم

الرسالة

سوق مالية مسهلة للتمويل.. ومحفزة للاستثمار.. وداعمة للثقة.. ومنبع للقدرات

محاور وأهداف الخطة

تسهيل التمويل

- تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال
- تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين
- دعم نمو آليات التمويل البديلة

تحفيز الاستثمار

- دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي
- رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي
- تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية
- تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية

تعزيز الثقة

- تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية
- تعزيز الاستقرار في السوق المالية
- تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات
- تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق

بناء القدرات

- تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق
- رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق
- تسهيل التطوير في حلول البيانات والتقنية المالية

ممكنات التنفيذ

- تعزيز دور المورد البشري وتطوير قدراته
- تعزيز التميز المؤسسي
- تيسير التحول الرقمي لهيئة السوق المالية وإثراء تجربة المستخدمين

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

بعد إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، شـرعت الهيئة في مراجعة خططها الاسـتراتيجية لتطوير «برنامـج الريادة المالية 2020» كجزء من خطتها الاستراتيجية 2017م- 2020م، بهدف مواءمة توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية مع أهداف رؤية المملكة 2030.

وفي عام 2017م أطلـق مجلـس الشـؤون الاقتصادية والتنميـة أحد عشر برنامجاً تنفيذياً لتحقيق رؤية المملكة 2030، من أبرزها برنامج تطوير القطاع المالـي المرتبط بمحور اقتصاد مزدهر ووطـن طمـوح، والذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاسـتثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسـات القطاع المالي، وتطوير السـوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

وعملت الهيئة كأحد أعضاء البرنامج على بناء خطته التنفيذية وتطوير الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للركيزة الاستراتيجية الثانية «تطوير سوق مالية متقدمة» من خلال مراجعة برنامج الريادة المالية 2020م وتحديد المؤشـرات والمبادرات الاسـتراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السـوق المالية لتصبح سـوقاً مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة مما يسـهم في رفع جاذبيته. وفي عام 2020م عملت الهيئة على تحديث خطتها الاسـتراتيجية للأعوام 2021م - 2023م سعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة التطورات المحيطة بما يسهم في الوصول إلى رؤيتها، وبما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي.

وتهدف الهيئة من مشـاركتها فـي برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنيـة من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، محفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

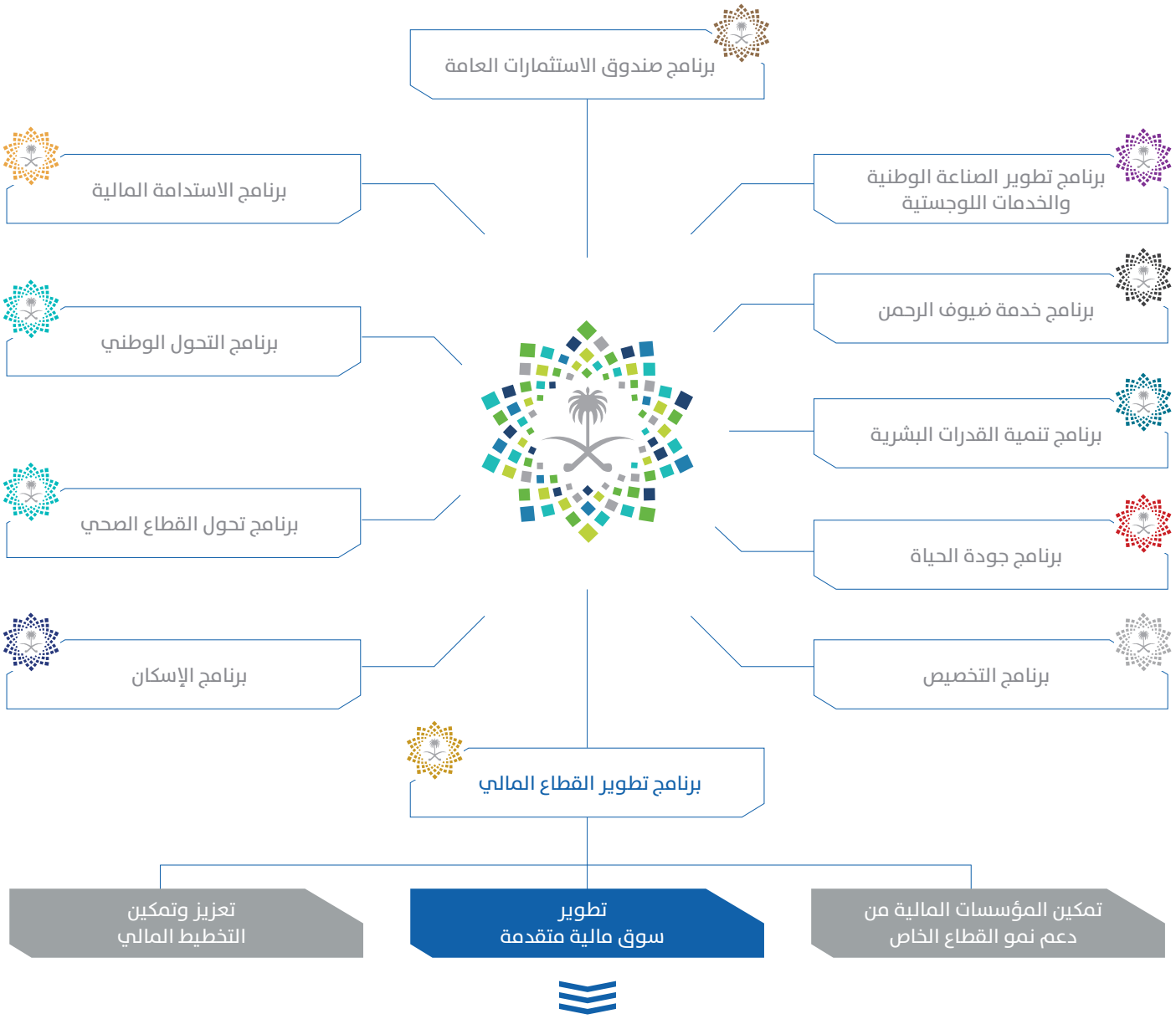

الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021م - 2023م)

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

اعتمدت الهيئة إطار حوكمة متكامل يمكّنها من متابعة تنفيذ خطتها الاســتراتيجية، ويهدف إلى ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة. وسعياً إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت الهيئة منهجية عمل لمتابعة أعمال المبادرات الاســتراتيجية بشــكل دوري من خلال تطوير خطط تفصيلية لكل مبادرة تتضمن الأنشــطة التنفيذيــة ومواعيد إنجازها ومسؤولية التنفيذ بالإضافة إلى شركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم.

ويشمل إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشتركة مع جهات خارجية تم تشكيلها بهدف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على اســتمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

وتشارك الهيئة في أربع لجان رئيسية ضمن إطار الحوكمة للخطة الاستراتيجية وهي:

اللجنة الثنائية مع البنك المركزي

المبادرات المكتملة	المبادرات القائمة	المبادرات الجديدة
36	1	0

اللجنة الثنائية مع منظومة التجارة

المبادرات المكتملة	المبادرات القائمة	المبادرات الجديدة
29	5	2

اللجنة الثنائية مع مجموعة تداول السعودية

المبادرات المكتملة	المبادرات القائمة	المبادرات الجديدة
50	16	3

اللجنة الثنائية مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المبادرات المكتملة	المبادرات القائمة	المبادرات الجديدة
9	6	0

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م

تســاهم الهيئة في مســيرة التنمية الاقتصادية لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاســتراتيجية. وشهدت السوق المالية العديد من الإنجازات والتطورات خلال العام 2022م.

أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2022م والأثر المتوقع منها :

الإنجاز	الأثر
تنظيم إصدار أســهم دون حقــوق أولوية كخيار إضافي لزيادة رأس المال.	• تسهيل التمويل للشركات المدرجة وزيادة خيارات رفع رأس المال.
تنظيــم طــرح صناديــق اســتثمار التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق، وعملياتها.	• تنويع مصادر التمويل في الســوق المالية السعودية والاقتصاد المحلي، وتعزيز الدور التمويلي لقطاع إدارة الأصول.
تنظيــم الإبلاغ عــن مخالفات أحــكام نظام الســوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة.	• تعزيز الثقة بالسوق المالية. • تعزيز حماية المستثمرين.
تطوير الإجــراءات المعزِّزة لســرعة وكفاءة نظر الدعاوى والفصل فيها.	
إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشــراء (Repo) في أدوات الدين الحكومية.	• تطوير سوق الدين وتعزيز مستوى الشفافية. • تحويل السيولة من أسواق الإقراض غير المضمونة إلى أسواق الإقراض المضمونة. • دعم وصول المشاركين في ســوق الصكوك وأدوات الدين إلى السيولة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر.
تفعيل الربط مــع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يورو كلير) لأدوات الدين الحكومية.	• توسيع قاعدة المستثمرين في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي. • زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
إطــلاق العقــود المســتقبلية للأســهم المفردة.	• تفعيل أدوات إدارة المخاطر الاستثمارية. • تنويع المنتجات المتاحة للتداول في السوق المالية السعودية (تداول).

الإنجاز	الأثر
تقدم مؤشرات السوق المالية في تقرير التنافسية العالمية.	• جذب الاستثمارات الأجنبية. • تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية السعودية.
تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً.	• تنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق بما يخدم توسيع قاعدة المستثمرين. • توفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق وتمكينهم من الاستفادة من سيولة السوق والتداول المنظم فيه. • تطوير سوق أدوات الدين وزيادة خيارات طرحها.
اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية.	• دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية.
اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية.	• تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية.
إطلاق حزمة جديدة من الاختبارات التأهيلية.	• تعزيز الكفاءة والمهنية في أداء الوظائف واجبة التسجيل في مؤسسات السوق المالية.
إتاحة صناعة السوق في السوق المالية السعودية.	• خلق ممكنات لتسهيل عمليات التداول وخفض مخاطر السيولة. • زيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية.
تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.	• رفع كفاءة عملية بناء سجل الأوامر، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تسعير الطرح وتطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد بشكل مباشر أو من خلال الصناديق الاستثمارية العامة.
إطلاق مبادرة معايير اعتماد المحامين المتخصصين في قضايا الأوراق المالية بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين.	• تعزيز الخبرات المعرفية والمهنية في قطاع الأوراق المالية. • زيادة كفاءة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الجدول رقم (1): نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2022م:

#	مؤشر الأداء [1]	المستهدف لعام 2022م[2]	القيمة المحققة[3]	نسبة الإنجاز
1	عدد الإدراجات في السوق المالية	24	49	%204
2	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي (%)[4].	%77	%91	%118
3	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي (%).	%18.7	%32	%171
4	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	%25.2	%23.8	%94
5	نسبة التركز في القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%).	%54	%56	%96
6	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%).	%40	%38.8	%97
7	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%).	%16	%14.03	%88
8	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي الإدراجات (%)[5].	%43	%55	%128
9	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية.	%25>=	%16.39	%100
10	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%).	%50=<	%59.4	%118
11	متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى اقفالها داخل الهيئة[6]	3 ≥	2.34	%128
12	متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية، شامل زمن الاستئناف[6]	8.75 ≥	7.64	%115

حقق المستهدف %100 - %90 | أقل من حقق المستهدف %90 - %80 | أقل من %80 إنجاز منخفض

1. جميع المؤشرات لا يدخل في احتسابها أثر «اكتتاب شركة أرامكو».
2. العلامة « >= » تعني أكبر من أو يساوي، والعلامة « =< » تعني أصغر من أو يساوي.
3. كما في نهاية عام 2022م.
4. الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2020م والصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.
5. تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).
6. المؤشر تنازلي.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

بلغ عدد المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية والمرتبطة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» 8 مبادرات، ويوضح الجدول رقم (2) حالة المبادرات المعتمدة للهدف الاستراتيجي «تطوير سوق مالية متقدمة»*.

الجدول رقم (2): حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية:

المبادرة	حالة المبادرة	تاريخ البداية	موجز سير العمل	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء المحدد	برنامج تحقيق الرؤية
تعميق سوق أدوات الدين	🟡	2017-10-01م	لم يتم إنجاز المعلم "مراجعة آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين" وتم الانتهاء من إعداد مقترح آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين، وفي انتظار اعتمادها من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. عليه، فإن التاريخ المتوقع لاعتماد الآلية سيكون خلال الربع الأول 2023م.	%94	%100	2021-03-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية	🟢	2017-04-12م	تسير المبادرة وفق المخطط له.	%69	%67	2025-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
معالجة آلية احتساب الزكاة على المنتجات المالية	🔴	2020-09-30م	لم يتم إنجاز المعلم "مراجعة آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين" على أنه تم الانتهاء من إعداد مقترح آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين، وفي انتظار اعتمادها. عليه، فإن التاريخ المتوقع لإعتماد الآلية سيكون خلال الربع الأول 2023م. وقد نُشرت لاستطلاع مرئيات العموم في أغسطس 2022م.	%60	%100	2021-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
الربط مع مراكز الإيداع الدولية فيما يخص سوق السندات	مكتملة	2019-12-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2022-05-25م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة	مكتملة	2019-06-15م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2022-11-30م	برنامج تطوير القطاع المالي

🟢 على المسار، الاختلاف 5% وما دون. 🟡 متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15%. 🔴 متأخر جدًا عن المسار، أكثر من 15%.

*وصف الهدف: تتلخص الأهداف الرئيسية لركيزة «تطوير سوق مالية متقدمة» في تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص، تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين، توفير بنية تحتية آمنة وشفافة، الحفاظ على استقرار الأسواق المالية، تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم. ونوع الهدف: هدف استراتيجي مرتبط بالرؤية.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب

تستمر الهيئة في العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال العام 2023م لتحقيق عدد من الإنجازات، أبرزها:

زيادة وتيـــرة الإدراجات في الســـوق المالية ضمن مســـاعي دعم الاقتصـــاد، وتنميـــة القطاعات الجديـــدة والواعـــدة وتوفير قنوات التمويل لها، وتســـتهدف الهيئة إدراج ما يزيد عن 24 شركة في عام 2023م.

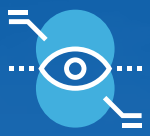

رفع جاذبية الســـوق للمســـتثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16.5% بنهاية العام 2023م.

تعزيز الاســـتثمار المؤسســـي في الســـوق المالية وتعميق قطاع صناديق الاستثمار وزيادة جاذبيته لعموم المستثمرين ورفع فاعليته كقناة اســـتثمارية مؤسسية، وتســـتهدف الهيئة رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 27.4% بنهاية 2023م.

رفع حجم ســـوق أدوات الدين كنســـبة من الناتج المحلي ليصل إلى 20.1% بنهاية العام 2023م.

تطوير وتنظيم قطاع مقدمـــي خدمات الأوراق المالية ودعم نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشـــئة التي لديهـــا القدرة على نقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة لتســـهيل التمويل وتحفيز الاستثمار.

تطوير رأس المال البشـــري في قطاع الســـوق المالية السعودية لدعم الســـوق المالية بالموارد البشـــرية التـــي يحتاجها في هذه المرحلة من النمو.

وتسـعى الهيئة إلى تحقيق ذلك من خلال العمل على عدد من المبادرات ضمن الأهداف الاستراتيجية كتحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السـعودية، وإعداد الإطار التنظيمي للإدراج المباشـر في السوق الرئيسـية، وإعداد الإطار التنظيمي لإدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصـة (SPAC). إضافة إلى العمل على تنويع المنتجات المتاحة في السـوق المالية ورفع جاذبية إدارة الأصول فـي المملكة، وكذلك إعداد الإطار التنظيمي لمنصات التمويل عبر أدوات الدين. وسـتمضي الهيئة في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، لدعم تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وإرساء أسس جديدة لتنويع مصادر الدخل.

إلا أن الهيئة قد تواجه تحديات من شأنها أن تؤثر في تطلعاتها المستقبلية كالمستجدات الاقتصادية والتنظيمية المحلية والعالمية، وما لها من آثار في السوق المالية وجاذبيتها للمصدرين والمستثمرين المحليـين والدوليين على حدٍ سواء. علاوة على أن التأخر في اعتماد آلية احتساب المعالجة الزكويـة المتعلقة بأعمال الأوراق المالية وآليـة احتساب الضرائب المفروضة علـى المستثمرين الأجانب، من شأنها أن تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة جاذبية سـوق أدوات الديـن فـي المملكـة. ومن التحديات التي قد تواجهها الهيئة رفع جاذبية البيئة الاستثمارية والمحافظة على المكتسـبات المحققة في تنويع قاعدة المستثمرين في خضم المتغيرات الاقتصادية الراهنة ويشـمل ذلك المؤسسات المالية والأفراد. وستواصل الهيئة عملها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بالسوق المالية على معالجة تلك التحديات لتخفيف آثارها السلبية.

02

الباب الثاني:
أعمال الهيئة

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة.

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية.

02

الفصل الأول:
الوضع الراهن للهيئة

أولاً: البيئة الداخلية.

ثانياً: اللجان.

ثالثاً: العلاقات الدولية.

أولا: البيئة الداخلية

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2022م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء، واتخذت حيالها الإجراءات المناسبة، منها ما يلي:

تعميم الديوان الملكي رقم (55654) وتاريخ 1443/9/5هـ

المتضمن صورة قرار مجلس الوزراء رقم (510) وتاريخ 1443/9/4هـ القاضي بالموافقة على إحداث وحدة للتوثيق الإداري للأجهزة الحكومية، باسم (إدارة التوثيق الإداري) في المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تهدف إلى توثيق وحفظ وثائق التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية من تاريخ إنشائها، وترصد تطورها الإداري، وتقدم البيانات والمعلومات عنها للمستفيدين منها.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

زوّدت الهيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بنسخ من وثائق التنظيم الإداري، اشتملت على عشرة أنواع من الوثائق؛ لغرض توثيق وحفظ وثائق التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية من تاريخ إنشائها، ورصد تطورها التاريخي، وإتاحة البيانات والمعلومات عنها للمستفيدين.

تعميم الديوان الملكي رقم (74395) وتاريخ 1443/11/27هـ

المتضمن توجيه مجلس الوزراء الوزارات والمنشآت الحكومية وشبه الحكومية بعدم التعاقد مع منشآت الحراسات الأمنية المدنية الخاصة التي تقل أجور موظفي/ عاملي الأمن والسلامة لديها المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن (4500) ريال.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

التزمت الهيئة بما ورد في التوجيه من خلال نطاق عمل عقد الحراسات الجديد للعام المالي 2023م، بحيث لا يقل راتب رجل الأمن عن 4500 ريال.

تعميم الديوان الملكي رقم (38851) وتاريخ 1443/6/23هـ

المتضمن توجيه مجلس الوزراء التأكيد على جميع الجهات الحكومية ذوات العلاقة بعدم انطباق حكم الفقرة (2) من البند (رابعاً) من الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/277) في 1441/4/15هـ، على من يثبت اشتغاله بالتجارة من الموظفين العموميين، باعتبار أن اشتغاله بالتجارة يعد مخالفة إدارية.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

بناءً على المادة التاسعة عشرة من نظام السوق المالية، أعدّت الهيئة وطوّرت قواعد السلوك المهني الخاصة بموظفيها بهدف تشجيع روح السلوك المهني وتوفير مناخ عمل أخلاقي ومهني للهيئة وموظفيها على حدٍّ سواء، ووضعت إجراءات تضمن سلامة تطبيقها والالتزام بها في جميع أنشطة الهيئة وتصرفات منسوبيها، وتعمل الهيئة بشكل مستمر على التأكد من عدم وجود أي مخالفة من منسوبيها لقواعد السلوك المهني أو تلك المخالفات الواردة في لائحة تنظيم العمل وجميع الأوامر والتوجيهات الصادرة في هذا الشأن، وستعمل الهيئة بما ورد في التوجيه الكريم ضمن قواعد السلوك المهني والمخالفات الواردة في لائحة تنظيم العمل.

تعميم الديوان الملكي رقم (36982) وتاريخ 1443/6/14هـ

المتضمن الإشارة إلى الأمر السامي رقم (7095) في 1441/2/4هـ بشان رفع كفاءة الأداء في أجهزة الدولة على نحو يخدم الصالح العام، القاضي في الفقرة «ثانياً» أن يكون لكل جهة ضابط اتصال أساسي وضابط اتصال بديل على مستوى عال من المسؤولية، ومرتبطان مباشرة بالوزير أو المسؤول الأول في الجهة، للتواصل معه عند الحاجة، وأن يزود الديوان الملكي بأسمائهم ومناصبهم وأرقام هواتفهم، وتحديث ذلك أولاً بأول.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

زودت الهيئة الديوان الملكي في حينه بأسماء وأرقام التواصل للأشخاص المكلفين باستلام ما يصدر عن المقام الكريم بأقصى سرعة ممكنة، كذلك تلتزم بتزويد الديوان الملكي بأي تغيير يطرأ على الأسماء أو قنوات التواصل أولاً بأول.

تعميم الديوان الملكي رقم (51221) وتاريخ 1443/08/17هـ

المتضمن الإشـــارة إلـــى موافقة مجلس الوزراء على ما أشـــير إليه في محضر مجلس الشـــؤون السياسية والأمنية رقم (14564) وتاريخ 1443/8/12هـ حيال التأكيد على الجهات الحكومية بالالتزام بما قضت به الأوامر والأنظمة والضوابـــط ذوات الصلة من عدم تداول الوثائق السرية عبر أي من وسائل التواصل الإلكترونية.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

بناءً على المادة التاســـعة عشرة من نظام الســـوق المالية، أعدّت الهيئـــة وطوّرت قواعد الســـلوك المهني الخاصـــة بموظفيها، إذ تؤكد قواعد الســـلوك المهني في مادتيها الثالثة والتاسعة على المحافظة على ســـرية المعلومات والوثائق وتطبق نظام عقوبات نشـــر الوثائق والمعلومات الســـرية وإفشـــائها، كذلك يتم توعية منسوبي الهيئة من خلال ورش العمل التوعوية التي تعقد وترسل على مدار العام. ويتم عرض تقارير ربع سنوية على لجنة المراجعة تتضمـــن نتائج أعمـــال إدارة الســـلوك المهني والالتـــزام الداخلي المنجزة خلال الربع وذلك استناداً إلى مهام لجنة المراجعة المعنية بمتابعة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي.

تعميم الديوان الملكي رقم (27126)
وتاريخ 1443/6/15هـ

المتضمن الإشـــارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (555) وتاريخ 1440/9/23هـ، وموافقة مجلس الوزراء على ما أشـــير إليه في محضر مجلس الشـــؤون السياســـية والأمنية رقم (9877) وتاريخ 1443/6/4هـ، منها: (1) التأكيد على الجهـــات الحكومية ومزودي خدمات الحوسبة السحابية بضرورة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني للحوسبة السحابية ومنه: (ضوابط حماية البيانات والمعلومات التي توضح إجراءات نقل و آلية إتلاف البيانات)، بالإضافة إلى تطبيق جميع ما يصدر عن الهيئة الوطنية للأمن الســـيبراني من تشـــريعات وضوابط أمن ســـيبراني. (2) التأكيد على الجهات الحكومية ومزودي خدمات الحوسبة السحابية بضرورة تطبيق تصنيف البيانات الواردة في سياســـات حوكمة البيانات الوطنية، الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.(3) التأكيد على الجهات الحكومية بضرورة الالتزام بضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (555) وتاريخ 1440/9/23هـ والمتضمن في البند (ثالثاً) أن يقتصر اســـتخدام البريد الإلكتروني الحكومي العام أو الخاص على المراســـلات الرسمية المتعلقة بالعمل فقط، ولا يسمح للمستخدم بإرسال بريد باسمه عند استخدامه البريد الإلكتروني الحكومي العام، ولا يسمح كذلك باستخدام أي بريد إلكتروني شخصي في المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

تطبق وتلتزم الهيئة بضوابط الأمن الســـيبراني للحوسبة السحابية ومنها (ضوابط حماية البيانات والمعلومات التي توضح إجراءات نقـــل وآلية إتلاف البيانات)، بالإضافة إلى تطبيق جميع ما يصدر من الهيئة الوطنية للأمن الســـيبراني من تشـــريعات وضوابط أمن ســـيبراني. كذلك عملـــت على تصنيف بياناتها وفقاً لتصنيف البيانات الواردة في سياســـات حوكمة البيانـــات الوطنية الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة الســـعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، واتخذت الإجراءات اللازمة والتعميم على عموم منســـوبي الهيئة بضرورة الالتـــزام بضوابط تقنية المعلومات والاتصـــالات في الجهات الحكومية الصـــادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (555) والمتضمن في البند (ثالثاً) أن يقتصر اســـتخدام البريد الإلكتروني الحكومي العام أو الخاص على المراســـلات الرسمية المتعلقة بالعمل فقط، ولا يســـمح للمســـتخدم بإرسال بريد باسمه عند اســـتخدامه البريد الإلكتروني الحكومي العام، ولا يسمح كذلك باســـتخدام أي بريد إلكتروني شخصي في المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل.

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشـــرة من نظام الســـوق المالية على الآتي: « يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيســـه، ويُشترط حضور 3 مـــن أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تســـاوت الأصوات يُرجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع».

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

2021م		2022م
79	كامل الأعضاء	72
49	4 أعضاء	44
14	3 أعضاء	13
142	الإجمالي	129

وقد بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة 531 موضوعاً في عام 2022م مقارنة بـ 573 موضوعاً في عام 2021م، وأصدر حيالها القرارات المناسبة.

	2021م	2022م
تطويري	130	102
إشرافي	105	101
تنفيذي	143	99
طلبات	99	149
داخلي	96	80
الإجمالي	573	531

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة

741
الإجمالي عام 2021م

777
الإجمالي عام 2022م

الموظفون المنضمون والمستقيلون

الجدول رقم (3): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دونها	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عال / ماجستير	دكتوراه	الإجمالي
عام 2021م	61	63	340	276	1	741
النسبة من الإجمالي	%8.2	%8.5	%45.9	%37.2	%0.1	%100
عام 2022م	59	60	388	266	4	777
النسبة من الإجمالي	%7.6	%7.7	%50.0	%34.2	%0.5	%100

برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية:

برامج التدريب الداخلية

2021م 414

2022م 285

برامج التدريب الخارجية

2021م 509

2022م 498

برنامج التدوير الوظيفي

2021م 13

2022م 8

برامج اللغة الإنجليزية الداخلية

2021م 14

2022م 9

برامج اللغة الإنجليزية الخارجية

2021م 11

2022م 7

برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية

2021م 1

2022م 2

برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة

2021م 37

2022م 37

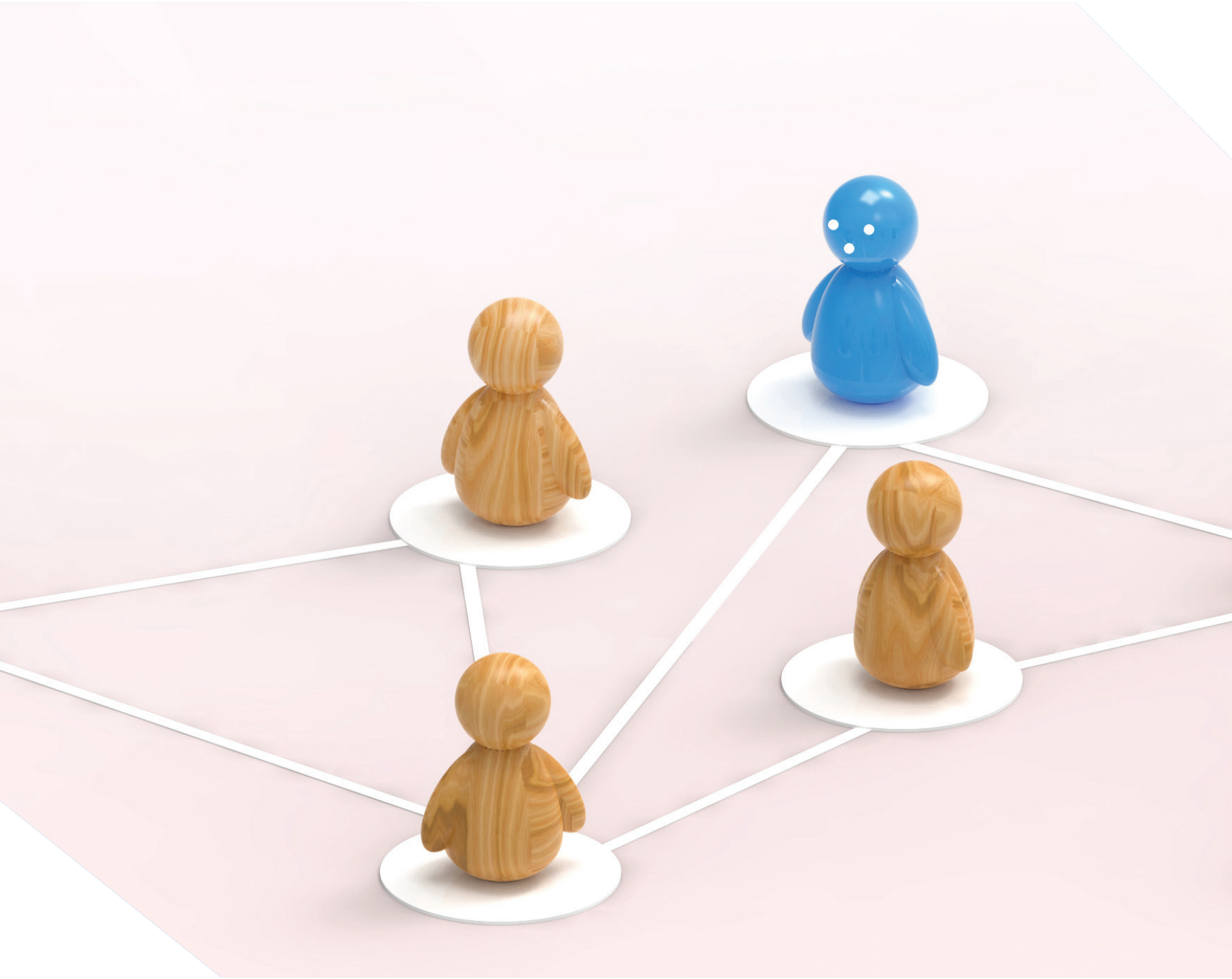

المسؤولية الاجتماعية

واصلت الهيئة إسهاماتها المجتمعية الفعّالة وكان من أبرزها في عام 2022م الآتي:

التدريب على رأس العمل داخل الهيئة للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات:

يهدف البرنامج إلى استقطاب المتفوقين من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المناسبة، بهدف تنمية المعارف والمهارات المهنية للطلاب بأسلوب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشطتها. وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج عام 2022م 49 متدرباً/ متدربةً، موزعين على سبعة مسارات تخصّصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة:

تتيح الهيئة لطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسة التطبيقية فرصة التدرّب في إحدى إدارات الهيئة المختلفة (بحسب التخصص). وتقدم لهم الهيئة المزايا التنافسية إضافةً إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم من البرنامج، وقد التحق بهذا البرنامج 68 طالباً وطالبةً خلال عام 2022م من مختلف الجامعات والتخصصات.

الأجندة البحثية

تسعى الهيئة عبر أجندتها البحثية لمد جسور التواصل مع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية بهدف تقديم الأبحاث الرصينة في المجالات ذات الصلة بالأسواق المالية ووظائف الهيئة الرئيسية. إذ تحدّث الهيئة بشكل دوري قائمة المجالات البحثية لتعكس أبرز المواضيع ذات الأهمية للسوق المالية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 20 مقترحاً بحثيا في عام 2022م تم اعتماد 4 منها.وبلغ عدد الباحثين للدراسات المعتمدة خلال نفس الفترة 14 باحثاً يمثلون أكثر من 5 جامعات محلية وعالمية.

أبرز أهداف الأجندة البحثية والتعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية:

01

رفع مستوى الوعي و الثقافة المالية من خلال نشر مخرجات تلك الأبحاث في موقع الهيئة الرسمي وحساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

02

تحقيق الاستقلالية في عدد من الأبحاث العلمية الرصينة بما يدعم عملية اتخاذ القرار.

03

دعم الباحثين الأكاديميين في التعرف والتعرض لقضايا السوق المالية.

04

رفع مستوى جودة الدراسات والأبحاث من خلال النشر.

05

تحقيق المستويات المأمولة من تبادل المعرفة بين الممارسين في السوق المالية والأكاديميين.

4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

1. برنامج التوفير والادخار

تُعدّ الهيئة سباقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعد الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2022م بلغ 553 موظفاً وموظفةً بنسبة 71.2 % من إجمالي موظفي الهيئة.

2. برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 170 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2022م، بنسبة 21.9 % من إجمالي موظفي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الدليل الاسترشـــادي لبيئة العمل المادية للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية المفاهيم المعيارية والمواصفات القياســـية لضمـــان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين وكذلك المســـتفيدين من خدماتهـــا. وتم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات والمسوحات الميدانية في هذا المجال وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار في العاملين في تلك البيئات وبالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيسة لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما وردت في الدليل الإرشادي من:

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

342 عنصراً يغطيها الدليل

325 عنصراً مطبقة في الهيئة حالياً

6 عناصر قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

01 أجهزة ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية.

02 أجهزة تدفئة «مركزية ومنفصلة».

03 مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة.

04 الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.

05 توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.

06 مخارج طوارئ للمصلى.

11

عنصراً لا تنطبق على
طبيعة عمل الهيئة؛ هي:

01 استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها.

02 تحليل مياه الشرب.

03 تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء.

04 تقع الجهة في محيط المصانع والورش.

05 تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية.

06 تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة.

07 تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية.

08 تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء.

09 تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء.

10 يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء.

11 يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء.

6. مركز الوثائق والمحفوظات

يُعدّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسـؤولة عن حفظ وأرشـفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائـح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، كذلك يبرز دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.

من أبرز إنجازات المركز عام 2022م الآتي:

- اعتماد أول قائمة وثائق تخصصيـة للهيئة، لتكون الهيئة من أوائل الجهات الحكومية التي تحقق ذلك. وستسهم هذه القائمة، بشكل فاعل، في تنظيم العمل الوثائقي بالهيئة.
- إيداع اللوائح التنظيمية الصادرة عن الهيئة خلال العام 2022م لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات باللغتين العربية والإنجليزية؛ البالغ عددها (18) وثيقة؛ تشتمل على اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، ليتم نشـرها في الموقع الخـاص بالمركز الوطني تنفيـذاً للمادة (4/3) من لائحة الاطلاع علـى الوثائق والمحفوظات وتداولها.
- التدقيق اللغوي لـ (174) وثيقة متنوعة؛ ما بين أخبار للنشر، ومحاضر اجتماعات، وقرارات للجان، ولوائح وسياسـات لمختلف إدارات الهيئة والأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- إطلاق حملة للتوعية بأهمية المحافظة على الوثائق السرية، وبثّها عبر شاشات العرض التلفزيونية المنتشرة في مختلف مرافق الهيئة، وذلك بالتزامن مـع الحملة التي أطلقها المركـز الوطني للوثائق والمحفوظات في اليوم العالمي للإرشيف بتاريخ 2022/6/9م.

7. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

مبنى مقـــر هيئة الســـوق المالية الرئيسي – الرياض.

مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني -الرياض.

أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي-الرياض مخصصة للزوار والموظفين.

8. المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية والرأسمالية

عملت الهيئة على تنفيذ خمسة مشروعات مرتبطة بمســـتهدفات الخطة الاستراتيجية للهيئة بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 45,5 مليون ريال، وبلغ متوسط نسبة تنفيذ هذه المشروعات 77% نظراً إلى أن أربعة منها سيكتمل إنجازها في عام 2023م.

كذلك نفذت الهيئة عدداً من المشروعات التشغيلية والرأسمالية في عام 2022م، تركزت في تحقيق مستهدفات الخدمات الإدارية والصيانة والتشغيل وتحسين مشروعات تطبيقات الأعمال الداخلية والبنية التحتية للهيئة. وقد بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 234 مليون ريال، ومعظم هذه المشروعات تتعلق بالخدمات التشغيلية المستمرة التي يتطلبها الجهاز، واكتملت جميع المشروعات الأخرى غير الخدمية لتبلغ نسبة التنفيذ 100%.

الجدول رقم (4): المشروعات التشغيلية والرأسمالية والاستراتيجية

نوع المشروعات	إجمالي التكاليف (الريال السعودي)	الاعتماد الوارد في الميزانية	متوسط نسبة التنفيذ
تشغيلية	227,144,495.0	245,658,735.0	خدمات مستمرة[1]
رأسمالية	6,447,486.4	7,328,150.0	%99
إستراتيجية	45,495,500.0	47,405,000.0	%77
الإجمالي	**279,087,481.4**	**300,391,885.0**	**%88**

1. معظم المشروعات التشغيلية للهيئة مشروعات خدمية ولا تتضمن نسب تنفيذ، وتقاس نسبة التنفيذ فيها بانتهاء العقد مع مقدم الخدمة.

ثانياً: اللجان

1. اللجنة الاستشارية للهيئة

تمــارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشــارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قــرار مجلس الهيئة رقم (3-26-2022) وتاريــخ 1443/10/22هـ الموافق 2022/05/23م بإعادة تشــكيلها لتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة. وهم:

المحامي
عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع
مؤسس مكتب عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع

الأستاذ
عبدالعزيز بن محمد العجاجي
الرئيس التنفيذي لشركة مورغان ستانلي السعودية

الأستاذ
عبداللطيف بن علي السيف
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة سبعين للاستثمار

الدكتور
عبدالله بن حمد الفوزان
رئيس مجلس إدارة كي بي إم جي الفوزان وشركاه

الأستاذ
فهد بن خالد السعود
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة ألفا المالية

الأستاذ
محمد بن سليمان الرميح
الرئيس التنفيذي للسوق المالية «تداول»

الدكتور
فهد بن عبد الله الحويماني
المؤســس والرئيــس التنفيذي لشــركة منصــة إياب للتسويق - كاتب سعودي

الدكتور
فهد بن إبراهيم الشثري
وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي

وتشمل مهام اللجنة الآتي:

- تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات قد يطلب مجلس الهيئة أو رئيس مجلس الهيئة دراستها.
- مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق, وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة.
- إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

وعقدت اللجنة خلال دورة أعمالها التاسعة في عام 2022م (3) اجتماعات، وقدمت فيها مجموعة من المقترحات والتوصيات حيال عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللّجنة خلال اجتماعاتها:

- تذبذب الشركات خلال فترة إجراءات المصدر.
- تهيئة الإطار التنظيمي لإصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية (SECURITY TOKEN OFFERING, STO).
- دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء.
- مراجعة الأطر التنظيمية للمستثمرين الأجانب.
- مشروع اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

2. اللجنة الإدارية

عُدلت لائحة اللجنة الإدارية بقرار المجلس رقم (5-12-2022) وتاريخ 1443/06/21هـ الموافق 2022/01/24م. وتتكون عضوية اللجنة على النحو الآتي:

رئيس المجلس
رئيساً للّجنة

نائب رئيس المجلس
نائب رئيس اللجنة

الأمين العام لمجلس الهيئة
عضواً وأميناً للجنة

وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً

وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
عضواً

وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً

المدير العام للمخاطر
عضواً

المدير العام للمراجعة الداخلية
عضواً

المدير العام للتواصل وحماية المستثمر
عضواً

المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات
عضواً

وقد عقدت اللجنة 29 اجتماعاً خلال عام 2022م، ناقشت خلالها 48 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها.

3. لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (5 -12- 2022) وتاريخ 1443/06/21هـ الموافق 2022/01/24م، أعيد تشـكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتكون اللجنة بموجبه من:

رئيس المجلس
رئيساً للّجنة

عضو المجلس الأستاذ أحمد بن راجح الراجح*
نائباً للرئيس

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً

مدير عام التواصل وحماية المستثمر
عضواً

الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الشعلان
عضواً مستقلاً

عقدت اللجنة 8 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشـت خلالها 25 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات المناسبة، وبلغ عدد القرارات 13 قراراً وتوصية واحدة، ومن أبرز إنجازات اللجنة الآتي:

- الموافقـة على إطار ومجـال التحول الرقمي للخدمـات الرقمية الخارجية لمؤسسات السوق المالية.
- الموافقة على تأسيس لجنة مراجعة البنية المؤسسية.
- الموافقة على إعادة تصميم آلية إدارة الطلبات التقنية.
- الموافقة على آليـة النموذج الموحد لمعالجـة الطلبات وتقديم الخدمات الرقمية الداخلية.
- تحديث وإطلاق عدد من الأنظمة التقنية، من أبرزها:
  - النظام القائم للجان الفصل في منازعات الاوراق المالية.
  - نظام التزام المنتجات الاستثمارية.
- تحديث وإطلاق عدد من الخدمات الرقمية من خلال الربط التقني بين الهيئة والجهات الحكومية التالية:
  - البنك المركزي السعودي.
  - وزارة العدل.
  - وزارة الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية.
- الموافقـة على التوصيـات النهائية للمشـروعات الرقمية للعام 2023م.

* نظراً لصدور الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 1444/08/06هـ القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن نائباً لرئيس لجنة التعاملات الإلكترونية.

4. لجنة تطوير الموارد البشرية

تتكون لجنة تطوير الموارد البشرية من:

عضو المجلس الأستاذ أحمد بن راجح الراجح[1]
رئيساً للّجنة

وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
نائباً للرئيس

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

مساعد وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

مساعد وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً

مدير إدارة الموارد البشرية
عضواً

ووفقــاً للائحة عمــل اللجنة في مادتها الخامســة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم المــجلس رقــم (5-12-2022) وتاريــخ 1443/06/21هـ الموافق 2022/01/24م، تتولى اللجنة الإشراف على برامج تطوير الموارد البشرية وتمارس صلاحياتها بحسب ما يقره جدول الصلاحيات وتشمل مهام اللجنة الآتي:

1. رسم السياســة العامة لتطوير الموارد البشــرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
2. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
3. التوصية لصاحب الصلاحية بالموافقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية.
4. وضــع الضوابط المنظمة لجميــع برامج تطويــر الموارد البشــرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشــحين والجامعــات الموصى بهــا، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبــارات العلمية وبرامج اللغــة الإنجليزية، وبرامــج الواعدين للوظائف القيادية.
5. دراســة الترشــيحات المتعلقة ببرامج التعليم من حيث مدى الحاجة وتوافر الشــروط في المتقدم، ومناســبة الدرجــة العلمية المــراد الالتحاق بها واعتمادها.
6. دراسة الترشيحات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية واعتمادها.
7. دراســة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشــرية، بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب، والإلحاق ببرنامج تدريب عملي بعد التخرج وغيرها، والتقرير بشأنها.
8. الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب واتخاذ ما يلزم حيالها.
9. المصادقة على البرامج الموجهة لحديثــي التخرج والتوصية باعتمادها من صاحب الصلاحية.

وقــد عقدت اللجنة 10 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشــت خلالهــا 20 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شــأنها القرارات و التوصيات المناسبة، وقد بلغ عدد القرارات 13 قراراً، و 5 توصيات.

* نظراً لصدور الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 1444/08/06هـ القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود رئيساً للجنة تطوير الموارد البشرية.

5. لجنة المراجعة

تلتزم اللجنة في ممارســة مهامها المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات, وتشكلت عضوية لجنة المراجعة على النحو الآتي:

عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن محمد الصليع*
رئيساً للّجنة

الدكتور خالد بن محمد الطويل
عضو مستقل
نائباً للرئيس

الاستاذ خالد بن محمد الخويطر
عضو مستقل
عضواً

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراســة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثيــر في قدرتها علــى أداء أعمالهــا ومهامها، وتقديــم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.
3. دراســة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.
4. دراســة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
5. تقديم المشــورة إلــى المجلس حيال فاعليــة مدير عــام الادارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه.
6. التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو غير نظامية داخل الهيئة.
7. التوصية للمجلس بتعيين المراجــع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجــاوز مجموع مدة تعيينه خمس ســنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
8. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
9. متابعــة أعمــال المراجع الخارجــي، ودراســة الصعوبات التــي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شــأنها، وتقديــم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد الاجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
10. مراجعة التقاريــر المقدمة من الإدارة المالية حــول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
11. دراســة القوائم المالية للهيئة وحســاباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها.
12. إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة.
13. دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.
14. دراســة السياسات المحاســبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحســاباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

وعقــدت اللجنة 6 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشــت خلالها 29 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، وشــملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراســة القوائم المالية للهيئة وحســاباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها بالإضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والإلتزام الداخلي الربعية. وأصدرت في شأنها 18 قراراً و 4 توصيات.

* نظراً لصدور الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 1444/08/06هـ القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الدكتور وليد بن محمد العيسى رئيساً للجنة المراجعة.

ثالثاً: العلاقات الدولية

1. الشؤون الدولية

واصلت الهيئــة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظيرة، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأســواق المالية، والاســتفادة من أفضل التجارب والممارســات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعياً إلى اكتســاب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز ســبل التعاون المشــترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشــاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشــاريع تتعلق بالأسواق المالية، إذ بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة المشاركين في اللجــان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية 41 مقعداً بنهاية العام 2022م. كذلك شــاركت الهيئة في عام 2022م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

ومن أبرز إنجازات وإسهامات الهيئة في المنظمات الدولية:

1. حافظت الهيئة على مقعدها فــي مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوســكو)، بعد انتخاب سعادة عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود نائباً لرئيس لجنة الأسواق الناشئة في المنظمة للدورة الجديدة (2022-2024).

2. ترأســت الهيئة فريق عمل التقنية المالية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة «آيوسكو».

3. شــاركت الهيئة في أســبوع المســتثمر العالمي المنظم من قبل منظمة «آيوســكو»، وبمشــاركة العديــد من الجهــات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مســتوى العالــم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم.

4. اعتماد النسخة النهائية للإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، وذلك خلال الاجتماع العاشــر اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأســواق المالية بــدول مجلس التعاون. والذي يُعدّ أولى خطوات تمكين التسجيل البيني للمنتجات المالية بين دول المجلس، وذلك بمــا يتيح ترويج المنتجات المالية التي يوافق على تسجيلها بين دول المجلس وفقاً لأحكام لوائح التسجيل البيني التي سيتم الاتفاق عليها من قبل اللجنة بعد نفاذ هذا الإطار.

5. شــاركت الهيئة في مجلس الحوكمــة والأخلاقيــات التابع لهيئة المحاســبة والمراجعة للمؤسســات المالية الإســلامية (أيوفي) والذي أصدر عــدداً من المعايير ومســودات المعاييــر خلال عام 2022م.

وتشارك الهيئة في عضوية عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

أبوظبي | تاريخ الانضمام: 2007م

OICU-IOSCO

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)

مدريد | تاريخ الانضمام: 2010م

مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرياض | تاريخ الانضمام: 2010م

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

المنامة | تاريخ الانضمام: 2016م

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

كوالالمبور | تاريخ الانضمام:2017م

IFIAR
INTERNATIONAL FORUM OF INDEPENDENT AUDIT REGULATORS

المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين

طوكيو | تاريخ الانضمام: 2019م

2. المؤشرات الدولية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشـــرات المرتبطة بالســـوق المالية، ووفقاً للكتاب السنوي للتنافســـية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م، ارتفع ترتيب المملكة في 9 مؤشـــرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت على ترتيبها في 3 مؤشرات مقارنةً بعام 2021م. ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي اُتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها. وستواصل الهيئة الجهود لتحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال محور اقتصاد مزدهر لتحقيق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية.

الجدول رقم (5): ترتيب المملكة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022م على مستوى دول مجموعة العشرين وعالمياً:

اسم المؤشر	ترتيب المملكة بين دول مجموعة العشرين G20	ترتيب المملكة عالميًا
مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	2	12
مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)	4	13
مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	3	15
مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر)	4	13
مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)	1	2
مؤشر الطروحات العامة الأولية (متوسط الفترة 2019-2021)	3	3
مؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	1	8
مؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	2	9

02

الفصل الثاني:
تنظيم السوق المالية

أولاً: اللوائح التنفيذية.

ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية.

أولاً: اللوائح التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

اعتمدت الهيئة خلال العام 2022م ثلاث لوائح تنفيذية جديدة على النحو التالي:

لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية

تهدف اللائحة إلى تطوير الإطار التنظيمي للترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها، والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإشراف والرقابة الفعّالة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير في هذا الشأن.

التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر

تهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر، وإدارة تلك الصناديق، وعملياتها، بما في ذلك شروط منح التمويل المباشر للمستفيد، وقيود الاستثمار، والواجبات الإضافية على مدير الصندوق في هذا الشأن.

تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية

تهدف هذه التعليمات إلى وضع قواعد ومعايير الحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية.

2. اللوائح التنفيذية المعدّلة

اعتمدت الهيئة خلال العام 2022م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تهـدف التعديلات إلـى تنظيم خيار زيـادة رأس المال من خلال إصدار أسـهم دون حق الأولوية وفقاً لنظام الشركات، بما في ذلك الآتي:

أ. تحديـد فئات المسـتثمرين الذين يجوز طرح الأسـهم المصدرة عليهم.

ب. تحديد الحد الأعلى لنسـبة الزيادة في رأس المال دون حـق الأولوية بنسـبة 15% من رأس مـال المُصدر لكل عملية زيادة في رأس المال دون حق الأولوية.

ليكون ذلك الخيار خياراً إضافياً لشركات المساهمة المدرجة في السـوق المالية إلى جانـب الخيارات المتاحة حاليـاً لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسـهم حقوق أولوية أو إصدار الرسملة أو تحويل الديون أو الاستحواذ على شركة أو شراء أصل.

قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

تهـدف هذه التعديلات فـي قائمة المصطلحات المسـتخدمة في لوائح الهيئة التنفيذية وقواعدها إلى المواءمة مع لائحة أسـواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بعد اعتمادها من مجلس الهيئة في عام 2022م.

لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية

يهدف هذا التعديـل إلى تطوير إجراءات الفصـل في منازعات الأوراق المالية لتعزيز دور الهيئة في حماية المستثمرين.

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ. تنظيم إجـراءات نظر الدعوى عبـر المنصة الإلكترونية للترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، بمـا في ذلك تقديم صحيفة الدعـوى وإيداعها لدى اللّجنة، وعقد جلسـات النظر عن بُعد، وتبادل المذكرات، وإصدار القرارات، والاعتراض عليها.

ب. إضافة متطلب على مؤسسـة السوق المالية أو شركة المسـاهمة المدرجة في جميع الدعـاوى التي تكون طرفـاً فيها، أن يكون رفعها للدعـوى أو الترافع فيها وتقديمهـا لأي طلبات أو مذكرات إلـى اللجنة أو لجنة الاستئناف من محامٍ أو ممثّل نظامي مرخص لهما في المملكة.

ت. تنظيم إجراءات تقديم الطلبـات العارضة، بما في ذلك حق أطـراف الدعوى في التقدم مباشـرة إلى اللّجنة بالطلبات العارضة المرتبطة بالطلب الأصلي.

ث. تنظيم إجراءات اعتماد الدعوى الجماعية من قبل لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مباشرة، إذا رأت أن عدداً من النزاعات القائمة لديها تتطابق من حيث الأسس النظامية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات.

قواعد الكفاية المالية

يهدف هذا التعديل إلى تطوير قواعد الكفاية المالية لتعزيز الاستقرار المالي لمؤسسات السوق المالية.

تتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ. تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.

ب. تحديث منهجية احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتيسير متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة، لتكون متطلبات الكفاية المالية لتلك الأنشطة مبنية على النفقات.

لائحة مؤسسات السوق المالية وتعليمات الحسابات الاستثمارية وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تهدف هذه التعديلات إلى تطوير سوق أدوات الدين، وكذلك دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية من خلال وضع الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية.

وشملت أبرز التعديلات مايلي:

أ. بيان شروط ومتطلبات تقديم طلب لتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً لغرض الإدراج المباشر في السوق.

ب. تطوير الأحكام المنظمة لأدوات الدين القابلة للتحويل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بطرح أدوات دين قابلة للتحويل طرحاً خاصاً من الشركات المدرجة في السوق.

ت. تنظيم إصدار أدوات الدين القابلة للتبديل والشروط المتعلقة بالأسهم التي يتم التبديل إليها.

ث. تنظيم طرح الأسهم بواسطة مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية.

ج. تنظيم متطلبات حفظ مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب لأموال العملاء التي تتسلمها في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وفتحها للحسابات الاستثمارية وتشغيلها.

تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية:

يهدف هــذا التعديل إلى رفع كفاءة عملية بناء ســجل الأوامر، وتحقيق أعلى مســتويات الكفاءة في تســعير الطرح وتطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد.

تتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

أ. بيان دور المستشــار المالي بالتنســيق مــع المصدر في تحديد نســبة من الطرح لتخصص للصناديق العامة، على أن توافــق الهيئة على تلك النســبة. وفي حال عدم وجود تغطية كافية من الصناديق العامة للنسبة المخصصة لها، تخفض هذه النســبة فــي حدود ما تم تغطيته من قبلها.

ب. منح المستشار المالي صلاحية تحديد الفئات المشاركة في عملية بناء ســجل الأوامر من بين مجموعة الفئات المنصوص عليها في التعليمات على أن يكون من بينها الصناديق العامة.

ت. التأكيد على واجب المستشــار المالــي للمصدر وأي مؤسسة سوق مالية أخرى ذات علاقة باستلام طلبات المشــاركة بوضع الترتيبات والإجــراءات اللازمة لضمان توثيق طلبات المشــاركة والتأكد من صحتها، والتحقق من توافــر المــلاءة المالية في الجهات المشــاركة، ومــدى قدرتها على الوفــاء عند التخصيــص بقيمة الأســهم التي تطلبها في طلب المشاركة، وذلك قبل تسجيل طلبات المشاركة.

قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة:

يهدف هذا التعديل إلى تطوير إجراءات تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ. تعديــل تعريف بعــض المصطلحات الواردة فــي المادة الثانية من قواعد تســجيل مراجعي حســابات المنشــآت الخاضعة لإشــراف الهيئــة، بما في ذلــك تعديل تعريف مصطلح «المنشــآت الخاضعة لإشــراف الهيئة»، وتعريف مصطلح «عمليــات المراجعة»، وتعريــف مصطلح «نظام الرقابة النوعية».

ب. تعديل شروط تســجيل المحاســب القانوني لدى الهيئة بإضافة شرط التفرغ لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات وفقاً لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، وإضافة شرط أن يكون مكتب المحاسبة الذي يعمل من خلاله مسجلاً لدى الهيئة.

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعياً من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية،تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة:

يهدف المشـــروع إلى تعديـــل الضوابط والإجـــراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشـــركات الخاصة بشـــركات المســـاهمة المدرجة ولائحة حوكمة الشـــركات ولائحة الاندماج والاســـتحواذ وقواعد طـــرح الأوراق المالية والالتزامات المســـتمرة وقائمة المصطلحـــات المســـتخدمة في لوائـــح هيئة الســـوق المالية وقواعدهـــا والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشـــركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، وتعديل مســـمى الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشـــركات الخاصة بشـــركات المســـاهمة المدرجة لتكون "اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة".

القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية:

يهدف مشروع القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية إلى تطويـــر الأحكام المنظمة للاســـتثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيســـير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاســـتثمار الأجنبي في الأوراق المالية مـــن خلال جمع الأحكام المنظمـــة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، وتســـهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية، وإتاحتها بشكل أكبر في الفئات الاستثمارية الأخرى.

لائحة مؤسسات السوق المالية:

يهدف المشـــروع إلى تطوير الأحكام الواردة في الباب الثامن من لائحة مؤسســـات السوق المالية في ضوء اختصاصات الهيئة بموجب نظام السوق المالية ونظام الإفلاس الصادر بالمرســـوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ، وتطوير الأحكام المنظمة لاتخاذ مؤسســـة السوق المالية قراراً بحلها وفقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ، بما يُسهم في تعزيز حماية المستثمرين، وتطويـــر كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنمـوها وازدهارها.

ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

اســتمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة سابقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم.

10 حالات

اســتطلاعات مرئيات العموم خــلال العام 2022م
تلقت الهيئة خلالها

1,283 من المرئيات

03

الباب الثالث:
تطورات السوق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.

03

الفصل الأول:
طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة.

ثانياً: الأصول المدارة.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية.

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1. طرح وتسجيل الأسهم

شـــهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيســـية والموازية التي وافقت عليها الهيئة قفزة كبيرة خلال العام 2022م مقارنة بالعام السابق، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 64.7% لتصل إلى 56 طلباً شكلت طلبات طرح الأسهم في السوق الموازية 51.8% منها.

الرسم البياني (1) عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة

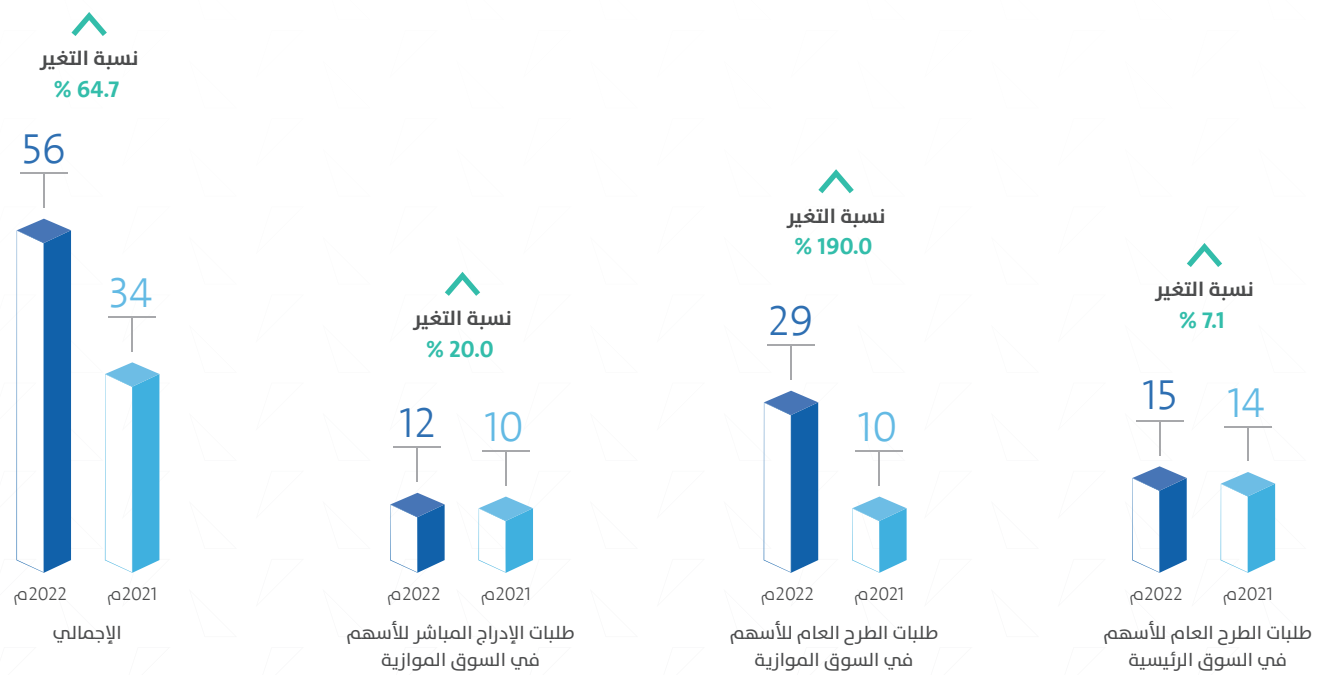

شهد العام 2022م زخمًا كبيراً في عدد طروحات وإدراجات السوق المالية السعودية، إذ تم طرح جزء من 17 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية فيما تم طرح جزء من 20 شركة للاكتتاب في السوق الموازية، كذلك تم تسجيل أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

جدول رقم (6): الطروحات في السوق المالية السعودية

النوع	عام 2021م		عام 2022م	
	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد
قيمة الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية	17,422.1	12	39,955.6	37
قيمة الطرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية	12,000.0	1	0	0
طرح خاص لأسهم[1]	11,590.0	82	15,792.0	57
طرح أسهم حقوق أولوية[2]	2,434.5	12	11,752.3	13
الإجمالي	**[3] 43,446.6**	**107**	**67,499.9**	**107**

1. تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
2. تشمل الشركات التي أدرجت أسهم حقوق الأولوية في عامي 2021م و 2022م.
3. تم تعديل قيمة الإجمالي عن العام السابق.

الطرح العام الأولي للأسهم

شـــهد العام 2022م موجة كبيرة من طروحات الشركات في السوق المالية. وشهدت قيم الطرح للأســـهم المطروحة طرحًا عامًا في العام 2022م ارتفاعًا بنسبة 129.3% بالمقارنة بالعام 2021م.

جدول رقم (7): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2022م

السوق	اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد[1]	المؤسسات[2]	
السوق الرئيسية	شركة أنابيب الشرق المتكاملة للصناعة	504.0	%30.0	16.1	71.8	270.0
	شركة علم	3,072.0	%30.0	13.0	70.0	1,198.0
	شركة دار المعدات الطبية والعلمية	312.0	%30.0	34.0	65.0	463.0
	شركة الدواء للخدمات الطبية	1,861.5	%30.0	25.0	54.0	1,134.0
	شركة النهدي الطبية	5,109.0	%30.0	13.0	59.0	1,099.0
	شركة المصانع الكبرى للتعدين (أماك)	1,247.4	%30.0	11.0	74.0	1,374.0
	الشركة السعودية لتمويل المساكن	600.0	%30.0	26.0	50.0	756.0
	شركة رتال للتطوير العمراني	1,440.0	%30.0	9.0	63.0	71.0
	شركة الآمار الغذائية	1,222.8	%42.0	7.0	47.5	49.2
	شركة نقي للمياه	414.0	%30.0	13.0	30.0	238.0
	شركة الحفر العربية	2,670.0	%30.0	8.0	60.0	497.0
	شركة العرض المتقن للخدمات التجارية	832.5	%30.0	4.0	61.0	70.6
	شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق)	3,362.3	%29.0	6.0	60.0	1,673.0
	شركة أمريكانا للمطاعم العالمية بي إل سي	6,772.6	%30.0	3.0	48.0	283.2
	شركة مجموعة كابلات الرياض	1,419.0	%22.0	7.0	72.0	386.0
	شركة متاجر السيف للتنمية والاستثمار	1,207.5	%30.0	3.0	16.0	85.4
	شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف)	4,954.5	%29.6	2.0	30.0	525.0

1. احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
2. احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.

السوق	اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد[1]	المؤسسات[2]	
نمو السوق	شركة الوسائل الصناعية[4]	47.5	%10.0	16.4		0.1
	شركة جاهز الدولية لتقنية نظم المعلومات[5]	1,605.2	%18.0	33.8		3.0
	شركة تقدم العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات[6]	44.0	%20.0	20.0		0.1
	شركة لين الخير للتجارة	62.3	%26.1	1.2		0.1
	شركة جاز العربية للخدمات	71.0	%5.0	47.6		0.9
	شركة رؤوم التجارية	80.0	%20.0	7.4		0.7
	شركة مصنع مياه الجوف الصحية	21.9	%20.0	51.5		1.1
	الشركة الطبية العربية العالمية القابضة	410.0	%25.0	12.6		4.0
	شركة المصانع العربية للمأكولات والألبان (فاديكو)	20.0	%20.0	53.2		0.7
الموازية[3]	شركة لدن للاستثمار	90.0	%10.0	19.8		0.5
	شركة أمواج الدولية	43.2	%10.0	9.8		0.3
	شركة نت وركرس السعودية للخدمات	106.5	%25.0	2.2		0.9
	الشركة الدولية للموارد البشرية	17.0	%20.0	19.5		0.4
	شركة نبع الصحة للخدمات الطبية	79.8	%20.0	5.3		1.9
	شركة صناعة البلاستيك العربية (أبيكو)	27.0	%20.0	15.4		0.3
	شركة عبدالعزيز ومنصور ابراهيم البابطين	41.9	%16.0	6.5		0.2
	شركة برج المعرفة التجارية	14.0	%20.0	9.5		0.5
	شركة ملان لمنتجات الحديد	12.8	%20.0	13.9		0.3
	شركة نفوذ للمنتجات الغذائية	43.2	%12.0	3.4		0.1
	شركة قمة السعودية للتجارة	117.0	%22.0	1.0		0.4
الإجمالي[7]		**39,955.6**				**10,188.9**

3. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة. وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.
4. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
5. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
6. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
7. إجمالي الطرح في السوق الرئيسية والسوق الموازية.

جدول رقم (8): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2022م

اسم الشركة	القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)
شركة ألف ميم ياء للمعدات والأجهزة الطبية	350.0
شركة العبيكان للزجاج	1,632.0
شركة المركز الآلي السعودي	147.0
شركة عزم السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات	210.0
شركة نسيج للاتصالات وتقنية المعلومات	350.0
شركة مصنع أقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية	120.0
شركة تدوير البيئة الأهلية	377.5
شركة كير الدولية	408.0
شركة أكاديمية التعلم	240.0
شركة الرعاية المستقبلية التجارية	450.0
شركة رواسي البناء للاستثمار	220.0
شركة شور العالمية للتقنية	359.1
شركة إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات	189.0
الإجمالي	**5,052.6**

وبالتزامن مع ارتفاع عدد الشركات التي طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، شهد العام 2022م ارتفاعاً كبيراً في عدد المكتتبين الأفراد ومبالغ اكتتابهم (قبل رد الفائض).

جدول رقم (9): متحصلات الاكتتابات من قبل الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية قبل رد الفائض

قناة الاكتتاب	العدد (مكتتب)			المبلغ قبل رد الفائض (مليون ريال)		
	عام 2021م	عام 2022م	النسبة للإجمالي	عام 2021م	عام 2022م	النسبة للإجمالي
الهاتف المصرفي	508,266	2,044,000	%20.1	3,500.7	7,144.1	%12.9
القنوات الإلكترونية	2,305,359	7,304,000	%71.8	16,315.2	37,080.9	%66.8
فروع البنوك	1,289,482	163,000	%1.6	9,533.3	7,579.7	%13.7
الصراف الآلي	597,835	664,000	%6.5	2,324.9	3,681.6	%6.6
الإجمالي	**4,700,942**	**10,175,000**	**%100**	**31,674.1**	**55,486.3**	**%100**

وقد أثمرت تلك الطروحات العامة في زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية لتحقق رقماً تاريخياً في عام 2022م بلغ 49 إدراجاً.

2. إجراءات الشركات المدرجة

الرسم البياني (2): تعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2022م

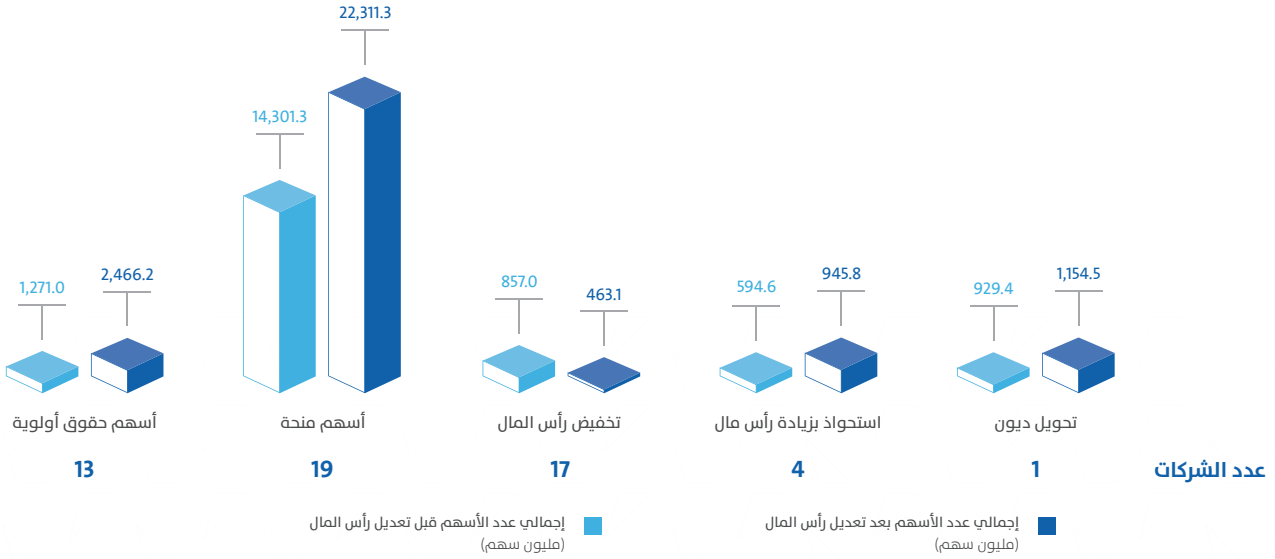

عدد عمليات تعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة وإجراءاتها خلال عامي 2021م و2022م

3. طرح الصكوك وأدوات الدين[1]

بلـــغ إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات الصكـــوك وأدوات الدين 53.9 مليار ريال (من بينها 48 مليار ريال طروحات لطارحين محليين من قطاع خاص)، موزعةً بين 43.9 مليار ريال لطرح خاص، و 10 مليار ريال لطروحات عامة.

1. لا تشمل طروحات صكوك حكومة المملكة العربية السعودية نظراً لاعتبارها طروحات مستثناة.

4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين عدداً من التطورات الإيجابية والتي من الممكن تلخيصها ضمن النقاط التالية:

ارتفاع حجم سوق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي ليبلغ 32% في نهاية عام 2022م.

ارتفاع حجم الأموال المجموعة من طرح الصكوك وأدوات الدين من طارحين محليين ليبلغ 48 مليار ريال.

تفعيل الربط مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يورو كلير)، الأمر الذي سيسهم في تسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي، علماً بأن الربط يختص بأدوات الدين الحكومية.

إطلاق خدمة المقاصة المركزية لاتفاقيات إعادة الشراء (Repo) لأدوات الدين الحكومية من قبل شركة مركز مقاصة الأوراق المالية «مقاصة».

تعيين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين لـ5 بنوك دولية ضمن برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يكفل توسيع قاعدة المستثمرين.

وقد عملت الهيئة خلال العام 2022م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز سوق الصكوك وأدوات الدين يمكن إجمالها فيما يلي:

01

تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

02

الموافقة على طلبات طرح عام للصكوك وأدوات الدين.

03

اعتماد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً.

04

السماح بطرح أدوات الدين القابلة للتحويل طرحاً خاصاً.

05

اعتماد الإطار التنظيمي للطرح العام لأدوات الدين القابلة للتبديل.

ولهذه الإجراءات والتعديلات آثار إيجابية في سوق الصكوك وأدوات الدين وهي:

- اكتمال طرح عام لإصدار صكوك خلال الربع الرابع من عام 2022م والذي نتج عن اكتتاب أكثر من 125 ألف من المستثمرين الأفراد، والذي بدوره يدعم تنويع قاعدة المستثمرين في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي.

وقد شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعًا مطرداً في عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة.

الرسم البياني (3): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

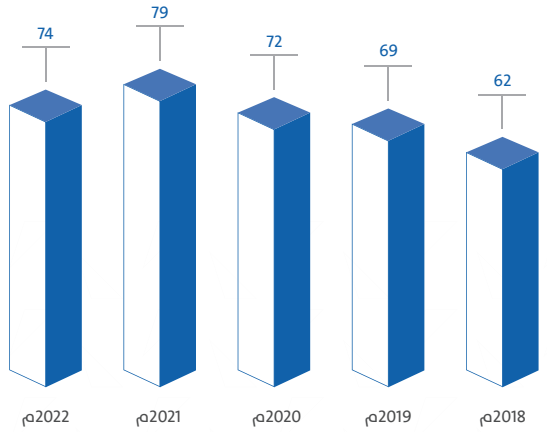

الرسم البياني (4):قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)

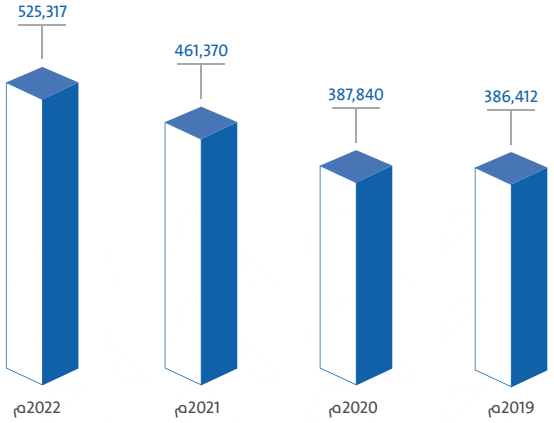

الرسم البياني (5): عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

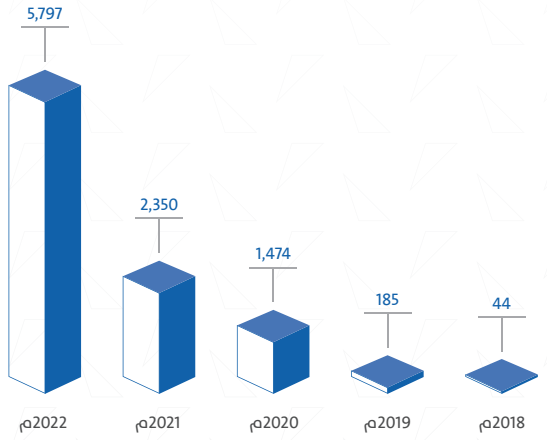

الرسم البياني (6): قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)

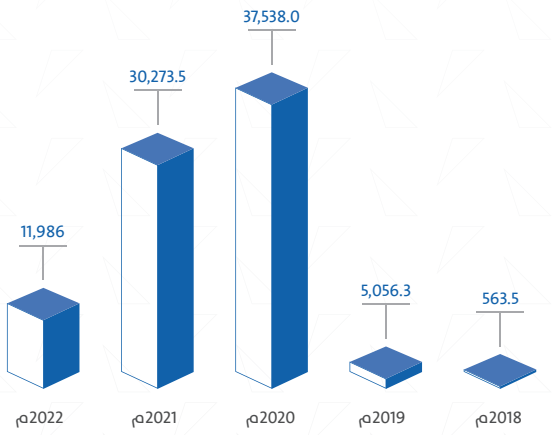

5. الإدراج المزدوج في السوق المالية السعودية

سعت الهيئة إلى فتح المجال للشركات الأجنبية بشكل تدريجي فسمحت بالإدراج المزدوج للشركات الأجنبية في نهاية عام 2019م، تحقيقاً لأهداف الهيئة الرامية إلى رفع مكانة وتصنيف السوق المالية السعودية عالمياً بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً، والتي تتضمن رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي كأحد أهدافها الاستراتيجية.

وقد أعلنت الهيئة في عام 2022م الموافقة على طلب أول طرح عام أولي مزدوج ومتزامن في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المقدم من شركة «أمريكانا للمطاعم العالمية بي إل سي»، والتي تعد أول شركة أجنبية في السوق المالية السعودية، وقد بلغت متحصلات اكتتابها 6.7 مليار ريال، وبلغ عدد المكتتبين الأفراد فيها 283 ألف مكتتب.

وتعمل الهيئة على فتح المجال لطرح الشركات الأجنبية بشكل تدريجي لتكون جزءاً من مكونات السوق المالية السعودية، مما يساهم في عمق أكبر وتنوع في السوق المالية السعودية لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية الطموحة.

ثانياً: الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال العام 2022م على طرح:

22

صندوقاً استثماريا طُرح طرحاً عاماً، وهي:

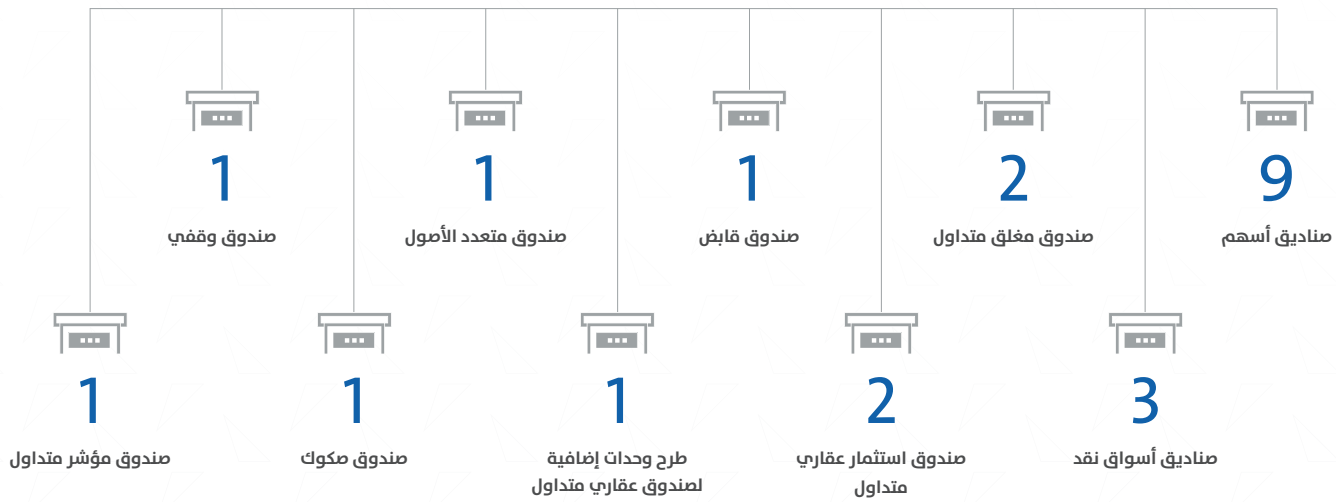

وخلال العام 2022م تسلمت الهيئة:

1,988 طلباً

للتعديل على المعلومات الأساسية للمنتجات الاستثمارية، وبلغت نسبة الطلبات التي تمت تسويتها من قبل الهيئة 98.1% وذلك بتسوية 1,951 طلباً.

452 إخطاراً

مكتملًا متعلقاً باكتمال طرح خاص لصندوق استثماري

شهد إجمالي الأصول المدارة انخفاضا بنسبة 2.0% بنهاية العام 2022م.

الجدول رقم (10): إجمالي قيم الأصول المدارة

العنصر (بالمليون ريال)	2021م	2022م	نسبة التغير السنوي
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	523,665.3	478,181.6	-8.7%
إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة	234,775.0	265,219.2	13.0%
إجمالي الأصول المدارة	758,440.3	743,400.8	-2.0%

2. صناديق الاستثمار

انخفضت قيم أصول صناديق الاستثمار بنسبة 8.7% في نهاية عام 2022م مقارنة بالعام السابق في حين ارتفع عدد المشتركين في صناديق الاستثمار بنسبة 26.2% مقارنة بالعام السابق ليبلغ عدد المشتركين 677,195 مشترك.

جدول رقم (11): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار [1]

العنصر	2021م			2022م			التغير السنوي للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	256	495	751	253	686	939	25.0%
عدد المشتركين	529,312	7,202	536,514	652,869	24,326	677,195	26.2%
قيم الأصول (مليون ريال)	227,173.5	296,491.9	523,665.4	126,105.0	352,076.6	478,181.6	-8.7%

1. تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

1.2 صناديق الاستثمار العامة

شـــكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرحًا عامًا) ما نســـبته 26.4% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2022م، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 23.3% ليصل عددهم إلى 652,869 مشتركاً.

جدول رقم (12): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
أسهم	129	123	%4.7-	142,316	140,628	%1.2-	25,096.0	23,255.4	%7.3-
أدوات دين	14	13	%7.1-	2,161	5,213	%141.2	34,403.6	19,551.9	%46.2-
أسواق نقد	42	43	%2.4	34,187	30,719	%10.1-	130,888.5	49,619.5	%62.1-
عقاري	8	5	%37.5	7,078	2,550	%64.0-	6,708.9	680.2	%89.9-
قابض	22	24	%9.1	6,275	7,018	%11.8	2,555.5	2,846.9	%11.4
متوازن	0	0	-	0	-	-	0.0	-	-
المؤشرات المتداولة	6	7	%16.7	9,874	15,392	%55.9	1,598.6	1,519.1	%5.0-
الاستثمار العقاري المتداول	17	18	%5.9	305,372	301,031	%1.4-	22,008.8	25,198.2	%14.5
أخرى	18	20	%11.1	22,049	150,318	%581.7	3,913.6	3,434.0	%12.3-
الإجمالي	**256**	**253**	**%1.2-**	**529,312**	**652,869**	**%23.3**	**227,173.5**	**126,105.0**	**%44.5-**

الرسم البياني رقم (7): توزع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2022م

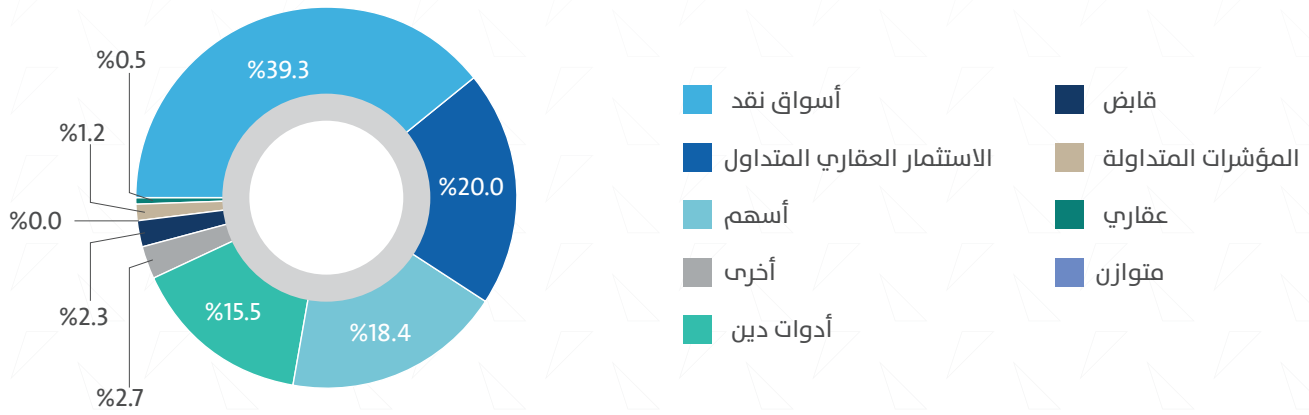

1.1.2 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي للعام 2022م

أسهم محلية

عدد الصناديق	77
عدد المشتركين	129,055
قيم الأصول (مليون ريال)	17,635.6
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%75.8

أسهم أوروبية

عدد الصناديق	2
عدد المشتركين	305
قيم الأصول (مليون ريال)	479.6
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول الصناديق العامة	%2.1

الإجمالي

عدد الصناديق	123
عدد المشتركين	140,628
قيم الأصول (مليون ريال)	23,255.4
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول الصناديق العامة	%18.4

أسهم خليجية

عدد الصناديق	24
عدد المشتركين	7,892
قيم الأصول (مليون ريال)	1,884.0
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%8.1

أسهم دولية أخرى

عدد الصناديق	10
عدد المشتركين	1,440
قيم الأصول (مليون ريال)	1,282.4
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%5.5

أسهم أمريكية

عدد الصناديق	2
عدد المشتركين	640
قيم الأصول (مليون ريال)	1,295.8
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%5.6

أسهم عربية

عدد الصناديق	4
عدد المشتركين	469
قيم الأصول (مليون ريال)	220.5
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.9

أسهم آسيوية

عدد الصناديق	4
عدد المشتركين	827
قيم الأصول (مليون ريال)	457.5
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%2.0

2.2 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاســتثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام 2022م ما نســبته 73.6% من إجمالي قيم أصول الصناديق، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار الخاصة بنسبة 237.8% ليصل عددهم إلى 24,286 مشتركاً.

الجدول رقم (13): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار[1]

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
أسهم	121	168	%38.8	685	1,327	%93.7	160,141.0	178,592.2	%11.5
أسهم ملكية خاصة	110	117	%6.4	1,889	2,993	%58.4	12,793.5	19,463.9	%52.1
رأس مال جريء	-	21	-	-	706	-	-	1,431.9	-
أدوات دين	16	21	%31.3	711	709	%0.3-	11,411.1	11,816.8	%3.6
أسواق نقد	6	6	%0.0	110	116	%5.5	2,517.6	2,356.9	%6.4-
عقاري	158	249	%57.6	3,194	17,631	%452.0	96,007.0	122,977.0	%28.1
سلع	2	2	%0.0	0	0	-	0	0.0	-
متعدد الأصول	71	86	%21.1	340	430	%26.5	12,039.7	13,708.0	%13.9
تحوط ومشتقات مالية	1	0	%100.0-	5	0	%100.0-	353.9	0.0	%100.0-
مغذي	1	5	%400.0	80	165	%106.3	405.7	404.9	%0.2-
تمويلي	6	10	%66.7	187	248	%32.6	794.6	1,296.1	%63.1
وقفي	3	1	%66.7-	1	1	-	27.8	28.9	-
الإجمالي	495	686	**%38.6**	**7,202**	**24,326**	**%237.8**	**296,491.9**	**352,076.6**	**%18.7**

1. تشمل الصناديق في فترة الطرح.

3.2 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً بنسبة 55.9% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (14): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
يقين 30 [1]	35.6	45.8	%28.8	2,247	3,812.0	%69.6
يقين للبتروكيماويات[2]	6.4	6.0	%7.5-	490	765.0	%56.1
صندوق الأول للاستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول[3]	13.1	14.2	%8.2	454	687.0	%51.3
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الاجل	1,271.5	1,239.1	%2.6-	396	484.0	%22.2
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	173.6	122.0	%29.7-	2,912	3,786.0	%30.0
صندوق البلاد المتداول للذهب	98.4	58.9	%40.1-	3,375	4,467.0	%32.4
البلاد إم إس سي آي[4]		33.1			1,391.0	-
الإجمالي	**1,598.6**	**1,519.1**	**%5.0-**	**9,874**	**15,392.0**	**%55.9**

1. تم تغيير مسمى الصندوق من فالكم المتداول للأسهم السعودية إلى يقين 30 في العام 2022م
2. تم تغيير مسمى الصندوق من فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات إلى يقين للبتروكيماويات في العام 2022م
3. تم تغيير مسمى الصندوق من صندوق إتش إس بي سي السعودي 20 المتداول إلى صندوق الأول للإستثمار إم سي آي تداول 30 السعودي المتداول في العام 2022م
4. تم إدراج الصندوق في العام 2022م

4.2 الصناديق العقارية المتداولة

انخفض عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2022م مقارنة بالعام السابق بنسبة 1.4% إلى ما يزيد على 301 ألف مشترك.

الجدول رقم (15): الصناديق العقارية المتداولة بنهاية 2022م

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
الرياض ريت	2,548.6	3,072.59	%20.6	15,341	20,696	%34.9
الجزيرة موطن ريت	87.3	86.85	%-0.6	5,526	5,131	%7.1-
جدوى ريت الحرمين	539.3	743.92	%37.9	12,022	11,569	%3.8-
تعليم ريت	645.3	661.35	%2.5	5,683	6,623	%16.5
المعذر ريت	599.4	602.84	%0.6	7,231	9,825	%35.9
مشاركة ريت	1,323.3	1,579.04	%19.3	10,225	12,712	%24.3
ملكية ريت	1,049.6	1,369.73	%30.5	6,781	11,700	%72.5
سيكو ريت[1]	657.1	672.80	%2.4	7,390	8,197	%10.9
الأهلي ريت [1]	1,943.1	1,954.37	%0.6	9,386	11,014	%17.3
دراية ريت	1,714.2	1,688.63	%-1.5	16,433	25,745	%56.7
الراجحي ريت	2,122.4	2,191.44	%3.3	31,609	36,530	%15.6
جدوى ريت السعودية	1,543.4	2,440.26	%58.1	11,542	13,875	%20.2
سدكو كابيتال ريت	1,048.5	1,854.52	%76.9	93,977	50,477	%46.3-
صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة[2]	946.5	912.82	%-3.6	12,186	15,629	%28.3
ميفك ريت	1,060.5	1,042.33	%-1.7	16,236	15,506	%4.5-
بنيان ريت	2,136.4	2,157.54	%1.0	9,310	13,059	%40.3
الخبير ريت	2,043.8	2,010.54	%-1.6	34,494	32,618	%5.4-
الواحة ريت[3]	-	156.63	-	-	125	
الإجمالي	**22,008.7**	**25,198.2**	**%14.5**	**305,372**	**301,031.0**	**%1.4-**

1. تم تغيير مسمى الصندوق من مشاعر ريت إلى سيكو ريت في العام 2022م
2. تم تغيير مسمى الصندوق من سويكورب وابل ريت إلى صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة في العام 2022م
3. تم طرح وإدراج الصندوق في عام 2022م.

3. المحافظ الخاصة المدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2022م بنسبة 13.0% لتصل إلى 265.2 مليار ريال.

الجدول رقم (16): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
أسهم محلية	135,029.8	120,965.7	-10.4%
أسهم عالمية	3,080.5	8,753.5	184.2%
أدوات دين	9,321.3	11,803.1	26.6%
صناديق الاستثمار	40,539.9	62,279.5	53.6%
أخرى	46,803.5	61,417.4	31.2%
الإجمالي	**234,775.0**	**265,219.2**	**13.0%**

4. صناديق التمويل المباشر

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير سوق مالية متقدمة وتمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر. وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق وعملياتها، بما في ذلك شروط منح التمويل المباشر للمستفيد، وقيود الاستثمار، والواجبات الإضافية على مدير الصندوق في هذا الشأن. وتُعد صناديق التمويل المباشر صناديق استثمار تؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر للأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية وصناديق الاستثمار.

ويأتي إطلاق هذه الصناديق كأحد النتائج المثمرة لبرنامج تطوير القطاع المالي، ويهدف البرنامج إلى تحسين وتنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة، وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة كالشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال تحفيز نمو صناديق الاستثمار التمويلية. وبما أن تعدد وسائل التمويل يعد عنصراً هاماً في تطوير السوق المالية ودعم القطاع الخاص، تضمن البرنامج مبادرة تمكين نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل، والتي تساهم في توسيع النشاطات التمويلية التي يمكن لصناديق الاستثمار أداؤها. بالإضافة إلى مواءمة القواعد والأنظمة التي تتقاطع مع الأطراف المعنية؛ ذلك أن أحد أسس المبادرة هو خلق مصدر تمويل إضافي لتطوير البنية التحتية داخل الاقتصاد.

وبلغت عدد صناديق التمويل المباشر بنهاية عام 2022م 4 صناديق، وبحجم أصول مدارة تقدر بنحو 543 مليون ريال سعودي.

60.41
402.67
47.51
45.82
382.57
285.67
24.47
325.85
438.27

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية

شـــهدت السوق المالية الرئيسية ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى مستويات قياســـية غير مسبوقة تاريخياً، فبلغ صافي الاستثمار الأجنبي نهاية عام 2022م قرابة 183.9 مليار ريال ســـعودي، مرتفعاً بنســـبة 30.7% مقارنة بنهاية عام 2021م. كذلك واصلت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب اتجاهها الصاعد لتبلغ 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م لتشكل ما نسبته 14.2% من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2022م.

تطور صافي الاستثمار الأجنبي (بالمليار ريال) حتى نهاية عام 2022م

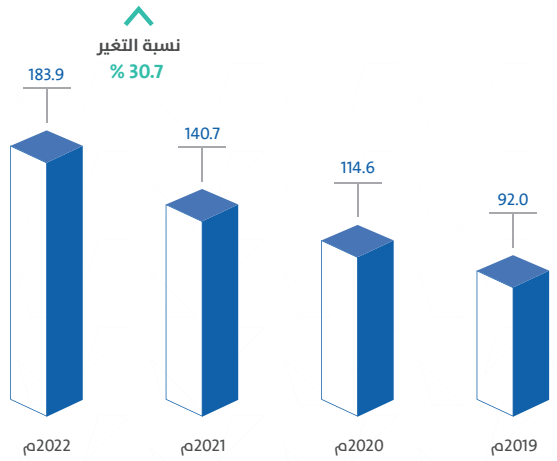

قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية (بالمليار ريال) بنهاية عام 2022م

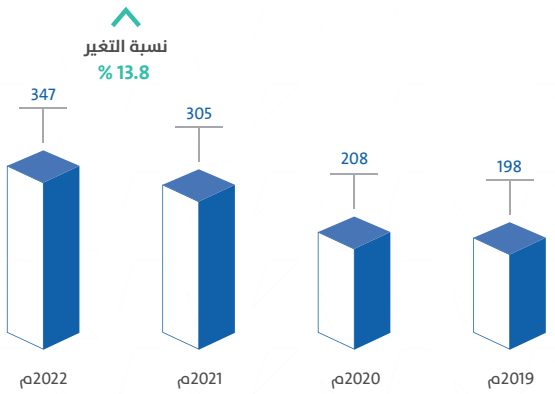

نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2022م

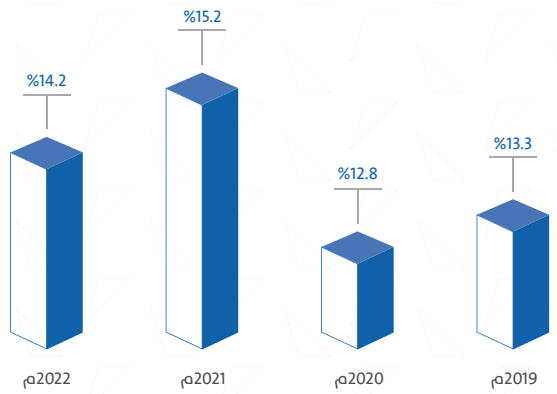

03

الفصل الثاني:
أعمال الأوراق المالية

أولاً: التراخيص

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

أولاً: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

جدول رقم (17): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار		عام 2022م	نسبة التغير السنوي
ترخيص جديد		16	-27.3%
تعديل ترخيص	إضافة نشاط	1	-75.0%
	إلغاء نشاط	3	-40.0%
إلغاء ترخيص		0	0%
سحب ترخيص		0	0%
الإجمالي		**20**	**-44.4%**

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها

2. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل

3. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

159
منشأة بنهاية العام 2022م

122
منشأة تم الترخيص لها خلال عام 2022م

66
منشأة لممارسة نشاط إصدار أدوات الدين

56
منشـــأة لممارسة نشـــاط إصدار الوحدات الاستثمارية.

4. منتجات التقنية المالية «فنتك» في السوق المالية السعودية

اعتمدت الهيئة في شـــهر ســـبتمبر 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية والذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في الســـوق المالية، وذلك بما يشـــمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات الســـوق المالية، وبما يمكّن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناســـب لممارسته كمؤسسة ســـوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. كذلك تم الإعلان عن بدء اســـتقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشـــفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية وبناء كيانات اقتصادية تدعم نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني و لفتح قنوات جديدة للتمويل والاستثمار.

الجدول رقم (18): دفعات مختبر التقنية المالية

	الدفعات			
	الدفعة الثالثة	الدفعة الرابعة	الدفعة الخامسة[1]	الدفعة السادسة
تاريخ الإغلاق	2020/01/30م	2020/11/30م	2021/12/15م	2022/08/15م
عدد المتقدمين	**44**	**58**	**95**	**76**

وصرحت الهيئة في عام 2022م لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية، إذ منحت سبعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح ممنوحة لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح ممنوحة لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريحاً ممنوح لنموذج تمويل الملكية الجماعية، ليبلغ عدد التصاريح التي منحتها الهيئة خلال عام 2022م 17 تصريحاً. وبذلك يكون عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2022م 29 تصريحاً.

الجدول رقم (19): تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

نموذج التقنية المالية المصرح له	العدد	
	2021م	2022م
تمويل الملكية الجماعية [2]	8	5
المستشار الآلي	3	7
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	2	6
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	1	1
التداول الاجتماعي	1	1
منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	2	9
إجمالي عدد التصاريح	**17**	**29**

1. تضمنت تحديثات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية تحديث آليه استقبال الطلبات.
2. تم الترخيص لشركتين للعمل في البيئة المستدامة وانتهاء تصريح شركتين لنموذج تمويل الملكية الجماعية.

حجم الأموال المجمعة من خلال منصات تمويل الملكية الجماعية (مليون ريال)

إجمالي قيمة الصكوك المطروحة من خلال منصات أدوات الدين (مليون ريال)

قيمة المحافظ المدارة في منصات المستشار الآلي (مليون ريال)

عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات شركات التقنية المالية بحسب الفئة

1. بدأت الشركات المصرحة بتقديم خدمة المستشار الآلي مزاولة العمل في النصف الثاني من العام 2022م.

5. القوى العاملة في قطاع السوق المالية

الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية

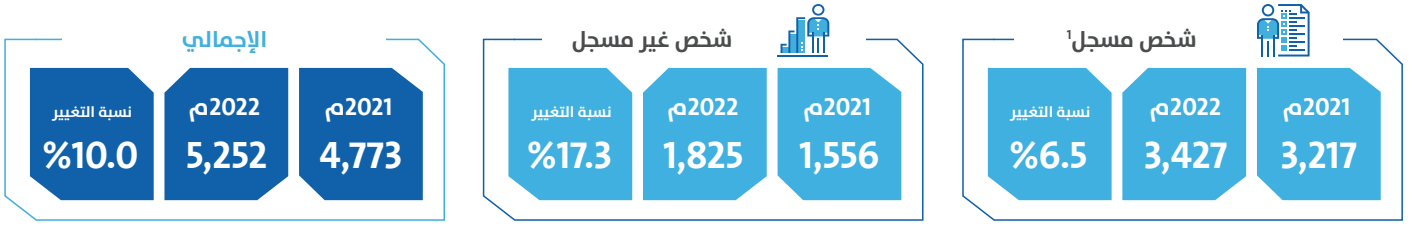

نسبة التوطين للعاملين لدى مؤسسات السوق المالية

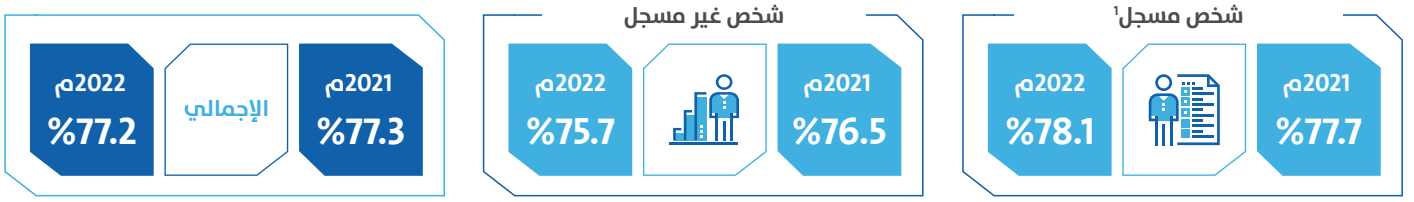

جدول رقم (20): الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوطين

الشركة	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام 2021م	عام 2022م[2]	عام 2021م	عام 2022م
شركة تداول السعودية	70	80	%89.0	%91.0
شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)	27	34	%78.0	%82.0
شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)	44	65	%98.0	%95.0
الإجمالي	**141**	**179**	**%89.4**	**%91.1**

الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصرح لها ونسبة التوطين

1. شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.
2. الأعداد لا تشمل أعداد متدربي برنامج تطوير الخريجين في تلك المؤسسات.

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1. التفتيش

الجدول رقم (21): التفتيش على مؤسسات السوق المالية

البند	العدد	
	عام 2021م	عام 2022م
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري	10	13
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص	[1]34	[2]34
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش ذو النطاق المحدود	4	4

وتتوزع أعمال التفتيش على مؤسســات السوق المالية على أنواع الرخص المختلفة لدى تلك المؤسسات. وخلال عام 2022 شملت أعمال التفتيش 91 ترخيصاً توزعت بين 53 تفتيشاً دورياً و 38 تفتيشاً خاصاً.

رسم بياني رقم (8): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2022م

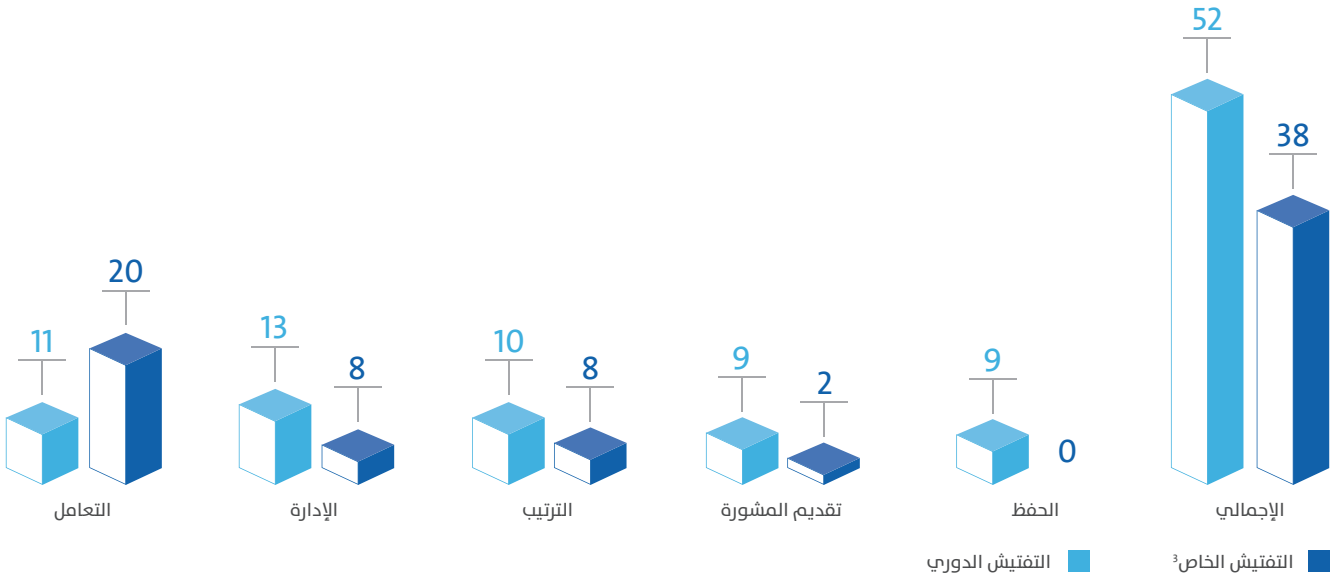

1. شملت 90 قضية و 6 زيارات تفتيش ميدانية
2. شملت 78 قضية و 6 زيارات تفتيش ميدانية
3. الإجمالي لا يشمل 40 قضية تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال مؤسسات السوق المالية كالالتزام بمتطلبات الحوكمة والكفاية المالية ونحوهما.

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسســات الســوق المالية خلال عام 2022م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

الرسم البياني (9): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

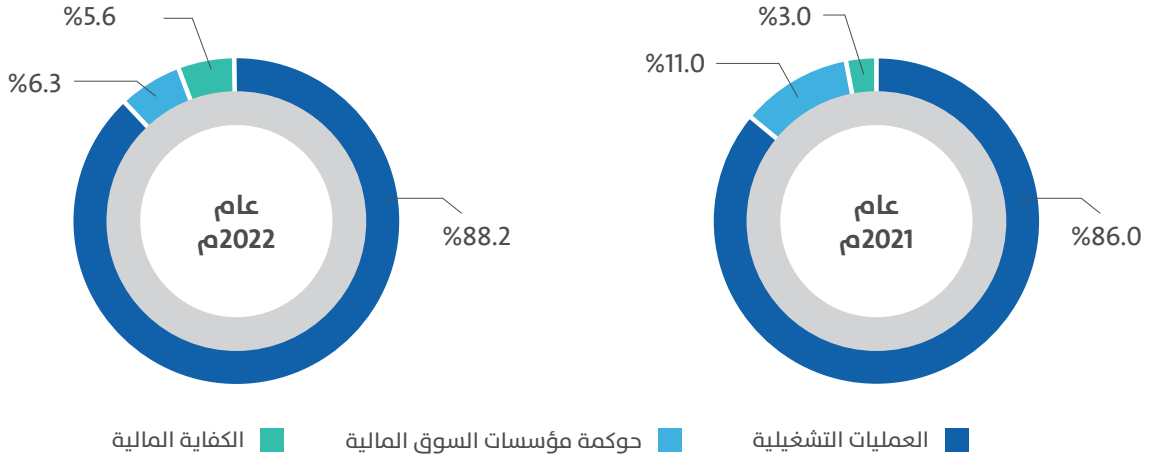

عدد مهام التفتيش على الأشخاص غير المرخص لهم

2. الكفاية المالية

مراكز كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ.

- بلغ معدل تغطية كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 2.1 مرة بنهاية عام 2022م، إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال 31,913 مليون ريال، في حين بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 15,147 مليون ريال.

الجدول رقم (22): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	مؤسسات السوق المالية								المتوسط أو الإجمالي	
	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية			
	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.3	2.1	1.4	1.5	2.7	2.4	7.8	6.6	2.2	2.1
نسبة كفاية رأس المال[1]	%28.5	%27.2	%18.8	%19.2	%33.3	%30.1	%82.6	%74.1	%27.4	%26.8
مخاطر الائتمان[2] (مليون ريال)	6,299	8,388	3,999	3,848	512	535	210	325	11,020	13,096
مخاطر السوق[3] (مليون ريال)	471	503	120	138	19	27	15	13	625	683

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة[4].

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

وبنهاية عام 2022م:

317 مليون ريال

رأس المال العامل لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة.

194 مليون ريال

إجمالي الفائض في رأس المال العامل.

9 مليون ريال

متوسط الفائض في رأس المال.

1. طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
2. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغييرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
3. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية. الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
4. البيانات تشمل مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

3. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

طلبات واردة من الجهات الحكومية

2021م	2022م	نسبة التغيير
2,790	3,364	%20.6

طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية

2021م	2022م	نسبة التغيير
55	111	%101.8

الإجمالي

2021م	2022م	نسبة التغيير
2,845	3,475	%22.1

ويتطلب نظام مكافحة غســل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام مؤسسات السوق المالية بتطبيق النظامين.

الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[1]

الزيارات

2021م	2022م	نسبة التغيير
15	16	%6.7

1. وفقاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

بنهاية عام 2022م قارب صافي ربح مؤسسات السوق المالية 6.1 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 29.8% مقارنةً بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك ســعودية أرباحاً بلغت قيمتها 4.2 مليار ريال، مثلت ما نســبته 70.0% من إجمالي أرباح مؤسسات السوق المالية المحققة خلال عام 2022م.

الجدول رقم (23): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	مؤسسات السوق المالية										الإجمالي	
	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية		ترتيب و/أو تقديم مشورة[1]			
	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	5,850	6,990	5,771	5,580	1,816	1,586	2,719	3,004	333	360	16,488	17,520
إجمالي الأصول	28,151	39,306	8,900	9,726	2,133	1,961	3,444	4,395	476	564	43,104	55,951
إجمالي الالتزامات	8,724	15,506	1,940	2,083	319	229	413	977	117	153	11,512	18,948
إجمالي حقوق الملكية	19,427	23,799	6,960	7,643	1,814	1,732	3,031	3,418	360	411	31,592	37,003
الإيرادات	6,090	7,460	2,184	3,045	435	439	737	950	169	265	9,615	12,159
صافي الأرباح / الخسائر	3,496	4,248	892	1,443	106	123	185	221	30	51	4,708	6,086

1. تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

بلغت إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة نحو 4.1 مليار ريال مثلت ما نسبته 33.5% من إجمالي الإيرادات، في حين بلغت الإيرادات من نشاط التعامل نحو 2.4 مليار ريال مثلت ما نسبته 19.7% من إجمالي الإيرادات بنهاية عام 2022م.

الجدول رقم (24): مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

مصادر الإيرادات	مؤسسات السوق المالية										الإجمالي	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة[1]			
	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م
نشاط التعامل	2,327.2	1,651.4	555.9	429.9	39.3	80.8	157.5	229.0	0	0	3,079.9	2,391.1
نشاط إدارة الأصول	2,170.8	2,550.4	988.0	1,324.2	147.0	113.4	36.7	51.0	25.4	51	3,367.8	4,090.0
الخدمات المصرفية الاستثمارية	559.2	531.3	172.1	158.6	183.7	169.8	221.3	236.7	61.4	84.2	1,197.6	1,180.5
الاستثمارات	566.8	1,459.4	302.5	471.0	23.0-	33.5	7.6-	33.9	0.8	2.8	839.6	2,000.5
أخرى	466.3	1,267.0	165.4	661.1	87.9	41.9	329.3	399.6	81.5	127.1	1,130.3	2,496.8
الإجمالي	**6,090.3**	**7,459.5**	**2,183.9**	**3,044.8**	**434.8**	**439.4**	**737.1**	**950.1**	**169.1**	**246.6**	**9,615.2**	**12,140.3**

1. تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم وتطوير الســوق المالية في المملكة، وســعياً منها إلى جعل بيئة الســوق المالية أكثر اســتقراراً برفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، عملت على تحديث قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشرافها، واعتمدت الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشرافها وذلك بالتعاون مع البنك المركزي السعودي.

وقد شــاركت الهيئة في ورشة عمل توعوية أقيمت بالمشاركة مع الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين «تقييم» لتوعية المشاركين في السوق والمختصين بالتقييم بقرار الهيئة المتعلق بالســماح للشركات المدرجة باستخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم والشروط المنصوص عليها عند تعيين المقيمين الخارجيين.

عدد المحاسبين المسجلين لدى الهيئة

2021م		2022م
41		41

عدد مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2021م		2022م
13		14

عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2021م		2022م
1		2

عدد مكاتب المحاسبة المشمولة بالزيارات الإشرافية

2021م		2022م
4		4

عدد المخالفات المرصودة على مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2021م		2022م
21		13

25%

04

الباب الرابع:
حماية المستثمر

الفصل الأول: توعية المستثمر.

الفصل الثاني: الرقابة.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

04

الفصل الأول:
توعية المستثمر

أولاً: البرامج الإعلامية.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية.

تولـــي الهيئة منذ إنشـــائها الجوانب التواصلية والتوعية والثقافة الاســـتثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، ســـعياً منها إلى تزويد المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بتموضع ومكانة الســـوق المالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ولرفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها، ورفع مســـتوى الثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى، وتزويد المجتمع المحلي المشارك في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية مما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في الســـوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلا في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسة التالية:

أولاً: البرامج الإعلامية

نفذت الهيئة خلال عام 2022م ، البرامج الإعلامية التالية:

إصدار المواد الإعلامية

نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلاميـــة المحليـــة والإقليميـــة والعالمية باللغتيـــن العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 2,200 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر، وانستاجرام).

البيانات والإعلانات الصادرة

أصدرت الهيئة خلال عام 2022م أكثر من 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشـــرتها على موقعها الإلكتروني، وشـــاركتها مع المتعاملين في الســـوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول». أيضاً تم رصد وتقييم 2,439 مقالاً وتقريراً تتعلق بالســـوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

دراسة المفاهيم الخاطئة

درســـت الهيئة الوضع الراهن لأبرز المفاهيم الإعلامية الخاطئة وأعـــدت أكثر من 15 تقريراً لرصد ومعالجة تلك المفاهيم الخاطئة من خلال إصدار 25 تقريراً متخصصاً ونوعياً، وتفاعلت مع أكثر من 15 ألف منشور إعلامي في الوسط الإعلامي.

ملتقى الكتاب

نظمـــت الهيئة ملتقـــى الكُتـــاب الاقتصاديين بحضـــور عدد من الإعلاميين ووســـائل الإعلام في لقاء مع معالي رئيس مجلس الهيئة وتجاوز عدد الحضور 40 إعلامياً.

اللقاءات الإعلامية

عقدت الهيئة أكثر من 40 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، كذلك شاركت في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.

الحملات التواصلية

أطلقت الهيئة أكثر من 80 حملة تواصلية خلال عام 2022م، قامت بنشرها في قنوات التواصل الاجتماعي والرقمي والوسائل الإعلامية بغرض إبراز المفاهيم الصحيحة، والتوعية بأحداث السوق المالية، والقرارات والإعلانات التي تصدرها الهيئة لضمان استدامة التواصل مع الجمهور المستهدف والتعريف ببرامج وخدمات وأنظمة الهيئة والسوق المالية، وإبراز الجوانب التي تحفز الاقتصاد المحلي وتوضح أهمية وتموضع السوق المالية السعودية. وقد انعكست الحملات الإعلامية والإعلانية في ارتفاع وتيرة الزيارة لبوابة الهيئة الرقمية التي وصلت إلى أكثر من 3 ملايين زائر في عام 2022م.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي

اللقاءات المؤسساتية

نظمت الهيئة 84 لقاءً مع المؤسسات من أصحاب المصلحة في السوق المالية للوقوف على موضوعات محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التغلب على التحديات.

ملتقى مؤسسات السوق المالية

نظمت الهيئة ملتقى مؤسسات السوق المالية بهدف تطوير السوق المالية وإشراك مؤسسات السوق في الملتقيات المتخصصة وذلك بحضور تجاوز عدد 800 شخص بالتعاون مع لجنة مؤسسات السوق.

أمسية قصة السوق

نظمت الهيئة أمسية قصة السوق، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة ووجهاء المجتمع الاقتصادي بهدف ترسيخ تاريخ السوق المالية في المملكة وتخليد نشأته والمحطات التاريخية التي شهدها، وبلغ عدد الحضور ما يقارب 250 شخصاً.

المشاركات في المعارض والمؤتمرات

شاركت الهيئة في 5 أجنحة من خلال الملتقيات والمؤتمرات داخل المملكة للحديث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية وتحفيز الإدراج ومناقشة أبرز المواضيع التي تهم الاقتصاد بشكل عام وأنظمة ولوائح السوق المالية وغيرها من المواضيع ذات الأهمية.

ورش العمل

عقدت الهيئة 43 ورشة عمل منجزة قبل إصدار اللوائح والتنظيمات وبعدها للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للّوائح والتنظيمات الجديدة، بما في ذلك تلك الورش التي تدعم رفع مستوى الوعي بعدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع السوق المالية، وشارك في هذه الورش أكثر من 12 ألف شخص خلال عام 2022م.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2022م ومن خلال برنامجيها التوعويين «ثمين» و «المستثمر الذكي»، الأنشطة الثقافية التالية:

إقامة المحاضرات التوعوية

أقامت الهيئة خلال عام 2022م من خلال برنامج «ثمين» وبالتعاون مع الاكاديمية الماليـــة 8 محاضرات توعوية ذات محتوى بهدف الوصول إلى الفئات المستهدفة، ونُشرت هذي المحاضرات على منصات البرامج التوعوية المختلفـــة ومنها الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج التوعوي.

إصدار وتوزيع الكتيبات والمجلات التوعوية

وزعت الهيئة عدداً من كتيبات «ثمين» ومجلة «المستثمر الذكي» على الفئات المســـتهدفة من خلال الفعاليـــات المختلفة التي شـــاركت فيها، إضافة إلى توفير نســـخ إلكترونية يمكن الاطلاع عليها من خـــلال المواقـــع الإلكترونية للبرنامجيـــن التوعويين: «ثمين» و«المستثمر الذكي»..

اللقاءات الجامعية

نظمت الهيئة خلال عام 2022م من خلال برنامج «ثمين» 34 لقاءاً جامعياً شـــمل عدداً مـــن الجامعات في مختلـــف مناطق ومدن المملكة، بالإضافة إلى إقامة (أســـبوع الوعـــي المالي) في 4 جامعات مختلفة على مستوى المملكة.

الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي

- بلغ عـــدد الرســـائل التوعوية التي نشـــرتها اللجنـــة الدائمة للتوعية والتحذير من نشـــاط المتاجرة بـــالأوراق المالية في ســـوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخصة أكثر من 68 رســـالة توعوية من خلال عدد من الحملات التوعوية، بالإضافة إلى إنتاجها ونشرها عدداً من الفيديوهات التوعوية.
- نشـــر البرنامجان التوعويان: «ثمين» و «المستثمر الذكي» 25 حملة توعوية على منصاتهما المختلفة شـــملت رســـائل عن التخطيط المالي والادخار، والاستثمار، وحماية المستثمر.
- إطلاق برنامج التوعية الاســـتثمارية الخليجـــي ‹مُلم› و الذي يهدف إلى رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاســـتثمار في الأســـواق المالية من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التـــي يقدمها البرنامج لمواطنـــي ومقيمي دول مجلـــس التعاون لدول الخليجي العربيـــة. وقد تم إطلاقه من قبل هيئـــات الأوراق المالية في دول مجلـــس التعاون لدول الخليج العربية وتولـــت الهيئة قيادة البرنامج في عامه الأول 2022م. ويتكـــون البرنامج من عدد مـــن المبادرات، على النحو التالي: حملات شهرية، وأسبوع المســـتثمر الخليجي، وجائزة المســـتثمر الذكي الخليجي والتي تصل جوائزها إلى 275 ألف ريال سعودي.
- أنتجـــت الهيئة من خـــلال برنامجيهـــا التوعوييـــن «ثمين» و «المســـتثمر الذكي» ما يزيد على 28 فيديو تم نشـــرها على منصات البرامج التوعوية المختلفة، ما بين فيديوهات توعوية ومحاضرات ولقاءات.
- شاركت الهيئة في الحملة الوطنية لمكافحة الاحتيال المالي (#خلك حريـــص) بالتعاون مع الجهـــات ذات العلاقة المندرجة تحت البرنامج الوطني الإعلامي لمكافحة الاحتيال المالي.

04

الفصل الثاني:
الرقابة

أولاً: الرقابة على التداولات.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

أولاً: الرقابة على التداولات

أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

تنبيهات نظام الرقابة[1]

2021م	2022م	نسبة التغيير
53,187	42,353	%20.4-

البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها

2021م	2022م	نسبة التغيير
730	859	%17.7

حالات اشتباه في مخالفة

2021م	2022م	نسبة التغيير
16	11	%31.3-

الاستفسارات الرقابية

2021م	2022م	نسبة التغيير
156	152	%2.6-

جدول رقم (25): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق [2]	282	%38.6	317	%36.9	%12.4
تنبيه [3]	448	%61.4	542	%63.1	%21.0
الإجمالي	730	%100	859	%100	%17.7

42,353 تنبيهاً
عام 2022م

منها:

859 حالة
تم البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها

نتج عنها:

152 حالة (استفسارات رقابية)

11 حالة (اشتباه في مخالفة)

1. المقصود بـ «تنبيهات نظام الرقابة»: الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
2. المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
3. المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المســتثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر الســوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

جدول رقم (26): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها عام 2022م[1]

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر وبما يقل عن 35% من رأس مالها	9
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35% فأكثر وبما يقل عن 50% من رأس مالها	9
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر	7
الإجمالي	**25**

1. تم اعتماد بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2022م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2022م وذلك لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2022م تنتهي في 31 مارس 2023م، أي بعد صدور هذا التقرير.

04

الفصل الثالث:
الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

أولاً: الإفصاح.

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة.

أولاً: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة

جدول رقم (27): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة[1]

الملاحظة	عام 2021م	عام 2022م
امتناع عن إبداء الرأي	1	1
تحفظ	14	12
لفت انتباه	19	24
أمر آخر	28	25
المجموع	**62**	**62**

وبلغت عدد المخالفات على القوائم المالية للشركات المدرجة 102 مخالفة بنهاية عام 2022م. ونشرت الهيئة تقريراً يوضح أبرز الملاحظات على إفصاحات القوائم المالية للشركات المدرجة خلال عامي 2020م و2021م.

2. إعلانات الشركات المُدرجة

جدول رقم (28): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	800	%19.1	898	%19.2	%12.3
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	15	%0.4	10	%0.2	%33.3-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	16	%0.4	25	%0.5	%56.3
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	9	%0.2	11	%0.2	%22.2
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	693	%16.5	822	%17.6	%18.6
توزيع أرباح	182	%4.3	210	%4.5	%15.4
إعلان إيضاحي	500	%11.9	470	%10.1	%6.0-
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	261	%6.2	217	%4.6	%16.9-
موافقة على منتج جديد	8	%0.2	9	%0.2	%12.5
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	1,711	%40.8	2,004	%42.9	%17.1
الإجمالي	**4,195**	**%100**	**4,676**	**%100**	**%11.5**

1. تعمل إدارة القوائم المالية في الهيئة على حصر الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات وفحص بعض الملاحظات واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

ثانياً:حوكمة الشركات المدرجة

1. مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

1. تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.
2. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
3. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 90.4 % من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2022م.

تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

الأعضاء غير التنفيذيين[1]

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
748	842	%45.0

الأعضاء المستقلون[2]

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
714	848	%45.3

الأعضاء التنفيذيون

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
137	180	%9.6

الإجمالي

2021م	2022م	نسبة التغيير
1,599	1,870	%16.9

استقالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

الأعضاء غير التنفيذيين[1]

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
17	20	%33.9

الأعضاء المستقلون[2]

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
27	29	%49.2

الأعضاء التنفيذيون

2021م	2022م	الإجمالي لعام 2022م
8	10	%16.9

الإجمالي

2021م	2022م	نسبة التغيير
52	59	%16.9

1. العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
2. العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ. لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

غير تنفيذي

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
95	%14.0	101	%12.3	%6.3

مستقل

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
232	%34.1	282	%34.4	%21.6

خارج مجلس الإدارة

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
354	%52.0	436	%53.2	%23.2

الإجمالي

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
681	%100	819	%100	%20.3

ب. لجنة المكافآت والترشيحات

عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

غير تنفيذي

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
221	%35.9	254	%35.6	%14.9

مستقل

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
319	%51.9	359	%50.4	%12.5

تنفيذي

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
1	%0.2	5	%0.7	%400

خارج مجلس الإدارة

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
74	%12.0	95	%13.3	%28.4

الإجمالي

2021م	النسبة من الإجمالي	2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
615	%100	713	%100	%15.9

3. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2022م، تمثلت في الآتي:

ورشة عمل

الدعم بعد الإدراج للشركات المدرجة.

العدد
2

المقر
عن بعد

ورشة عمل

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

العدد
1

المقر
عن بعد

لقاء

نظرة عامة حول مفهوم الحوكمة.

العدد
1

المقر
مركز دعم المنشآت

مشاركة

الاجتماع الثالث والأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

العدد
1

المقر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس

مشاركة

الاجتماع الرابع الأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

العدد
1

المقر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس

7.041
6342

04

الفصل الرابع:
الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شـــكاوى وبلاغات المســـتثمرين ومخالفات الأنظمـــة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات.

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. مركز الاتصال

26,242

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2021م

28,228

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2022م، شملت:

23,592

اتصالا هاتفياً

4,502

بريد إلكتروني

134

تواصلاً عبر قنوات التواصل الاجتماعي

القنوات الرسمية لإستقبال البلاغات والشكاوى:

إدارة حماية المستثمر

الرياض-طريق الملك فهد-مقر هيئة السوق المالية

البريد الإلكتروني

Investor.Protection@cma.org.sa

موقع الهيئة على شبكة الانترنت

www.cma.org.sa

تطبيق حماية المستثمر على الأجهزة الذكية

تحميل التطبيق لنظام الآندرويد:
https://t.co/QecXljVQVP

ولنظام الآيفون أي أو إس (IOS):
https://itunes.apple.com/us/app/capital-market-authority-cma/id1269465692?mt=8

2. بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

اســتمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المســتثمرين والمتعاملين بالسوق المالية، أولت مهمة تلقي بلاغات المستثمرين غاية الاهتمام، إذ ســعت الهيئة منذ إنشائها إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرســمية لاستقبال البلاغات والاشتباهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام الســوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (29): عدد البلاغات المستلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	687	781	%13.7
أعمال مؤسسات السوق	125	119	%4.8-
حوكمة الشركات	198	473	%138.9
القوائم المالية	9	12	%33.3
سلوكيات السوق	99	119	%20.2
المنتجات الاستثمارية والطرح	20	16	%20.0-
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	8	1	%87.5-
أخرى[1]	214	132	%38.3-
الإجمالي	**1,360**	**1,653**	**%21.5**

الجدول رقم (30): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
مؤسسات السوق المالية	90	99	%10.0
الشركات المدرجة	167	413	%147.3
أفراد	531	597	%12.4
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	29	11	%62.1-
جهات غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية	242	196	%19.0-
هيئة السوق المالية	9	5	%44.4-
أخرى	292	332	%13.7-
الإجمالي	**1,360**	**1,653**	**%21.5**

1. بلاغات أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف.

3. شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، بالإضافة إلى تنظيم أعمال الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين من مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (31): عدد الشكاوى المستلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	عام 2021م	النسبة من الإجمالي	عام 2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	77	%0.5	113	%0.9	%46.8
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	628	%4.4	1,277	%10.5	%103.3
الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية	6,605	%46.0	1,705	%14.1	%74.2-
الصناديق الاستثمارية	198	%1.4	238	%2.0	%20.2
المحافظ الاستثمارية	1,847	%12.9	3,005	%24.8	%62.7
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	223	%1.6	335	%2.8	%50.2
حوكمة الشركات	1,102	%7.7	1,400	%11.6	%27.0
صرف أرباح الشركات المدرجة	924	%6.4	1,868	%15.4	%102.2
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	877	%6.1	924	%7.6	%5.4
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	1,317	%9.2	625	%5.2	%52.5-
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	267	%1.9	213	%1.8	%20.2-
أخرى	307	%2.1	415	%3.4	%35.2
الإجمالي	**14,372**	**%100**	**12,118**	**%100**	**%15.7-**

الجدول رقم (32): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

العنصر	عام 2021م	النسبة من الإجمالي	عام 2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
مؤسسات السوق المالية	7,099	%49.4	4,744	%39.1	%33.2-
الشركات المدرجة	2,843	%19.8	4,247	%35.0	%49.4
أفراد	1,131	%7.9	738	%6.1	%34.7-
هيئة السوق المالية	406	%2.8	511	%4.2	%25.9
مؤسسات غير مرخص لها وشركات غير مدرجة	2,033	%14.1	1,407	%11.6	%30.8-
شركة تداول السعودية	580	%4.0	324	%2.7	%44.1-
شركة مركز إيداع الأوراق المالية	150	%1.0	105	%0.9	%30.0-
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	72	%0.5	40	%0.3	%44.4-
أخرى	58	%0.4	2	%0.0	%96.6-
الإجمالي	**14,372**	**%100**	**12,118**	**%100**	**%15.7-**

الجدول رقم (33): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة خلال العام 2022م

حالة الشكوى	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
تحت الدراسة	995	252	%74.7-
سُوّيت	9,712	11,354	%16.9
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	1,493	512	%65.7-
أخرى	2,172	0	-
الإجمالي	**14,372**	**12,118**	**%15.7-**

الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية، الدعوى التي تقام من مجموعة أشـــخاص، تشـــترك دعواهم في نفس الأسس النظامية والوقائع والطلبات. ولا يوجد دعاوى جماعية قيدت لدى الهيئة في عام 2022م.

4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة»

جدول رقم (34): مباشرة الإجراءات في قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها[1]

حال القضايا	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
تحت الإجراء	38	%19.2	50	%30.9	%31.6
أُنهي الإجراء	160	%80.8	112	%69.1	%30.0-
الإجمالي[2]	**198**	**%100**	**162**	**%100**	**%18.2-**

1. تركز الهيئة على القضايا النوعية، والتي بطبيعتها تتطلب إجراءات استثنائية لضبطها أو التحقيق فيها، أو القضايا العاجلة التي تتطلب سرعة في معالجتها إما لنمط سلوكها أو لأثرها.
2. تشمل قضايا مستلمة لذات العام والأعوام السابقة.

5. قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (35): عدد القضايا الواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة حسب نوع المخالفة[1]

نوع المخالفة	الواردة			أُنهيت الإجراءات فيها[2]		
	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	24	17	-29.2%	20	16	-20.0%
لائحة حوكمة الشركات	17	14	-17.6%	29	7	-75.9%
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	1	–	0	1	–
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	7	5	-28.6%	6	7	16.7%
لائحة مؤسسات السوق المالية	25	23	-8.0%	22	26	18.2%
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	–	0	0	–
تعليمات الحسابات الاستثمارية	1	4	300.0%	1	2	100.0%
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	1	0	-100.0%	1	1	0.0%
قواعد الكفاية المالية	0	0	–	0	0	–
لائحة سلوكيات السوق	18	14	-22.2%	21	13	-38.1%
لائحة أعمال الأوراق المالية	20	15	-25.0%	26	7	-73.1%
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	7	7	0.0%	7	6	-14.3%
قواعد الإدراج	2	0	-100.0%	1	0	-100.0%
قرارات مجلس الهيئة	3	1	-66.7%	5	1	-80.0%
تعاميم الهيئة	7	7	0.0%	10	7	-30.0%
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشـــركات الخاصة بشـــركات المساهمة المدرجة	1	0	-100.0%	0	1	–
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	–	[3]0	0	–
الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشـــركات المدرجة أســـهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها	0	4	–	1	4	300.0%
نظام الشركات	9	10	11.1%	9	12	33.3%
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	1	1	0.0%	1	1	0.0%
الإجمالي	**143**	**123**	**-14.0%**	**160**	**112**	**-30.0%**

1. قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة، وعليه تم تصنيف القضية بناء على المخالفة الأبرز.
2. تشمل قضايا لأعوام سابقة.
3. تم تعديلها عما هو منشور في التقرير السنوي للهيئة لعام 2021م نظراً إلى إعادة تصنيف القضية لتندرج تحت نوع المخالفة «الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها».

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئـــة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في شـــأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدهـــا، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ.

جدول رقم (36): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية

نوع القضية	لجنة الفصل		لجنة الاستئناف	
	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م
مخالفة لائحة سلوكيات السوق	2	0	0	2
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	2	0	0	1
مخالفة لائحة مؤسسات السوق المالية	0	0	0	0
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	0	0	0
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	8	9	6	0
الإجمالي	**12**	**9**	**6**	**3**

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

جدول رقم (37): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا[1]	
		عام 2021م	عام 2022م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	6	7
محكمة التنفيذ	تنفيذ	1	1
المحكمة العامة	تنفيذ	1	0
الإجمالي		**8**	**8**

1. قد تشمل على قضايا لأعوام سابقة.

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

جدول رقم (38): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	29	7	-75.9%
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	35	34	-2.9%
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة من الجهات القضائية المختصة	7	46	557.1%
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة من الهيئة	45	25	-44.4%
الإجمالي	**116**	**112**	**-3.4%**

4. الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

جدول رقم (39): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

التصنيف	العدد عام 2021م			العدد عام 2022م			نسبة التغير في الإجمالي
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	4	5	9	2	24	26	188.9%
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	0	0	0	0	0	–

5. القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عـــدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر الســـامي رقم 4690 وتاريخ 1435/2/6هـــ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقـــة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 209 قضايا حتى نهايـــة عام 2022م، منها 11 قضية منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و25 قضية تم إحالتها إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 174 قضية.

جدول رقم (40): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2021م	2022م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	22	4
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	13	9
المادة (50): مخالفات التداول بناء على معلومة داخلية	5	3
المادة (211) من نظام الشركات	2	2
المادة (2) من نظام مكافحة غسل الأموال	0	1
الإجمالي	**42**	**19**[1]

6. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

أ. تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف.

ب. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.

جدول رقم (41): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مُصدرها[2]

مصدر القرار	عام 2021م			عام 2022م		
	العدد[3]	المُنفذ	نسبة المُنفذ	العدد[4]	المُنفذ	نسبة المُنفذ
مجلس هيئة السوق المالية	82	64	%78.0	59	46	%78.0
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	24	6	%25.0	16	10	%62.5
الإجمالي	**106**	**70**	**%66.0**	**75**	**56**	**%74.7**

1. يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2022م والبالغ عددها 16 قضية، وقد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.
2. تجدر الإشارة إلى وجود قرارات تحتوي على أكثر من مخالف ولا يتم احتساب القرار كمنفذ إلا بعد تنفيذ جميع المخالفين لهذا القرار.
3. يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال عام 2021م، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م ، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2021م باعتبارأن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
4. يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال عام 2022م، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م ، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2022م باعتبارأن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

7. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (42): عدد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2022م[1]

نوع المخالف	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	55	37	%67.3	18	%32.7
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	38	38	%100.0	0	%0.0
شركة مدرجة	5	5	%100.0	0	%0.0
عضو مجلس إدارة / كبار التنفيذيين	62	50	%80.6	12	%19.4
الإجمالي	**160**	**130**	**%81.3**	**30**	**%18.8**

جدول رقم (43): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها التي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2022م[2]

النظام/اللائحة	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	15	14	%93.3	1	%6.7
لائحة حوكمة الشركات	25	23	%92.0	2	%8.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	%0.0	0	%0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	4	4	%100.0	0	%0
لائحة مؤسسات السوق المالية	40	33	%82.5	7	%17.5
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	%0.0	0	%0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	0	%0.0	0	%0
قواعد الكفاية المالية	0	0	%0.0	0	%0
لائحة سلوكيات السوق	38	32	%84.2	6	%15.8
لائحة أعمال الأوراق المالية	13	2	%15.4	11	%84.6
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	0	0	%0.0	0	%0
قواعد الإدراج	2	2	%100.0	0	%0
قرارات مجلس الهيئة	2	2	%100.0	0	%0
تعاميم الهيئة	0	0	%0.0	0	%0

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبارأن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

النظام/اللائحة	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشـركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	0	%0.0	0	%0
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	%0.0	0	%0
نظام الشركات	20	17	%85.0	3	%15.0
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	1	1	%100.0	0	%0
الإجمالي	**160**	**130**	**%81.3**	**30**	**%18.8**

جدول رقم (44): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نوع العقوبة	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد[3]	النسبة من الإجمالي	العدد[4]	النسبة من الإجمالي	
غرامة مالية	292	%74.3	149	%90.9	%49.0-
المنع من مزاولة الوسـاطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشـار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	26	%6.6	1	%0.6	%96.2-
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	35	%8.9	1	%0.6	%97.1-
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	40	%10.2	2	%1.2	%95.0-
السجن	0	%0.0	0	%0.0	–
أخرى[5]	0	%0.0	11	%6.7	–
الإجمالي	**393**	**%100**	**164**	**%100**	**%58.3-**

3. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2021م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2021م باعتبارأن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
4. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
5. تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

8. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (45): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

اللائحة/النظام	عام 2021م		
	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	1,280,000	1,230,000	%96.1
لائحة حوكمة الشركات	5,950,000	2,160,000	%36.3
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	1,965,000	1,965,000	%100.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	8,092,874	8,092,874	%100.0
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	-
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	0	-
قواعد الكفاية المالية	0	0	-
لائحة سلوكيات السوق	206,747,480	28,521,976	%13.8
لائحة أعمال الأوراق المالية	1,020,000	690,002	%67.6
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة			-
قواعد الإدراج	0	0	-
قرارات مجلس الهيئة	140,000	140,000	%100.0
تعاميم الهيئة	65,000	10,000	%15.4
نظام الشركات	5,250,000	1,942,500	%37.0
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	200,000	200,000	%100.0
الإجمالي	**230,710,354**	**44,952,352**	**%19.5**

تم تحديد هذه الفترة لإثني عشر شهراً من بداية أكتوبر حتى نهاية سبتمبر لأن بيانات الربع الأول من كل عام تتضمن مبالغ الغرامات (الواجب تحصيلها/ المحصلة) للربع الرابع من العام السابق له.

عام 2022م		
إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
7,280,000	6,280,000	%86.3
2,010,000	1,810,000	%90.0
0	0	–
2,230,000	2,230,000	%100.0
10,905,000	9,755,000	%89.5
0	0	–
0	0	–
0	0	–
18,056,425.83	11,456,113.19	%63.4
1,250,000	274,138.53	%21.9
0	0	–
110,000	110,000	%100.0
800,000	800,000	%100.0
0	0	–
540,000	170,000	%31.5
100,000	100,000	%100.0
43,281,426	**32,985,252**	**%76.2**

جدول رقم (46): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب المخالف

نوع المخالف	عام 2021م		
	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
مستثمر	206,067,480	27,711,978	%13.4
عضو مجلس إدارة / كبار تنفيذيين	14,100,000	6,752,500	%47.9
شخص مسجل	0	0	-
شركة مدرجة	190,000	190,000	%100.0
مؤسسة سوق مالية	10,352,874	10,297,874	%99.5
الإجمالي	**230,710,354**	**44,952,352**	**%19.5**

عام 2022م		
إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
20,416,426	11,840,252	%58.0
8,310,000	6,590,000	%79.3
1,225,000	1,225,000	%100.0
190,000	190,000	%100.0
13,140,000	13,140,000	%100.0
43,281,426	**32,985,252**	**%76.2**

9. المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

جدول رقم (47): المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	عدد المعوضين	التعويضات (ريال)	أتعاب متابعة الدعوى (ريال)	الإجمالي
2021م	553	366,711,547.1	514,254.0	367,225,801.1
2022م	1,294	1,751,894,860.4	466,000.0	1,752,360,860.4

جدول رقم (48): مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2021م	عام 2022م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	17,624,579.4	53,190,846.9
ضد مخالفي لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	274,396,207.5	323,472,285.0
ضد مؤسسات السوق المالية	17,863,239.8	37,498,341.9
ضد شركة مدرجة	13,241,854.8	52,969,178.5
دعوى جماعية	40,214,110.7	1,225,113,291.1
أخرى[1]	3,371,554.8	59,650,917.0
الإجمالي	**366,711,547.1**	**1,751,894,860.4**

جدول رقم (49): مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	المكاسب غير المشروعة (ريال)	الغرامات المالية (ريال)	الإجمالي
2021م	23,102,102.9	3,735,000.0	26,837,102.9
2022م	14,350,171.7	21,570,000.0	35,920,171.7

1. تشمل تعويضات المستثمرين ضد أفراد وشركات غير مدرجة.

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

1. طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

عدد طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

وزارة العدل

2021م	نسبة التغيير	2022م
907,809	% 26.6	1,149,383

جهات حكومية

2021م	نسبة التغيير	2022م
1,021	% 16.9	1,194

مستثمرون / ورثة

2021م	نسبة التغيير	2022م
6,324	% 7.3	6,785

الإجمالي

2021م	نسبة التغيير	2022م
915,154	% 26.5	1,157,362

عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

1,145,787

العدد عام 2022م

%26.9

نسبة التغير مقارنة بعام 2021م

جدول رقم (50): عدد الطلبات الواردة للهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
إفصاح	11,141	9,825	%11.8-
حجز	657,111	739,699	%12.6
رفع حجز	245,437	394,609	%60.8
قسمة تركة	72	99	%37.5
بيع	1,256	13,005	%935.4
أخرى	137	125	%8.8-
الإجمالي	**915,154**	**1,157,362**	**%26.5**

05

الباب الخامس:
الإفصاح المالي للهيئة

أولاً: تقرير مراجع الحسابات المستقل.

ثانياً: قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م.

ثالثاً: قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

رابعاً: قائمة التغير في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

خامساً: قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

سادساً: إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2022م.

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

وتقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	191 – 190
قائمة المركز المالي	192
قائمة الأداء المالي	193
قائمة التغيرات في صافي الموجودات	195 – 194
قائمة التدفقات النقدية	196
إيضاحات حول القوائم المالية	226 – 197

تقرير مراجع الحسابات المستقل

الـى الســـادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
هيئة السوق المالية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة الســوق المالية (الهيئة)، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر2022 م، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشــكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في 31 ديســمبر 2022م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم «مســؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مســتقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد ســلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية الســعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا .

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المســؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الموجودة في التقرير المالي الســنوي ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها. لا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ولم نبد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مســئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، يتم النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهــري مــع القوائم المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشــكل جوهري. وإذا خلصنا، من خلال العمل الذي قمنا به، إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى فإننا مطالبون بالتقرير عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المســؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً لمعايير المحاســبة للقطاع العام وهي المســؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المســؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على البقاء كمنشــأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بالاســتمرارية واستخدام أساس الاســتمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للهيئة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الهيئة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري عند وجوده . يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذِكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.

تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

تقويم العرض العام للقوائم المالية، وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه

جهاد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم 362

الرياض - المملكة العربية السعودية
التاريخ:4 / 9 / 1444 هـ
الموافق: 26 / 3 / 2023م

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي
بالريال السعودي

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وما في حكمه	5	2,916,035,384	3,064,841,615
مدينون من معاملات تبادلية	6-أ	2,037,138	3,143,714
مدينون من معاملات غير تبادلية	6-ب	18,136,379	20,822,476
سلف الموظفين		14,081,177	12,003,043
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى	7	49,761,241	55,749,465
مجموع الموجودات المتداولة		**3,000,051,319**	**3,156,560,313**
الموجودات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		26,774,430	24,591,804
ممتلكات ومعدات	8	223,367,927	235,133,789
مشروعات تحت التنفيذ	9	1,704,287,977	1,695,854,219
موجودات غير ملموسة	10	14,917,501	12,496,980
مجموع الموجودات غير المتداولة		**1,969,347,835**	**1,968,076,792**
مجموع الموجودات		**4,969,399,154**	**5,124,637,105**
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	11	3,412,998	9,156,019
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	12	115,252,024	102,126,676
مجموع المطلوبات المتداولة		**118,665,022**	**111,282,695**
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	383,515,033	459,552,815
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**383,515,033**	**459,552,815**
مجموع المطلوبات		**502,180,055**	**570,835,510**
صافي الموجودات			
احتياطي نفقات	14	1,134,485,372	896,822,150
احتياطي عام	14	1,558,255,284	1,469,075,664
فائض نقدي	14	223,294,728	698,943,801
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		1,551,183,715	1,488,959,980
مجموع صافي الموجودات		**4,467,219,099**	**4,553,801,595**
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		**4,969,399,154**	**5,124,637,105**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
بالريال السعودي

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
الإيرادات			
عمولات تداول الأوراق المالية	15	1,052,568,017	1,436,159,183
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	15	164,080,827	134,544,059
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	15	48,010,133	52,610,940
عوائد ودائع	15	75,588,572	23,435,279
إجمالي الإيرادات		**1,340,247,549**	**1,646,749,461**
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين	16	(566,031,069)	(531,204,687)
مصروفات عمومية وإدارية	17	(160,762,301)	(155,623,706)
استهلاكات وإطفاءات	10،8	(25,365,756)	(28,673,265)
خدمات مهنية واستشارات		(30,386,510)	(22,722,939)
تدريب وابتعاث الموظفين		(48,323,670)	(38,517,730)
إجمالي المصروفات		**(830,869,306)**	**(776,742,327)**
مصروفات أخرى، بالصافي		(2,088,822)	(302,174)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		**507,289,421**	**869,704,960**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
بالريال السعودي

	إيضاح	احتياطي نفقات
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م		
الرصيد في 1 يناير 2021م		838,794,659
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-
فروق تقييم اكتواري	13	-
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(838,794,659)
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	896,822,150
محول إلى احتياطي عام	14	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021م		896,822,150
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م		
الرصيد في 1 يناير 2022م		896,822,150
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-
فروق تقييم اكتواري	13	-
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(896,822,150)
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	1,134,485,372
محول إلى احتياطي عام	14	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022م		1,134,485,372

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

احتياطي عـام	فائض نقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
1,305,320,093	839,372,486	1,573,091,593	4,556,578,831
-	(839,372,486)	-	(839,372,486)
-	-	869,704,960	869,704,960
-	-	(33,109,710)	(33,109,710)
(1,305,320,093)	-	2,144,114,752	-
-	3,064,841,615	(3,064,841,615)	-
-	(896,822,150)	-	-
1,469,075,664	(1,469,075,664)	-	-
1,469,075,664	698,943,801	1,488,959,980	4,553,801,595
1,469,075,664	698,943,801	1,488,959,980	4,553,801,595
-	(698,943,801)	-	(698,943,801)
-	-	507,289,421	507,289,421
-	-	105,071,884	105,071,884
(1,469,075,664)	-	2,365,897,814	-
-	2,916,035,384	(2,916,035,384)	-
-	(1,134,485,372)	-	-
1,558,255,284	(1,558,255,284)	-	-
1,558,255,284	223,294,728	1,551,183,715	4,467,219,099

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
بالريال السعودي

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		507,289,421	869,704,960
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات	10,8	25,365,756	28,673,265
خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		1,548	16,842
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	45,940,773	51,712,423
إيرادات عوائد الودائع	15	(75,588,572)	(23,435,279)
التغيرات في			
مدينون من معاملات تبادلية		1,106,577	284,657
مدينون من معاملات غير تبادلية		2,686,098	10,005,966
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى		21,303,116	(6,836,323)
سلف موظفين		(4,260,761)	(8,279,817)
ذمم دائنة		(5,743,020)	4,182,767
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى		13,125,346	2,079,899
مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	13	(16,906,671)	(20,003,654)
إيرادات عوائد ودائع محصلة	5	60,273,681	22,832,236
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**574,593,292**	**930,937,942**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ	9,8	(20,674,892)	(9,609,831)
إضافات موجودات غير ملموسة	10	(3,780,830)	(621,943)
محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		-	20,695
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(24,455,722)**	**(10,211,079)**
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية			
محول إلى وزارة المالية	14	(698,943,801)	(839,372,486)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التمويلية		**(698,943,801)**	**(839,372,486)**
التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة		(148,806,231)	81,354,377
النقد وما في حكمه في أول السنة		3,064,841,615	2,983,487,238
النقد وما في حكمه في آخر السنة	**5**	**2,916,035,384**	**3,064,841,615**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ ٢ جمادى الثاني 1424هـ الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 2004/5/02 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425 الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2. أسس المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهو عملة النشاط والعرض الخاصة بالهيئة، ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال مالم يذكر خلاف ذلك.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 عرض الموجودات والمطلوبات

تعرض الهيئة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً على التصنيف متداول/ غير متداول. يتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حالة:

أ. توقع بيع الأصل أو وجود نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية للهيئة، أو

ب. الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة، أو

ج. توقع بيع الأصل خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي، أو

د. كون الأصل نقداً أو في حكم النقد، إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال 12 شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

أ. عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية

ب. في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة

ج. توقع تسوية الالتزام خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو

د. عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي. عند اختيار الطرف المقابل، فإن تسوية الالتزام عن طريق تحويله إلى حقوق ملكية لا يؤثر على تصنيفه

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

2.3 النقد وما في حكمه

يتكـــون النقد وما في حكمه الـــوارد في قائمة المركز المالي من النقد لدى البنـــوك والمتوفر في الخزينة والودائع، التي يمكن تحويلها بســـهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن استدعاؤها في أي وقت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بدون أي قيود.

3.3 الأدوات المالية

الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 "الإثبات والقياس": تصنف الموجودات المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ مستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض وسلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السـلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشـتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باسـتخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام بتحويل حقوقها في اسـتلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مسـتلمة بالكامـل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقـوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصـل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالـة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولى للأصل (حدوث خسـارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة او أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشـير إلى وجود انخفاض يمكن قياسـه في التدفقات النقدية المسـتقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

الهبوط في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض - عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة - زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد إثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سـداد الالتـزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تبديل المطلوبـات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشـروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصـة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسـوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السـعر المعلن في سوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشـطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السـوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورضا – إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسـعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسـلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شـأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سـعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

4.3 الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاسـتهلاك المتراكم والخسـارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الموجودات. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت. عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجـودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقًا لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا اُستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم استهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-5
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

4.3 الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبلياً إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الموجودات عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الموجودات (محسوبًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

المشروعات تحت التنفيذ

تقيد المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات/الموجودات غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الاطفاء.

5.3 الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات كما يلي:

	السنوات
برامج حاسب الآلي	5

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الموجودات غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

6.3 الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية - الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوى القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير مالى لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدودًا بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

7.3 منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الموجودات. تدرج التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات الخطة فورًا في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية سنة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال السنة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه(أ) التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8.3 الاحتياطيات

وفقاً للمادة الرابعة عشـــر من نظام الســـوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل ســـنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأســـمالية التي تحتاج إليهـــا (احتياطي نفقات)، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها الســـنوية السابقة.

9.3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرســـوم عند وقوع الحدث وعند اســـتيفاء ضوابط إثبات الموجودات. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند وقوع الحدث المتعلق بالغرامة أو العقوبة، فيما يتم اثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تســـجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالســـوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم اســـتلامها من شركة مجموعة تداول السعودية القابضة («تداول») وتعد عمولات التداول في الســـوق الرئيسية للأســـهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2 من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

وفقا لقرار مجلس الهيئة رقم (1-41-2022) تم اعادة توزيع النقاط التي تتقاضاها الهيئة الخاصة بعمولات تداول لتصبح بنسبة (3) نقاط أساس من قيمة الصفقة المنفذة وذلك بالغاء (0,2) التي تخص برنامج التوعية في السوق المالية بدءاً من تاريخ 3 أبريل 2022م.

جدير بالذكر أنه بعد تغيير الشكل القانوني لشركة تداول السعودية وتغييره إلى شركة مجموعة تداول السعودية القابضة فلا يوجد أي تغيير على الارتباطات التعاقدية بين الطرفين.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبـــت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشـــكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشـــكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم اســـتحقاق إيرادات الودائع باســـتخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المســـتقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10.3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11.3 المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً كبيراً.

12.3 الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده - فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الموجودات المحتملة - بشكل مستمر - لضمان أن تنعكس التطورات - بشكل مناسب - في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغير.

13.3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافًا ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14.3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15.3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

16.3 المعايير الجديدة والتعديلات الصادرة ولكن غير سارية بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (41) «الأدوات المالية»

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية. ويحدد المعيار تصنيف الموجودات المالية وفقا لخصائص التدفق النقدى للاداة المالية ولنموذج أعمال المنشـــأة ويتم القياس اللاحق وفقا للتصنيف التالي: أ) الموجودات المالية بالتكلفة المســـتنفذة ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال صافى الموجودات ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

تصنف الإلتزامات المالية اما بالتكلفة المستنفذة او بالقيمة العادلة من خلال العجز أو الفائض.

يقدم المعيار نهج جديد لإحتســـاب الهبوط في القيمة للموجودات المالية ذلك وفقا لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام تجربة خسارة الائتمان التاريخية مع تعديلها بالظروف الاقتصادية العامة وتقييم الظروف في تاريخ التقرير بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود حيثما كان ذلك مناسبًا.

يطبق المعيار فى أو بعد 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (42) « المنافع الاجتماعية »

الهدف من هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والعرض المناسب وقابلية المقارنة للمعلومات عند التقرير عن المنافع الاجتماعية على النحو المحدد في المعيار ولا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقًا لمعايير أخرى.

وفقا للمعيار تقيس المنشـــأة الالتزام عن نظام المنافـــع الاجتماعية بالقيمة الحالية وفقا لأفضل تقدير للتكاليف (أي مدفوعـــات المنافع الاجتماعية المخصومة) التي سوف تتحملها المنشأة في الوفاء بالالتزامات الحالية التي يمثلها الالتزام.

يطبـــق المعيار فى 1 يناير 2023م مع الســـماح بالتطبيق المبكر. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم الماليـــة لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (43) « الإيجارات »

يقدم المعيار رقم (43) للمســـتأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التـــزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة. تبقى طريقة المحاســـبة المتبعة من المؤجر مشـــابهة للمعيار الحالي أي يســـتمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو تشغيلي.

يطبق المعيار فى أو بعد 1 يناير 2025م مع الســـماح بالتطبيق المبكر في حال تطبيق المنشـــأة لمعيار 41. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (44) « الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة »

قــد تخطــط كيانات القطاع العام للتخلص من الأصول غير المتداولة التي لم تعد هناك حاجة إليها. يمكن لهذه الكيانات النظر في خيارات مختلفة حول كيفية التصرف في هذه الأصول ، ويقدم المعيار الارشادات حول كيفية حساب الأصول غير المتداولة عندما تكون متاحة للبيع بشروط تجارية.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السـماح بالتطبيق المبكر. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

4. الأحكام والتقديرات الهامة

يتطلــب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسـبة الدولية للقطـاع العام من الإدارة إبداء أحــكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالــغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم الماليــة والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فــإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمــة الدفترية للأصول أو المطلوبات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

4 -أ الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة باتخاذ عدد من الأحكام والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

الأحكام المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ

تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على مبنى بديل للمقر الإداري للهيئة، وفي ضوء ذلك كان من أحكام الإدارة الاستمرار في إثبات العقار بقيمته الدفترية ضمن المشروعات تحت التنفيذ لحين توقيع اتفاقيات نهائية بهذا الخصوص مع الأطراف ذات العلاقة.

الأحكام المتعلقة بالنقد وما فى حكمه

لدى الهيئة ودائع يصل تاريخ استحقاقها إلى تسعة أشهر، إن هذه الودائع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وغير معرضة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، اعتبرت الهيئة هذه الودائع فى حكم النقد.

الأحكام المتعلقة بالأكاديمية المالية

في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شــعبان 1441ه الموافق 15 أبريل 2020م فقد تقرر الموافقة على إنشــاء أكاديمية بإسم «الأكاديمية المالية» ووفقا للفقرة ثانياً من الترتيبات التنظيمية للأكاديمية والتي تنص على تمتع الأكاديمية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وكان مــن ضمن أحكام إدارة الهيئة اعتبار أن الأكاديمية المالية جهة لا تخضع لســيطرة الهيئة كون أن الهيئــة لا تمتلك حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بشكل كبير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من مشاركتها مع الأكاديمية.

تعتبر ادارة الهيئة أن الأكاديمية المالية طرف ذو علاقة كونها ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس إدارة هيئة الســوق المالية وكذلك كون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو رئيس مجلس أمناء الأكاديمية.

4.ب التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية والاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في قيمة الموجودات غير المالية والهبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

التقديرات المتعلقة بالمخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

التقديرات المتعلقة بقياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. نقد وما في حكمه

	كما في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
ودائع لأجل (5-أ)	2,914,000,000	3,061,000,000
النقد في البنك (الحسابات الجارية)	2,035,384	3,841,615
	2,916,035,384	3,064,841,615

(5 - أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة.

تم تحميل قائمة الأداء المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م بإجمالي عوائد ودائع بنحو 75,6 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: نحو 23,4 مليون ريال سعودي).

6. مدينون

(6-أ) مدينون من معاملات تبادلية	كما في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
ذمم مدينة	118,975	635,492
الأكاديمية المالية (إيضاح 19)	1,918,163	2,508,222
	2,037,138	3,143,714

(6-ب) مدينون من معاملات غير تبادلية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 19)	17,379,043	20,284,556
عملاء الهيئة	757,336	537,920
	18,136,379	20,822,476

7. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
مصروفات مدفوعة مقدماً	27,287,281	48,907,364
إيرادات مستحقة	20,385,036	5,070,144
دفعات مقدمة للموردين	155,250	-
سلف موظفين	1,933,674	1,771,957
	49,761,241	55,749,465

8. الممتلكات والمعدات

	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية وكهربائية
التكلفة				
كما في1 يناير 2022م	114,700,000	132,300,020	86,829,227	77,818,081
إضافات	-	-	299,712	1,045,389
محول من مشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-
استبعادات	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022م	114,700,000	132,300,020	87,128,939	78,863,470
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2022م	-	39,359,256	76,982,709	65,993,977
استهلاك	-	3,969,000	6,528,672	4,768,776
استبعادات	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022م	-	43,328,256	83,511,381	70,762,753
صافي القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2022م	114,700,000	88,971,764	3,617,558	8,100,717
كما في 31 ديسمبر 2021م	114,700,000	92,940,764	9,846,518	11,824,104

سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
1,080,000	51,183,866	463,911,194	460,719,976
345,000	5,667,934	7,358,035	2,455,955
-	-	-	4,813,920
-	(3,035)	(3,035)	(4,078,657)
1,425,000	56,848,765	471,266,194	463,911,194
931,245	45,510,218	228,777,405	210,325,510
134,687	3,721,213	19,122,348	22,493,015
-	(1,486)	(1,486)	(4,041,120)
1,065,932	49,229,945	247,898,267	228,777,405
359,068	7,618,820	223,367,927	
148,755	5,673,648	235,133,789	235,133,789

9. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد كما في 1 يناير 2022م	إضافات	محول إلى موجودات غير ملموسة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022م
مقر الهيئة في المركز المالي (9-أ)	1,690,626,849	-	-	1,690,626,849
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	5,227,370	13,316,857	(4,883,099)	13,661,128
	1,695,854,219	13,316,857	(4,883,099)	1,704,287,977

(9 - أ) تتضمن المشـــروعات تحت التنفيذ تكاليف مبنى لمقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض. تقوم الهيئة بالتنســـيق مع الأطراف ذات العلاقة بشـــأن الحصول على مبنى بديل وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الاتفاق النهائي بشأن ذلك.

10. موجودات غير ملموسة

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
التكلفة		
الرصيد في بداية السنة	62,024,075	59,382,896
إضافات	3,780,830	621,943
محول من مشروعات تحت التنفيذ	4,883,099	2,019,236
الرصيد في نهاية السنة	70,688,004	62,024,075
الإطفاء المتراكم		
الرصيد في بداية السنة	49,527,095	43,346,845
إطفاء محمل	6,243,408	6,180,250
الرصيد في نهاية السنة	**55,770,503**	**49,527,095**
صافي القيمة الدفترية	**14,917,501**	**12,496,980**

11. ذمم دائنة

	كما في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
موردين خدمات	1,859,891	8,797,358
أخرى	1,553,107	358,661
	3,412,998	9,156,019

12. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

	كما في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
مستحقات موظفين	87,525,885	82,140,866
مصروفات مستحقة	24,882,713	17,879,445
مستحقات الأكاديمية المالية	-	1,131,109
أخرى	2,843,426	975,256
	115,252,024	102,126,676

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الإفتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
معدل الخصم	%5.36	%2.85
معدل زيادة الراتب	%5	%5
معدلات دوران الموظفين	%7	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة على مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
في بداية السنة	459,552,815	394,734,336
محمل على قائمة الأداء المالي	45,940,773	51,712,423
مدفوع	(16,906,671)	(20,003,654)
(مكاسب) / خسائر تقييم إكتواري	(105,071,884)	33,109,710
في نهاية السنة	383,515,033	459,552,815

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة (تتمة)

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية:

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2022م	التغير ٪
الافتراضات الأساسية	383,515,034	%0.0
أساس معدل الخصم + 0.5%	365,268,364	(%4.8)
أساس معدل الخصم - 0.5%	403,202,152	%5.1
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	402,127,359	%4.9
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	366,081,219	(%4.5)
معدل دوران الموظفين 101%	383,166,708	(%0.1)
معدل دوران الموظفين 90%	383,840,958	%0.1

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2021م	التغير ٪
الافتراضات الأساسية	459,552,815	-
أساس معدل الخصم + 0.5%	433,820,782	(%5.6)
أساس معدل الخصم - 0.5%	487,565,965	%6.1
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	485,564,225	%5.7
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	435,352,432	(%5.3)
معدل دوران الموظفين 101%	453,941,623	(%1.2)
معدل دوران الموظفين 90%	465,401,599	%1.3

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2022م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	29,704,923
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	41,457,961
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	35,059,731
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026م	38,338,686
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2027م	41,898,029

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

14. الاحتياطيات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطيات وهي:

احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسـمالية أي ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2022م ما قدره 1,134,485,372 ريال سعودي (2021م: 896,822,150 ريال سعودي).

احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السـنوية السـابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2022م ما قدره 1,558,255,284 ريال سعودي (2021م: 1,469,075,664 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطيات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي والذي يساوي رصيد النقد كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

	لعام 2022م	لعام 2021م
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	2,916,035,384	3,064,841,615
يخصم:		
احتياطي النفقات	(1,134,485,372)	(896,822,150)
الاحتياطي العام	(1,558,255,284)	(1,469,075,664)
رصيد الفائض النقدي	223,294,728	698,943,801

تسـجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الموجودات، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2022م بتحويل مبلغ 698,943,801 ريال سـعودي إلى وزارة المالية (2021م: 839,372,486 ريال سعودي) من الاحتياطي النقدي.

15. الإيرادات التبادلية وغير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2022م			للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2021م		
	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي
عمولات تداول الأوراق المالية	-	1,052,568,017	1,052,568,017	-	1,436,159,183	1,436,159,183
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	5,281,875	158,798,952	164,080,827	4,703,750	129,840,309	134,544,059
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	48,010,133	48,010,133	-	52,610,940	52,610,940
عوائد الودائع	75,588,572	-	75,588,572	23,435,279	-	23,435,279
	80,870,447	1,259,377,102	1,340,247,549	28,139,029	1,618,610,432	1,646,749,461

16. رواتب ومزايا الموظفين

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
رواتب	223,371,680	201,777,918
بدلات الموظفين	118,017,965	124,700,878
مكافآت موظفين	70,767,056	56,841,553
مكافأة نهاية الخدمة	45,940,774	51,712,423
تأمين طبي	39,543,871	35,537,076
حصة الهيئة في برنامج الادخار	29,172,589	26,303,568
تأمينات اجتماعية	28,524,513	26,116,078
رحلات العمل والمؤتمرات	1,630,860	218,426
أخرى	9,061,761	7,996,767
	566,031,069	**531,204,687**

17. مصروفات عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
اشتراكات	34,314,531	29,974,420
اعلام وعلاقات عامة	30,380,998	20,838,437
مصروفات برنامج التوعية في السوق المالية *	22,888,837	28,245,404
صيانة	21,425,072	25,885,087
خدمات عامة	16,380,127	17,977,257
مكافآت أعضاء اللجان	11,891,917	9,963,154
إيجارات	11,080,693	12,391,453
برنامج حديثي التخرج	8,679,868	7,330,718
مصروفات عقود تشغيلية	2,165,344	2,029,233
أخرى	1,554,914	988,543
	160,762,301	**155,623,706**

*تتضمن بند مصروفات برنامج التوعية فى 31 ديسمبر 2022م مبلغ 12,8 مليون ريال سعودى (31 ديسمبر 2021م مبلغ 16,5 مليون ريال سعودي) وهو ما تتحمله هيئة السوق المالية من عجز الميزانية المعتمدة للأكاديمية المالية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (538).

18. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2022م ما قيمته 18,3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م ما قيمته 4,4 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 32,7 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: 15,97 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 14,38مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: 11,54 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاريه تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

	كما في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
خلال سنة	1,403,729	1,255,940
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	105,954	1,042,521
	1,509,683	**2,298,461**

19. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

1.19 مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة

		الرصيد كما في	
اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 6 -ب)	علاقة إشرافيه وتنظيمية	17,379,043	20,284,556
الأكاديمية المالية (إيضاح 6-أ)	علاقة تنظيمية	1,918,163	2,508,222

2.19 المعاملات التي تمت مع الطرف ذو العلاقة

		قيمة المعاملات للسنة المنتهية في	
اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة التعامل	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	1,174,568,017	1,537,159,183
	المحصل من تداول	1,177,473,530	1,547,637,395
الأكاديمية المالية	إيرادات	9,127,973	10,194,426
	المحصل من الاكاديمية	9,718,032	9,069,421
	دعم موازنة الاكاديمية	12,796,095	16,499,555

يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

خلال عام 2021م قررت شركة تداول السعودية استكمال إعادة تنظيم هيكلها ، مما أدى إلى أن تصبح الشركة شركة قابضة باسم شركة مجموعة تداول السعودية القابضة وتمتلك أربعة من الشركات التابعة الرئيسية. إن أنشطة الهيئة والمرتبطة بشركة مجموعة تداول السعودية القابضة سواء المتعلقة بعمولات التداول أوغيرها ، سارية بدون تعديل ولم يطرأ عليها تغيير.

3.19 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

3-19 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2022م	31 ديسمبر 2021م
مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل	8,385,775	8,138,984
منافع نهاية الخدمة	604,767	592,079
	8,990,542	8,731,063

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظف (2021م: 5 موظف) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألــف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والموجودات المتداولة الأخرى والذمم الدائنة ومطلوبات متداولة اخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الســعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو ســداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في الســوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في الســوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاســتخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تســتخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشــأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافــة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياســها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلســل الهرمي لمســتويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى– الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.

بالنســبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة (تتمة)

ولغـــرض الإفصاح عـــن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أســـاس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلســـل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه

	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
تصنيف الأدوات المالية		
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد وما في حكمه	2,916,035,384	3,064,841,615
مدينون من معاملات تبادلية	2,037,138	3,143,714
مدينون من معاملات غير تبادلية	18,136,379	20,822,476
سلف الموظفين	40,855,607	36,594,847
	2,977,064,508	3,125,402,652
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة	3,412,998	9,156,019
	3,412,998	9,156,019

إن القيمة العادلة للموجودات المطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة.

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الفائدة (تتمة)

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أســاس لأســعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابته.

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
31 ديسمبر 2022م		
نقد وما في حكمه	100+	29,493,056
	100-	(29,493,056)
سلف الموظفين	100+	(845,169)
	100-	876,363
31 ديسمبر 2021م		
النقد وما في حكمه	100+	29,507,139
	100-	(29.507,139)
سلف الموظفين	100+	(802,324)
	100-	833,405

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

تنتج مخاطر ســعر الصرف الأجنبي من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أســعار صرف العملات الأجنبيــة. لم تقم الهيئة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الريال السعودي، الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، وعليه لا توجد مخاطر هامة للعملات الأجنبية. تراقب إدارة الهيئة أسعار صرف العملات وتعتقد أن مخاطر سعر الصرف الاجنبي غير هامة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة "قروض وذمم مدينة"، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للموجودات المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2022م بلغ رصيد المستحق منها نحو 17,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م مبلغ 20,3 مليون ريال سعودي) مسجلة في الذمم المدينة التجارية.

في 31 ديسمبر 2022م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	715,354	1,924,447
متأخرة من 31-90 يوم	1,321,784	1,219,267
	2,037,138	3,143,714

في 31 ديسمبر 2022م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2021م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	16,913,086	19,449,128
متأخرة أكثر من 90 يوم	1,223,293	1,373,348
	18,136,379	20,822,476

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحصيل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد وما في حكمه بمبلغ 2,92 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2022م (31 ديسمبر 2021م: 3,06مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

21. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 30 / 8 / 1444 هـ (الموافق 22 / 3 / 2023م)

06

الباب السادس:
الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:

www.cma.org.sa

البيانات المفتوحة للملحق الإحصائي للتقرير السنوي على الرابط التالي:

https://opendata.cma.org.sa/Pages/default.aspx

الخاتمة

استعرض هذا التقرير إنجازات وأعمال الهيئة لعام 2022م الذي كان عاماً حافلاً بالمنجزات التي شهدتها السوق المالية السعودية في مختلف الصُعُد؛ إذ تطرق التقرير لاعتماد عدة لوائح تنفيذية جديدة وتعديل سبع لوائح أخرى إضافةً إلى بـــدء العمل على تطوير ثلاث لوائح تنفيذية. وكان صدى تلك الجهود التنظيمية والتطويرية للهيئة منعكساً على السوق المالية السعودية والمشاركين فيها من مُصدرين ومســـتثمرين، فقد ارتفع عدد الطروحات في الســـوقين الرئيسية والموازيـــة لتبلغ 50 طرحاً في عام 2022م، وحققت قيمة ملكية الاســـتثمارات الأجنبية رقماً قياســـياً إذ بلغـــت 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م، وشـــهدت الســـوق الرئيسية أول إدراج مزدوج ومتزامن عبر طرح شركة أجنبية في السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالي.

ولم يكن الدور التمويلي للســـوق المالية السعودية بمنأى عن تلك التطورات إذ اســـتمرت وتيرة إصدار الصكـــوك وأدوات الدين في الارتفـــاع لتمثل قيمتها الإجماليـــة للناتج المحلي نحـــو 32% من الناتج المحلـــي الإجمالي. وقد صاحب تلك التطورات التمويلية للســـوق إطلاق 4 صناديق استثمار تمويل مباشر للمرة الأولى خلال عام 2022م. وتصاعدت وتيرة التطورات الرقمية والتقنية المتمثلة في منتجات التقنية المالية ليبلغ عدد التصاريح القائمة 29 تصريحاً.

وتحقيقاً لمهمتها الأساسية في حماية المستثمرين، واصلت الهيئة جهودها في جوانب تنفيذ القضايا في مخالفات الســـوق المالية ورفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى العموم، ومعالجة الشكاوى

وتتطلع الهيئة خلال العام القادم لمواصلة جهودها بالتكامل مع جميع الشركاء في قطاع السوق المالية والقطاع المالي لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية الطموحة والعمل على دعم قنوات التمويـــل البديلة عبر المنتجات المتعددة في السوق المالية السعودية.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

Saudi CMA
cma.org.sa